مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل
lisanerab.com

المنطق

تأليف
المغفور له المجتهد المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر

دار التعارف للمطبوعات

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com
twitter مكتبة لسان العرب
facebook مكتبة لسان العرب
instagram مكتبة لسان العرب

المنطق

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل
lisanerab.com

المنطق

تأليف
المغفور له المجتهد المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر

دار التعارف للمطبوعات

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل lisanerab.com

١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م

دار التعارف للمطبوعات :

الإدارة والمعرض ـ حارة حريك ـ شارع دكاش ـ بناية الحسنين ـ
تلفـــون : ٠١/٢٧١٩٠٧ ـ ٠١/٢٧١٩٠٨ ـ ٠٣/٨٢٣٦٢٠
ص .ب :١١/٨٦٠١ ـ ١١/٦٤٣ ـ فاكس :٢٧١٩٠٨ (٠٠٩٦١١)

مقدمة الطبعة الثالثة

تلاحقت في الفترة الاخيرة علينا الطلبات من جهات مختلفة ومن بينها بعض دور النشر المعروفة في العراق وخارجه لاعادة طبع كتاب «المنطق» للمرة الثالثة بعد أن نفدت وندرت نسخ الطبعتين السابقتين منه.

واستجابة لهذه الطلبات التي جاءت مبعثا لحاجة ماسة وملحة الى الكتاب بعد أن اصبح محور الدراسة ـ لهذا العلم ـ في حلقات النجف الاشرف وغيرها من حلقات المراكز العلمية الدينية المعروفة في العراق ولبنان وايران، وبعد أن اصبح كذلك محور الدراسة المنهجية لهذا العلم في بعض الكليات والمعاهد العالية الدينية وبخاصة كلية الفقه ـ مؤسسة المؤلف طاب مثواه ـ وكلية أصول الدين ببغداد.

أقول استجابة لذلك.. فقد عهدنا الى احدى دور النشر المعروفة في النجف وهي «دار النعمان» لاعادة طبع هذا الكتاب.. آملين بتوفيقه تعالى ـ بعد هذه العجالة ـ أن تصدر طبعة الكتاب القادمة بدراسة اضافية عن حياة عمنا المؤلف طيب الله ثراه.. من حيث نشأته ومسلكه، ومن حيث جهوده المثمرة الرائدة في تطوير الدراسة الدينية في النجف وفي ارساء اول حركة منهجية علمية في هذا البلد المقدس. هذه الحركة التي تمثلت بانشاء كلية منتدى النشر سابقا وبكلية الفقه لاحقا، وبوضع مخطط لبناء جامعة منهجية كبرى تضم مختلف صنوف المعرفة الاسلامية.

والله تعالى نسأل أن يكون في عوننا جميعا للعمل على تحقيق رسالة المؤلف في دعم وتصعيد الحركة الفكرية الدينية وفي تطويرها والسير بها الى الافضل.

محمود المظفر
عضو جمعية منتدى النشر

١٣٨٨/٦/٤ هـ

الاهداء

الى :-

اعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا

ومن ينتظرهم الغد قدوة صالحة

الى الشباب الديني المتحفز

الى طلابنا:

اهدي هذا السفر، لانه لكم، وهو من وحي حاجتكم. . . . . والامل ان تحققوا حسن الظن بكم، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد، لترفعوا راية العلم والدين بأقلامكم ومقاولكم، في عصر انغمس بالمادة فنسي الروح. وانجرف بالعاطفة فأضاع الاخلاق. . . . . !

اليكم- يا أفلاذ القلوب- أهدي هذا المجهود المتواضع!

المظفر

اَلمدخَلُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاجة الى المنطق:

خلق الله الانسان مفطورا على النطق، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن- مع ذلك- يحتاج الى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة التي يتعلمها، من ناحية هيئات الالفاظ وموادها: فيحتاج- أولا الى المدرب الذي يعوِّده على ممارستها، و- ثانيا- الى قانون يرجع اليه يعصم لسانه عن الخطأ. وذلك هو النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الانسان مفطورا على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة، لا كالعجماوات. ولكن- مع ذلك- نجده كثير الخطأ في أفكاره: فيحسب ما ليس بعلة علة، وما ليس بنتيجة لافكاره نتيجة، وما ليس ببرهان برهانا، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة... وهكذا. فهو- اذن- بحاجة الى ما يصحح أفكاره ويرشده الى طريق الاستنتاج الصحيح، ويدرِّبه على تنظيم أفكاره وتعديلها. وقد ذكروا أن (علم المنطق) هو الاداة التي يستعين بها الانسان على العصمة من الخطأ، وترشده الى تصحيح أفكاره، فكما ان النحو والصرف لا يعلمان الانسان النطق وانما يعلمانه تصحيح النطق، فكذلك علم المنطق لا يعلم الانسان التفكير، بل يرشده الى تصحيح التفكير.

اذن فحاجتنا الى المنطق هي تصحيح افكارنا. وما أعظمها من حاجة! ولو قلتم: ان الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا نفع فيه، قلنا لكم: ان الناس يدرسون علمي النحو والصرف، فيخطئون في نطقهم، وليس ذلك الا لأن الدارس للعلم لا يحصل على ملكة العلم، او لا يراعي قواعده عند الحاجة، اويخطئ

في تطبيقها، فيشذ عن الصواب.

تعريف علم المنطق:

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه (آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر). فانظر الى كلمة (مراعاتها)، واعرف السر فيها كما قدمناه، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر، كما انه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان، بل لا بد من مراعاة القواعد وملاحظتها عند الحاجة، ليعصم ذهنه أو لسانه.

المنطق آلة:

وانظر الى كلمة (آلة) في التعريف وتأمل معناها، فتعرف ان المنطق انما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية، هي غير معرفة نفس مسائل العلم، فهو يتكفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل بها الفكر الى الحقائق المجهولة، كما يبحث (علم الجبر) عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضي الى المجهولات الحسابية.

وببيان أوضح: علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك الى الافكار الصحيحة في جميع العلوم، فيعلمك على أية هيئة وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك الى الأمور الغائبة عنك. ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المعيار) من الوزن والعيار، وسموه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به، يرتكز حل مسائله وقضاياه عليه.

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمرينات لهذه اداة واجراء عمليتها في أثناء الدراسة، شأن العلوم الرياضية والطبيعية.

العلم(*)

تمهيد:

قلنا: ان الله تعالى خلق الانسان مفطورا على التفكير مستعدا لتحصيل المعارف بما أعطي من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجماوات. ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من اقسام العلم الذي نبحث عنه، مقدمة لتعريف العلم ولبيان علاقة المنطق به، فنقول:

١- اذا ولد الإنسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلي، سوى هذا الاستعداد الفطري. فاذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويذوق ويشم ويلمس، نراه يحس بما حوله من الاشياء ويتأثر بها التأثر المناسب، فتنفعل نفسه بها، فنعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسميها (العلم)، وهي العلم الحسي الذي هو ليس الا حس النفس بالاشياء التي تنالها الحواس الخمس: (الباصرة، السامعة، الشامة، الذائقة، اللامسة). وهذا اول درجات العلم، وهو

(*) المبحوث عنه هنا هو العلم المعبر عنه في لسان الفلاسفة بالعلم «الحصولي». اما العلم «الحضوري»- كعلم النفس بذاتها وبصفاتها القائمة بذاتها وبأفعالها واحكامها وأحاديثها النفسية، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته- فلا تدخل فيه الابحاث الآتية في الكتاب، لانه ليس حصوله للعالم بارتسام صورة المعلوم في نفسه، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعالم، فان الواحد منا يجد من نفسه أنه يعلم بنفسه وشئونها ويدركها حق الادراك، ولكن لا بانتقاش صورها، وانما الشيء الموجود هو حاضر لذاته دائما بنفس وجوده، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها. فيكون الفرق بين الحصولي والحضوري:

١- ان الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم
والحضوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم

٢- ان المعلوم بالعلم الحصولي وجوده العلمي غير وجوده العيني
وان المعلوم بالعلم الحضوري وجوده العلمي عين وجوده العيني

٣- ان الحصولي هو الذي ينقسم الى التصور والتصديق
والحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق

رأس المال لجميع العلوم التي يحصل عليها الانسان، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس أو بعضها.

٢ـ ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده، فينسب بعضها الى بعض: هذا أطول من ذاك، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله. . . ويؤلف بعضها من بعض تأليفا قد لا يكون له وجود في الخارج، كتأليفه لصور الاشياء التي يسمع بها ولا يراها، فيتخيل البلدة التي لم يرها، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان. وهذا هو (العلم الخيالي) يحصل عليه الانسان بقوة (الخيال)، وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات.

٣ـ ثم يتوسع في ادراكه الى أكثر من المحسوسات، فيدرك المعاني الجزئية التي لا مادة لها ولا مقدار: مثل حب أبويه له وعداوة مبغضيه، وخوف الخائف، وحزن الثاكل، وفرح المستبشر. . . وهذا هو (العلم الوهمي) يحصل عليه الانسان كغيره من الحيوانات بقوة (الوهم). وهي ـ هذه القوة ـ موضع افتراق الانسان عن الحيوان، فيترك الحيوان وحده يدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحول المحدود.

٤ـ ثم يذهب ـ هو الانسان ـ في طريقه وحده متميزا عن الحيوان بقوة العقل والفكر التي لا حد لها ولا نهاية، فيدير بها دفة مدركاته الحسية والخيالية والوهمية، ويميز الصحيح منها عن الفاسد، وينتزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعقلها، ويقيس بعضها على بعض، وينتقل من معلوم الى آخر، ويستنتج ويحكم، ويتصرف ما شاءت له قدرته العقلية والفكرية. وهذا (العلم) الذي يحصل للانسان بهذه القوة هو العلم الاكمل الذي كان به الانسان انسانا، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون، وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس. وعلم المنطق وضع من بين العلوم، لاجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفا من تأثير الوهم والخيال عليها. ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها.

تعريف العلم:

وقد تسأل على أي نحو تحصل للانسان هذه الادراكات؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء، ولزيادة التوضيح نكلفك ان

تنظر الى شيء أمامك ثم تطبق عينيك موجها نفسك نحوه، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر اليه، وكذلك اذا سمعت دقات الساعة- مثلاً- ثم سددت اذنيك موجها نفسك نحوها، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها... وهكذا في كل حواسك. اذا جربت مثل هذه الامور ودققتها جيدا يسهل عليك أن تعرف أن الادراك أو العلم انما هو انطباع صور الاشياء في نفسك لا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها، كما تنطبع صور الاشياء في المرآة. ولذلك عرفوا العلم بأنه:

«حضور صورة الشيء عند العقل».

أو فقل انطباعها في العقل، لا فرق بين التعبيرين في المقصود.

التصور والتصديق

اذا رسمت مثلثا تحدث في ذهنك صورة له، هي علمك بهذا المثلث، ويسمى هذا العلم (بالتصور). وهو تصور مجرد لا يستتبع جزما واعتقادا. واذا تنبهت الى زوايا المثلث تحدث لها أيضا صورة في ذهنك. وهي ايضا من (التصور المجرد). واذا رسمت خطا أفقيا وفوقه خطا عموديا مقاطعا له تحدث زاويتان قائمتان، فتنتقش صورة الخطين والزاويتين في ذهنك. وهي من (التصور المجرد) أيضا.

واذا أردت ان تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث، فتسأل في نفسك هل هما متساويان؟ وتشك في تساويهما، تحدث عندك صورة لنسبة التساوي بينهما وهي من (التصور المجرد) أيضا.

فاذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات السابقة وهي ادراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس واذعانها وتصديقها بالمطابقة. وهذه الحالة أي (صورة المطابقة للواقع التي تعقلتها وأدركتها) هي التي تسمى (بالتصديق)، لانها ادراك يستلزم تصديق النفس واذعانها، تسمية للشيء باسم لازمة الذي لا ينفك عنه.

اذن، ادراك زوايا المثلث، وادراك الزاويتين القائمتين، وادراك نسبة التساوي بينهما كلها (تصورات مجردة) لا يتبعها حكم وتصديق. أما ادراك ان هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الامر فهو (تصديق).

وكذلك اذا أدركت ان النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع، فهذا الادراك (تصديق).

(تنبيه)ـ اذا لاحظت ما مضى يظهر لك ان التصور والادراك والعلم كلها

ألفاظ لمعنى واحد، وهو: خضور صور الاشياء عند العقل. فالتصديق أيضا تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها. وانما لاجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم، وبين التصور المستتبع له، سمي الاول (تصورا) لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق اطلاق لفظ (التصور) عليه مجردا من كل قيد، وسمي الثاني (تصديقا) لانه يستتبع الحكم والتصديق، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه.

أما اذا قيل: (التصور المطلق) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم كلا التصورين: التصور المجرد، والتصور المستتبع للحكم (التصديق)[1].

بماذا يتعلق التصديق والتصور؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلق به، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها. واما التصور فيتعلق بأحد اربعة أمور.

١ـ(المفرد) من اسم، وفعل «كلمة»، وحُرف «اداة».

٢ـ (النسبة في الخبر) عند الشك فيها أو توهمها، حيث لا تصديق، كتصورنا لنسبة السكنى الى المريخ ـ مثلا ـ عندما يقال: «المريخ مسكون».

٣ـ (النسبة في الانشاء) من أمر ونهي وتمن واستفهام... الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام، فلا تصديق ولا اذعان.

٤ـ (المركب الناقص). كالمضاف والمضاف اليه، والشبيه بالمضاف، والموصول وصلته، والصفة والموصوف، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية... الى آخر

---

(١) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة واليه يرمي تعريف الشيخ الرئيس في الاشارات بأنه تصور معه حكم، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة اضافية في تحقيقه، سماها (رسالة التصور والتصديق) فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح... وقد جعلوا هذا الامر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل العويصة المستعصية على المبتدئين.

المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها تصديقا واذعانا: ففي قوله تعالى: «ان تعـدوا نعمة الله لا تحصوها». الشرط (تعدوا نعمة الله) معلـوم تصوري والجزاء (لا تحصوها) معلوم تصوري أيضا. وانما كانا معلومين تصوريين لانهما وقعا كذلك جزاءا وشرطا في الجملة الشرطية والا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقي. وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاف. ومجموع الجملة معلوم تصديقي.

أقسام التصديق:

ينقسم التصديق الى قسمين: يقين وظن، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملا أو لا فان كان هـذا الترجيح مع نفي احتمال الطرف الآخر بتاً فهو (اليقين)، وان كان مع وجود الاحتمال ضعيفا فهو (الظن).

وتوضيح ذلك: انك اذا عرضت على نفسك خبرا من الاخبار فأنت لا تخلو عن احدى حالات اربع: اما انك لا تجوز الا طرفا واحدا منه اما وقوع الخبر أو عدم وقوعه، واما ان تجوز الطرفين وتحتملهما معا. والاول هو اليقين. والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاث صور، لانه لا يخلو اما ان يتساوى الطرفان في الاحتمال او يترجح احدهما على الآخر: فان تساوى الطرفان فهو المسمى (بالشك) وان ترجح أحدهما فان كان الراجح مضمون الخبر ووقوعه فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق. وان كان الراجح الطرف الآخر فهو (الوهم) الذي هو من اقسام الجهل وهو عكس الظن. فتكون الحالات اربعا، ولا خامسة لها:

١ـ (اليقين) وهو ان تصدق بمضمون الخبر ولا تحتمل كذبه أو تصدق بعدمه ولا تحتمل صدقه، أي انك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمي التصديق[1].

٢ـ (الظن) وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر، وهو ادنى قسمي التصديق.

---

(١) ولليقين معنى اخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن تقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن لان المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد او لا.

٣ـ (الوهم) وهو أن تحتمل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

٤ـ (الشك) وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم.

(تنبيه)ـ يعرف مما تقدم أمران: (الاول) ان الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من اقسام الجهل، و(الثاني) أن الظن والوهم دائما يتعاكسان: فانك اذا توهمت مضمون الخبر فانت تظن بعدمه، واذا كنت تتوهم عدمه فانك تظن بمضمونه، فيكون الظن لاحد الطرفين توهما للطرف الآخر.

الجهل وأقسامه

ليس الجهل الا عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه، فالجمادات والعجماوات لا نسميها جاهلة ولا عالمة، مثل العمى، فانه عدم البصر فيمن شأنه ان يبصر، فلا يسمى الحجر أعمى. وسيأتي أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابله وهو العلم أو البصر يسمى (ملكة)، فيقال ان العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها.

والجهل على قسمين كما ان العلم على قسمين لانه يقابل العلم فيبادله في موارده فتارة يبادل التصور أي يكون في مورده واخرى يبادل التصديق اي يكون في مورده، فيصح بالمناسبة ان نسمي الاول (الجهل التصوري) والثاني (الجهل التصديقي).

ثم انهم يقولون ان الجهل ينقسم الى قسمين: بسيط ومركب. وفي الحقيقة ان الجهل التصديقي خاصة هو الذي ينقسم اليهما، ولهذا اقتضى أن نقسم الجهل الى تصوري وتصديقي ونسميهما بهذه التسمية. أما الجهل التصوري فلا يكون الا بسيطا كما سيتضح. ولنبين القسمين فنقول:

١ـ (الجهل البسيط) أن يجهل الانسان شيئا وهو ملتفت الى جهله فيعلم انه لا يعلم، كجهلنا بوجود السكان في المريخ، فانا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا الا جهل واحد.

٢- (الجهل المركب) أن يجهل شيئا وهو غير ملتفت الى أنه جاهل به بل يعتقد انه من اهل العلم به، فلا يعلم انه لا يعلم، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق، وهم جاهلون بها في الواقع.

ويسمون هذا مركبا لانه يتركب من جهلين: الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل. وهو أقبح وأهجن القسمين. ويختص هذا في مورد التصديق لانه لا يكون الا مع الاعتقاد.

ليس الجهل المركب من العلم:

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه، نظرا الى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وان خالف الواقع. ولكنا اذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم عن الصواب وانه أي هذا الزعم من الجهل المركب، لان معنى (**حضور صورة الشيء عند العقل**) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما اذا حضرت صورة غيره بزعم انها صورته فلم تحضر الشيء بل صورة شيء آخر زاعما انها هي. وهذا هو حال الجهل المركب، فلا يدخل تحت تعريف العلم. فمن يعتقد أن الارض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الارض كروية، وانما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل انها الواقع.

وفي الحقيقة ان الجهل المركب يتخيل صاحبه انه من العلم، ولكنه ليس بعلم. وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله، والاعتقاد لا يغير الحقائق، فالشبح من بعيد الذي يعتقده الناظر انسانا وهو ليس بانسان لا يصيره الاعتقاد انسانا على الحقيقة.

العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكلا قسميه التصور والتصديق الى قسمين:

١ـ (الضروري) ويسمى أيضا (البديهي) وهو ما لا يحتاج في حصوله الى كسب ونظر وفكر، فيحصل بالاضطرار وبالبداهة التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا..

٢ـ و (النظري) وهو ما يحتاج حصوله الى كسب ونظر وفكر، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء، وكتصديقنا بأن الارض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضا (الكسبي).

(توضيح القسمين): ان بعض الامور يحصل العلم بها من دون انعام نظر وفكر فيكفي في حصوله أن تتوجه النفس الى الشيء بأحد اسباب التوجه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا، وهذا هو الذي يسمى (بالضروري أو البديهي) سواء أكان تصورا ام تصديقا. وبعضها لا يصل الانسان الى العلم بها بسهولة، بل لا بد من انعام النظر واجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية، فيتوصل بالمعلومات عنده الى العلم بهذه الامور (المجهولات)، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأسا من دون توسيط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح، لينتقل الذهن منها الى ما كان مجهولا عنده، كما مثلنا. وهذا هو الذي يسمى (بالنظري أو الكسبي) سواء كان تصوراً او تصديقا.

توضيح في الضروري:

قلنا: ان العلم الضروري هو الذي لا يحتاج الى الفكر واعمال النظر. وأشرنا الى انه لا بد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه. وهذا ما يحتاج الى بعض البيان:

فان الشيء قد يكون بديهيا ولكن يجهله الانسان، لفقد سبب توجه النفس، فلا يجب أن يكون الانسان عالما بجميع البديهيات، ولا يضر ذلك ببداهة البديهي. ويمكن حصر اسباب التوجه في الامور التالية:-

١- **(الانتباه)**. وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات، فالغافل قد يخفى عليه أوضح الواضحات.

٢- **(سلامة الذهن)**- وهذا مطرد أيضا، فان من كان سقيم الذهن قد يشك في اظهر الامور او لا يفهمه. وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعي او مرض عارض او تربية فاسدة.

٣- **(سلامة الحواس)**، وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس الخمس وهي المحسوسات. فان الأعمى او ضعيف البصر يفقد كثيرا من العلم بالمنظورات وكذا الاصم في المسموعات وفاقد الذائقة في المذوقات. وهكذا.

٤- **(فقدان الشبهة)**. والشبهة: أن يؤلف الذهن دليلا فاسدا يناقض بديهة من البديهيات ويغفل عما فيه من المغالطة، فيشك بتلك البديهة أو يعتقد بعدمها. وهذا يحدث كثيرا في العلوم الفلسفية والجدليات. فان من البديهيات عند العقل ان الوجود والعدم نقيضان وان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهة، فحسب ان الوجود والعدم لهما واسطة وسماها **(الحال)**، فهما يرتفعان عندها. ولكن مستقيم التفكير اذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردها ويقول انها **(شبهة في مقابل البديهة)**.

٥- **(عملية غير عقلية)**، لكثير من البديهيات، كالاستماع الى كثيرين يمتنع تواطؤهم على الكذب في المتواترات، وكالتجربة في التجربيات، وكسعي الانسان

لمشاهدة بلاد او استماع صوت في المحسوسات. . . وما الى ذلك. فاذا احتاج الانسان للعلم بشيء الى تجربة طويلة، مثلا، وعناء عملي، فلا يجعله ذلك علما نظريا ما دام لا يحتاج الى الفكر والعملية العقلية.

تعريف النظر أو الفكر:

نعرف مما سبق ان النظر - أو الفكر - المقصود منه «**اجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لأجل الوصول الى المطلوب**» والمطلوب هو العلم بالمجهول الغائب. وبتعبير آخر أدق ان الفكر هو:

«**حركة العقل بين المعلوم والمجهول**»

وتحليل ذلك: أن الانسان اذا واجه بعقله المشكل (**المجهول**) وعرف انه من أي أنواع المجهولات هو، فزع عقله الى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل، وعندئذ يبحث فيها ويتردد بينها بتوجيه النظر اليها، ويسعى الى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح لحل المشكل، فاذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذ منها الى المطلوب، أعني معرفة المجهول وحل المشكل.

فتمر على العقل - اذن - بهذا التحليل خمسة ادوار:

١- مواجهة المشكل (**المجهول**).

٢- معرفة نوع المشكل، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه.

٣- حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده.

٤- حركة العقل - ثانيا - بين المعلومات، للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل ويصلح لحله.

٥- حركة العقل - ثالثا - من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده الى المطلوب.

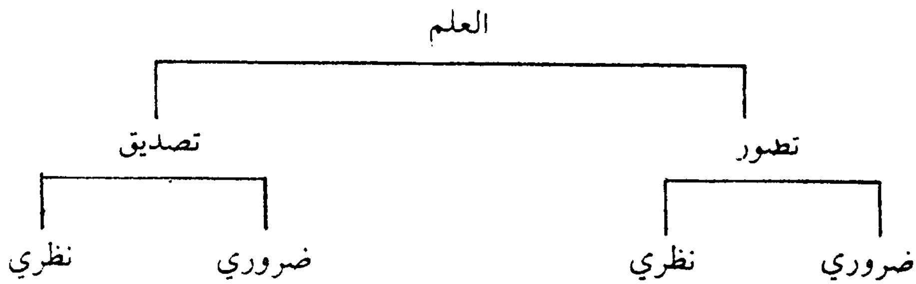
وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر، وهذا

معنى حركة العقل بين المعلوم والمجهول. وهذه الأدوار الخمسة قد تمر على الانسان في تفكيره وهو لا يشعر بها، فان الفكر يجتازها غالبا بأسرع من لمح البصر، على انها لا يخلو منها انسان في أكثر تفكيراته، ولذا قلنا إن الانسان مفطور على التفكير.

نعم من له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الاولين، وانما ينتقل رأسا بحركة واحدة من المعلومات الى المجهول. وهذا معنى (الحدس)، فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع تلقيا للمعارف والعلوم، بل هو من نوع الالهام وأول درجاته. ولذلك ايضا جعلوا القضايا (الحدسيات) من أقسام البديهيات، لأنها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم الى المجهول عند مواجهة المشكل، من دون كسب وسعي فكري. فلم يحتج الى معرفة نوع المشكل ولا الى الرجوع الى المعلومات عنده وفحصها وتأليفها.

ولاجل هذا قالوا: ان قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر. وليس ذلك الا لأن الاول عنده من قوة الحدس ما يستغني به عن النظر والكسب: أي ما يستغني به عن الحركتين الاولين، دون الشخص الثاني فانه يحتاج الى هذه الحركات لتحصل لموم بعد معرفة نوع المشكل.

خلاصة تقسيم العلم:



تمرينات

١ـ لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟

٢ـ اذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج اليه كل منها من أسباب توجه النفس الخمسة.

٣ـ اذا علمت بأن في الغرفة شيئا ما، وبعد الفحص عنه كثيرا وجدته فعلمت انه فارة مختفية، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري؟

٤ـ هل اتفق ان حصلت لك شبهة في مقابل بديهة؟ اذكرها.

٥ـ ما الفرق بين الفكر والحدس؟

ابحاث المنطق:

علم المنطق انما يحتاج اليه لتحصيل العلوم النظرية، لانه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث. أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها، بل هي رأس المال الاصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده. فاذا اكتسب مقدارا من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته، فيستطيع أن يكتسب معلومات اكثر، لأن ربح التاجر عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية. وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتتسع تجارته، فيتضاعف ربحه. بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده، ليتوصل بها الى الربح بتحصيل المجهولات واضافتها الى ما عنده من معلومات: فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمي (**المعرِّف**)، للتوصل به الى العلم بالمجهول التصوري، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقي ويسمى (**الحجة**) ليتوصل به الى العلم بالمجهول التصديقي.

والبحث عن الحجة بنحوين: تارة من ناحية هيئة تأليفها، وأخرى من ناحية مادة قضاياها، وهو بحث الصناعات الخمس. ولكل من البحث عن المعرف والحجة مقدمات. فأبحاث المنطق نضعها في ستة ابواب:

الباب الاول- في مباحث الالفاظ

الباب الثاني- في مباحث الكلي **الجزء الاول**

الباب الثالث- في المعرف وتلحق به القسمة

الباب الأول
مباحث الألفاظ

الحاجة الى مباحث الالفاظ:

لا شك ان المنطقي لا يتعلق غرضه الاصلي الا بنفس المعاني، ولكنه لا يستغني عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلاً إلى المعاني، لأنه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الافكار بينهم (لا يكون غالباً الا بتوسط لغة من اللغات). والالفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها فاحتاج المنطقي الى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة، ومن غير اختصاص بلغة من اللغات، اتماماً للتفاهم، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح.

وقلنا: (من جهة عامة)، لان المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة، وان كان قد يحتاج الى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل: كالبحث عن دلالة لام التعريف- في لغة العرب- على الاستغراق، وعن كان وأخواتها في انها من الادوات والحروف، وعن أدوات العموم والسلب... وما الى ذلك. ولكنه قد يستغني عن ادخالها في المنطق اعتماداً على علوم اللغة.

هذه حاجته من اجل التفاهم مع غيره. وللمنطقي حاجة أخرى[1] الى مباحث الالفاظ من أجل نفسه، هي أعظم واشد من حاجته الاولى، بل لعلها هي السبب الحقيقي لادخال هذه الابحاث في المنطق.

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع، ثم نذكر وجه حاجة الانسان في نفسه الى معرفة مباحث الالفاظ نتيجة للتمهيد، فنقول.

(التمهيد)- ان للاشياء اربعة وجودات: وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان جعليان:

---

(١) هذا البحث الى آخره ليسَ من منهاج دراستنا. ولكنا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسع، حرصا على فائدتهم. هو بحث له قيمته العلمية، لا سيما في مباحث أصول الفقه.

الاول- (**الوجود الخارجي**)، كوجودك ووجود الاشياء التي حولك ونحوها، من أفراد الانسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم، الى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لا حصر لها.

الثاني- (**الوجود الذهني**)، وهو علمنا بالاشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم. وقد قلنا سابقاً: ان للانسان قوة تنطبع فيها صور الاشياء. وهذه القوة تسمى الذهن. والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم.

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان. لماذا، لانهما ليسا بوضع واضع ولا باعتبار معتبر.

الثالث- (**الوجود اللفظي**). بيانه: ان الانسان لما كان اجتماعيا بالطبع ومضطراً للتعامل والتفاهم مع باقي أفراد نوعه، فانه محتاج الى نقل افكاره الى الغير وفهم أفكار الغير. والطريقة الاولية للتفهيم هي أن يحضر الاشياء الخارجية بنفسها، ليحس بها الغير باحدى الحواس فيدركها. ولكن هذه الطريقة من التفهيم تكلفه كثيراً من العناء، على انها لا تفي بتفهيم أكثر الاشياء والمعاني، إما لانها ليست من الموجودات الخارجية أو لأنها لا يمكن احضارها.

- فألهم الله تعالى الانسان طريقة سهلة سريعة في التفهيم، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ليؤلف منها الالفاظ. وبمرور الزمن دعت الانسان الحاجة- وهي أم الاختراع- الى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج الى التفاهم عنه لفظاً خاصاً. ليحضر المعاني بالالفاظ بدلاً من احضارها بنفسها.

ولأجل أن تثبت في ذهنك ايها الطالب هذه العبارة أكررها لك: (**ليحضر المعاني بالالفاظ بدلاً من احضارها بنفسها**). فتأملها جيداً، واعرف ان هذا الاحضار انما يتمكن الانسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن. وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال. فاذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده كشيء واحد، فاذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجاً نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له، فان السامع في كلا الحالين ينتقل ذهنه الى المعنى. ولذا قد ينتقل السامع

الى المعنى ويغفل عن اللفظ وخواصه كأنه لم يسمعه مع انه لم ينتقل اليه الا بتوسط سماع اللفظ.

وزبدة المخض ان هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد، فاذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى. فلذا نقول: «**وجود اللفظ وجود المعنى**». ولكنه وجود لفظي للمعنى، أي ان الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير، وينسب وجوده الى المعنى مجازاً، بسبب هذا الارتباط الناشىء من الوضع. والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من المعنى الى اللفظ وبالعكس: فان اسم المحبوب من أعذب الالفاظ عند المحب، وان كان في نفسه لفظاً وحشياً ينفر منه السمع واللسان. واسم العدو من اسمج الالفاظ وان كان في نفسه لفظاً مستملحاً. وكلما زاد هذا الارتباط زاد الانتقال، ولذا نرى اختلاف القبح في الالفاظ المعبر بها عن المعاني القبيحة، نحو التعابير عن عورة الانسان، فكثير الاستعمال أقبح من قليله. والكناية أقل قبحاً. بل قد لا يكون فيها قبح كما كنّى القرآن الكريم بالفروج.

وكذا رصانة التعبير وعذوبته يعطي جمالاً في المعنى لا نجده في التعبير الركيك الجافي. فيضفي جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعذوبة.

الرابع- (**الوجود الكتبي**). شرحه: ان الالفاظ وحدها لا تكفي للقيام بحاجات الانسان كلها، لأنها تختص بالمشافهين. أما الغائبون والذين سيوجدون، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهيمهم، فالتجأ الانسان أن يصنع النقوش الخطية لاحضار ألفاظه الدالة على المعاني، بدلاً من النطق بها، فكان الخط وجوداً للفظ. وقد سبق أن قلنا أن اللفظ وجود المعنى، فلذا نقول: «**ان وجود الخط وجود للفظ ووجود للمعنى تبعاً**». ولكنه وجود كتبي للفظ والمعنى، أي ان الموجود حقيقة هو الكتابة لا غير، وينسب الوجود الى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع، كما ينسب وجود اللفظ الى المعنى مجازاً بسبب الوضع.

اذن الكتابة تحضر الالفاظ، والالفاظ تحضر المعاني في الذهن، والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية.

فاتضح ان الوجود اللفظي والكتبي (**وجودان مجازيان اعتباريان للمعنى**) بسبب الوضع والاستعمال.

النتيجة :

لقد سمعت هذا البيان المطول- وغرضنا ان نفهم منه الوجود اللفظي ، وقد فهمنا ان اللفظ والمعنى لاجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ، فاذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت المعنى بنفسه .

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الانسان بينه وبين نفسه ، ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كان في ذهنك لا بد أن تحضر معه لفظه ايضاً ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى الى معنى بتوسط احضارك لألفاظها في الذهن : فانا نجد أنه لا ينفك غالباً تفكيرنا في أي أمر كان عن تخيل الالفاظ وتصورها كأنما نتحدث الى نفوسنا وتناجيها بالالفاظ التي نتخيلها ، فنرتب الالفاظ في اذهاننا ، وعلى طبقها نرتب المعاني وتفصيلاتها ، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا .

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الاشارات : «**الانتقالات الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية ، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة- يشير الى علاقة اللفظ بالمعنى- في الاذهان**»

فاذا أخطأ المفكر في الالفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية ، للسبب المتقدم .

فمن الضروري لترتيب الافكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الالفاظ من وجهة عامة ، وكان لزاماً على المنطقي أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانة بها على تنظيم افكاره الصحيحة .

الدلالة

تعريف الدلالة:

اذا سمعت طرقة بابك ينتقل ذهنك ـ لا شك ـ الى أن شخصاً على الباب يدعوك. وليس ذلك الا لأن هذه الطرقة كشفت عن وجود شخص يدعوك. وان شئت قلت: انها (**دلت**) على وجوده.

اذن، طرقة الباب (**دال**)، ووجود الشخص الداعي (**مدلول**) وهذه الصفة التي حصلت للطرقة (**دلالة**).

وهكذا، كل شيء اذا علمت بوجوده، فينتقل ذهنك منه الى وجود **شيء** آخر ـ نسميه (**دالًا**)، والشيء الآخر (**مدلولًا**)، وهذه الصفة التي حصلت له (**دلالة**).

فيتضح من ذلك ان الدلالة هي: «**كون الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر**».

اقسام الدلالة:

لا شك ان انتقال الذهن من شيء الى **شيء** لا يكون بلا سبب. وليس السبب الا رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن. وهذه العلاقة الذهنية أيضاً لها سبب. وسببها العلم بالملازمة بين الشيئين خارج الذهن. ولاختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبعية أو بوضع واضع وجعل جاعل قسموا الدلالة الى أقسام ثلاثة: عقلية وطبيعية ووضعية.

١ ـ (**الدلالة العقلية**) ـ وهي فيما اذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي، كالاثر والمؤثر. فاذا علم الانسان ـ مثلاً ـ ان ضوء الصباح أثر لطلوع قرص الشمس، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه الى طلوع الشمس

قطعاً، فيكون ضوء الصبح دالاً على الشمس دلالة عقلية. ومثله اذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلمنا بوجود متكلم ما.

٢ـ (**الدلالة الطبعية**): وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبعية، أعني التي يقتضيها طبع الانسان، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس، لا كالاثر بالنسبة الى المؤثر الذي لا يتخلف ولا يختلف.

وامثلة ذلك كثيرة، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول: -(اخ) عند الحس بالألم، و (آه) عند التوجع، و (اف) عند التأسف والتضجر. ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه او يتمطى عند الضجر والسأم، او عبث بما يحمل من اشياء او بلحيته او بأنفه او يضع اصبعه بين أعلى اذنه وحاجبه عند التفكير، او يتثاءب عند النعاس...

فاذا علم الانسان بهذه الملازمات فانه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين الى الآخر، فعندما يسمع بكلمة (آخ) ينتقل ذهنه الى أن متكلمها يحس بالالم. واذا رأى شخصاً يعبث بمسبحته يعلم بأنه في حالة تفكير... وهكذا.

٣ـ (الدلالة الوضعية): وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود احدهما يكون دليلاً على وجود الثاني، كالخطوط التي اصطلح على أن تكون دليلاً على الالفاظ، وكاشارات الاخرس واشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسابية والهندسية ورموز سائر العلوم الاخرى، والالفاظ التي جعلت دليلاً على مقاصد النفس.

فاذا علم الانسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه الى الشيء المدلول.

أقسام الدلالة **الوضعية**:

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم الى قسمين[1]:

(١) انما قسمنا الوضعية فقط الى هذين القسمين، لان العقلية والطبعية سوان كان الدال فيهما قد يكون لفظاً لا ثمرة في تقسيمهما الى القسمين لعدم اختصاص كل قسم بشيء دون الآخر. وليس كذلك الوضعية لانقسام اللفظية منها الى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية. بل كل هذا التقسيم للدلالة انما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية وأقسامها.

أ- **(الدلالة اللفظية)**: اذا كان الدال الموضوع لفظاً.

ب- **(الدلالة غير اللفظية)**: اذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كالاشارات والخطوط، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم، واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق الى محل او بلدة... ونحو ذلك.

الدلالة اللفظية

تعريفها:

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو العلقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى) وتنشأ هذه العلقة- كما عرفت- من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة. وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها:

«هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به».

أقسامها:

المطابقية. التضمنية. الالتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة اوجه متباينة:

(الوجه الاول)- المطابقة: بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف، وكدلالة لفظ الانسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق. وتسمى الدلالة حينئذ **(المطابقية)** أو **(التطابقية)**، لتطابق اللفظ والمعنى.

وهي الدلالة الاصلية في الالفاظ التي لاجلها مباشرة وضعت لمعانيها.

(الوجه الثاني)- التضمن: بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف. وكدلالة لفظ الانسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده... فلو بعت الكتاب يفهم

المشتري دخول الغلاف فيه، ولو أردت بعد ذلك أن تستثني الغلاف لاحتج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف. وتسمى هذه الدلالة (**التضمنية**). وهي فرع عن الدلالة المطابقية، لان الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل.

(**الوجه الثالث**) الالتزام: بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ الدواة على القلم. فلو طلب منك أحد ان تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتجاً بأن طلب الدواة كاف في الدلالة على طلب القلم. وتسمى هذه الدلالة (**الالتزامية**).

وهي فرع أيضاً عن الدلالة المطابقية لان الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى.

شرط الدلالة الالتزامية:

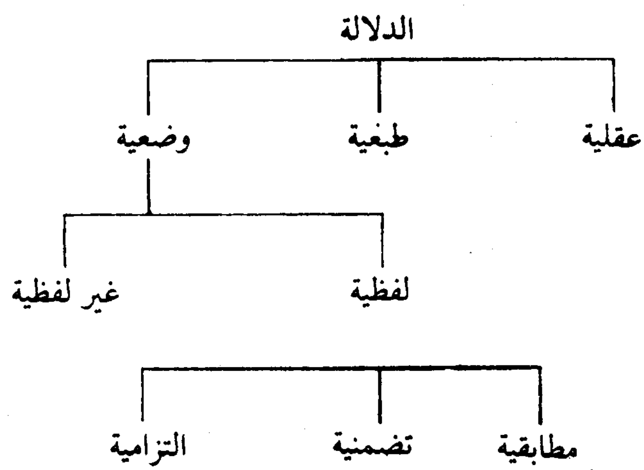
يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن والا لما حصل انتقال الذهن.

ويشترط ـ أيضاً ـ أن يكون التلازم واضحاً بيناً، بمعنى ان الذهن اذا تصور معنى اللفظ ينتقل الى لازمه بدون حاجة الى توسط شيء آخر[1].

---

(١) سياتي في مباحث الكلي ان اللازم ينقسم الى البين وغير البين. والبين الى بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم. والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بينا بالمعنى الاخص. ومعناه ما ذكرناه في المتن.

الخلاصة:



تمرينات

(١) بينّ أنواع الدلالة فيما يأتي:

أ- دلالة عقرب الساعة على الوقت.
ب- دلالة صوت السعال على ألم الصدر.
ج- دلالة قيام الجالسين على احترام القادم.
د- دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل.
هـ- دلالة حركة رأس المسؤول الى الاسفل على الرضا والى الاعلى على عدم الرضا.

(٢) اصنع جدولاً للدلالات الثلاث (العقلية واختيها) وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الامثلة الآتية:

أ- دلالة الصعود على السطح على وجود السلم.

ب- دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها.

ج- دلالة الانين على الشعور بالالم.

د- دلالة كثرة الكلام على الطيش وقلته على الرزانة.

هـ- دلالة الخط على وجود الكاتب.

و- دلالة سرعة النبض على الحمى.

ز- دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة.

ح- دلالة التبختر في المشي أو تصعير الخد على الكبرياء.

ط- دلالة صفير القطار على قرب حركته او قرب وصوله.

ي- دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة.

(٣) عين اقسام الدلالة اللفظية من الامثلة الآتية:-

أ- دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد).

ب- دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده.

ج- دلالة لفظ السقف على الجدار.

د- دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها.

هـ- دلالة لفظ السيارة على محركها.

و- دلالة لفظ الدار على غرفها.

ز- دلالة لفظ النخلة على الطريق اليها عند بيعها.

(٤)(اذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق اليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار، فهذه الدلالة المدعاة من أي أقسام الدلالة اللفظية تكون؟

(٥) استأجر رجل عاملاً ليعمل الليل كله، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر، فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر الى طلوع الشمس، فمن أي اقسام الدلالة اللفظية ينبغي ان تكون هذه الدلالة المدعاة؟

(٦) لماذا يقولون لا يدل لفظ (للأسد) على (بخر الفم) دلالة التزامية، كما يدل على الشجاعة، مع أن البخر لازم للاسد كالشجاعة؟

تقسيمات الالفاظ

للفظ المستعمل بما له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى، وهي أهم مباحث الالفاظ بعد بحث الدلالة. ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات، وهي ثلاثة، لأن اللفظ المنسوب الى معناه تارة ينظر اليه في التقسيم بما هو لفظ واحد، وأخرى بما هو متعدد، وثالثة بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدداً.

- ١ -

المختص. المشترك. المنقول. المرتجل. الحقيقة والمجاز

ان اللفظ الواحد الدال على معناه باحدى الدلالات الثلاث المتقدمة اذا نسب الى معناه، فهو على أقسام خمسة، لان معناه اما أن يكون واحداً أيضاً ويسمى **(المختص)**،واما ان يكون متعدداً. وما له معنى متعدد أربعة أنواع: مشترك، ومنقول، ومرتجل، وحقيقة ومجاز، فهذه خمسة أقسام:

١ـ **(المختص)**: وهو اللفظ الذي ليس له الا معنى واحد فاختص به، مثل حديد وحيوان.

٢ـ **(المشترك)**: وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حدة، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل **(عين)** الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها ومثل **(الجون)** الموضوع للاسود والابيض. والمشترك كثير في اللغة العربية.

٣ـ **(المنقول)**: وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بان الوضع لاحدها مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللاحق. مثل لفظ **(الصلاة)** الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل في

الشرع الاسلامي لهذه الافعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الاول. ومثل لفظ (الحج) الموضوع اولا للقصد مطلقاً، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالافعال المخصوصة والوقت المعين. . . وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون. ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر.

والمنقول ينسب الى ناقله فان كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطقة والنحاة والفلاسفة ونحوهم قيل له: منقول شرعي او منطقي او نحوي او فلسفي . . . وهكذا.

٤- (المرتجل): وهو كالمنقول بلا فرق الا انه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين، ومنه أكثر الاعلام الشخصية.

٥- (الحقيقة والمجاز): وهو اللفظ الذي تعدد معناه، ولكنه موضوع لاحد المعاني فقط، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الاول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني فيسمى **(حقيقة)** في المعنى الاول، و **(مجازاً)** في الثاني، ويقال للمعنى الاول معنى حقيقي، وللثاني مجازي.

والمجاز دائماً يحتاج الى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعين المعنى المجازي من بين المعاني المجازية.

تنبيهان

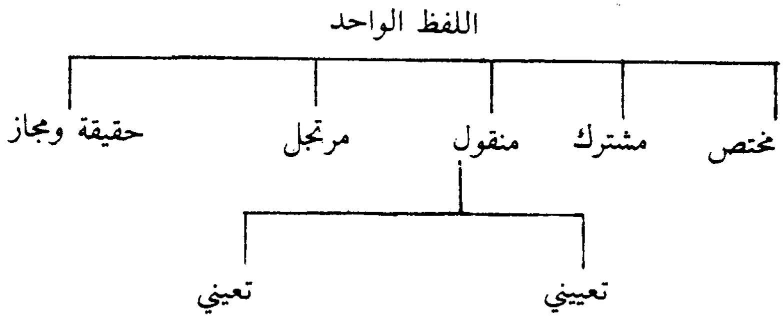
١- ان المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالها في الحدود والبراهين، الا مع نصب القرينة على ارادة المعنى المقصود، ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الاول، **فاذا هجر كان ذلك** وحده قرينة على ارادة الثاني.

على أنه يحسن اجتناب المجاز في الاساليب العلمية حتى مع القرينة.

٢- المنقول ينقسم الى **(تعييني وتعيّني)**، لان النقل تارة يكون من ناقل معين باختياره وقصده، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول **(التعييني)** أي ان الوضع فيه بتعيين معين. وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره، وانما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له، ثم يكثر

استعمالهم له ويشتهر بينهم، حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في اذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة. فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى. وهو **(المنقول التعيني)**.

الخلاصة:



تمرينات

١ـ هذه الالفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ (مختص. مشترك. منقول. الى آخره) من أي أقسام اللفظ الواحد؟ أي انها مختصة أو مشتركة او غير ذلك.

٢ـ اذكر ثلاثة أمثلة لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسة.

٣ـ كيف تميز بين المشترك والمنقول؟

٤ ـ هل تعرف لماذا يحتاج المشترك الى قرينة؛ وهل يحتاج المنقول الى القرينة؟

- ٢ -

الترادف والتباين

اذا قسنا لفظاً الى لفظ أو الى الفاظ، فلا تخرج تلك الالفاظ المتعددة عن أحد قسمين:

١- اما أن تكون موضوعة لمعنى واحد، فهيَ (**المترادفة**)، اذا كان أحد الالفاظ[1] رديفاً للآخر على معنى واحد. مثل: أسد وسبع وليث. هرة وقطة. انسان وبشر.

فالترادف: «**اشتراك الالفاظ المتعددة في معنى واحد**».

٢- واما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به، فهي (**المتباينة**)، مثل: كتاب. قلم. سماء. أرض. حيوان. جماد. سيف. صارم...

فالتباين: «**أن تكون معاني الالفاظ متكثرة بتكثر الالفاظ**». والمراد من التباين هنا غير التباين الذي سيأتي في النسب، فان التباين هنا بين الالفاظ باعتبار تعدد معناها، وان كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها، فان السيف يباين الصارم، لان المراد من الصارم خصوص القاطع من السيوف. فهما متباينان معنى وان كانا يلتقيان في الافراد، اذ أن صارم سيف. وكذا الانسان والناطق، متباينان معنى، لان المفهوم من احدهما غير المفهوم من الآخر وان كانا يلتقيان في جميع افرادهما لان كل ناطق انسان وكل انسان ناطق.

قسمة الالفاظ المتباينة:

المثلان. المتخالفان. المتقابلان

تقدم ان الالفاظ المتباينة هي ما تكثرت معانيها بتكثرها، أي ان معانيها

(١) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعدا على نحو الجمع المنطقي. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه اكثر من واحد. وفي اللغة العربية- كما هو معلوم- معناه أكثر من اثنين. فتنبه الى هذا الاستعمال.

متغايرة. ولما كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام، فان الالفاظ بحسب معانيها أيضاً تنسب لها تلك الاقسام. والتغاير على ثلاثة انواع: التماثل، والتخالف، والتقابل.

لان المتغايرين اما أن يراعى فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما **(المثلان)** واما ألا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا. وعلى هذا التقدير الثاني أي تقدير عدم المراعاة، فان كانا من المعاني التي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما **(المتقابلان)**، والا فهما **(المتخالفان)**.

وهذا يحتاج الى شيء من التوضيح، فنقول:

١ـ **(المثلان)** هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان، أي لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها، كمحمد وجعفر اسمين لشخصين مشتركين في الانسانية بما هما مشتركان فيها، وكالانسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية. والا فمحمد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي. وكذا الانسان والفرس هما متخالفان بما هما انسان وفرس.

والاشتراك والتماثل ان كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المثلين او المتماثلين ولا اسم آخر لهما. وان كان في الجنس كالانسان والفرس سمّيا أيضاً **(متجانسين)** وان كان في الكم أي في المقدار سمّيا أيضاً **(متساويين)**، وان كان في الكيف اي في كيفيتهما وهيئتهما سمّيا أيضاً **(متشابهين)**. والاسم العام للجميع هو **(التماثل)**.

والمثلان ابداً لا يجتمعان ببديهة العقل.

٢ـ **(المتخالفان)**، وهما المتغايران من حيث هما متغايران، ولا مانع من اجتماعهما في محل واحد اذا كانا من الصفات، مثل الانسان والفرس بما هما انسان وفرس، لا بما هما مشتركان في الحيوانية كما تقدم. كذلك: الماء والهواء، النار والتراب، الشمس والقمر، السماء والارض.

ومثل السواد والحلاوة، الطول والرقة، الشجاعة والكرم، البياض والحرارة. والتخالف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وان كانا مشتركين نوعاً في

الانسانية، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك. وقد يكون في النوع مثل الانسان والفرس وان كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك. وقد يكون في الجنس، وان كانا مشتركين في وصفهما العارض عليهما، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الابيض الا أنه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر ان مثل محمد وجعفر يصدق عليهما انهما متخالفان بالنظر الى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثلان بالنظر الى اشتراكهما وتماثلهما في النوع وهو الانسان. وكذا يقال عن الانسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الانسانية والفرسية ومثلان باعتبار اشتراكهما في الحيوانية. وهكذا في مثل القطن والثلج. الحيوان والنبات. الشجر والحجر.

ويظهر أيضاً ان التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعا، فان الامثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع انها ليست من المتقابلات- كما سيأتي- ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

ثم ان التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضاً فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح انهما متخالفان.

٣- **(المتقابلان)** هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد، كالانسان واللاانسان. والاعمى والبصير، والابوة والبنوة، والسواد والبياض.

فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحبر. وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الابوة والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهتين اذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين، اذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حاراً في زمان آخر.

اقسام التقابل

للتقابل أربعة أقسام:

١- **(تقابل النقيضين)** أو السلب والايجاب، **مثل**: **انسان ولا انسان، سواد ولا سواد، منير وغير منير.**

والنقيضان: أمران وجودي وعدمي، **أي عدم لذلك الوجودي، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهة العقل، ولا واسطة بينهما.**

٢- **(تقابل الملكة وعدمها)**، كالبصر والعمى، الزواج والعزوبة، فالبصر ملكة والعمى عدمها. والزواج ملكة والعزوبة عدمها.

ولا يصح أن يحل العمى الا في موضع يصح فيه البصر، لأن العمى ليس هو عدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العزوبة لا تقال الا في موضع يصح فيه الزواج، لا عدم الزواج مطلقاً، **فهما** ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل هما يرتفعان. وان كان يمتنع اجتماعهما، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير، ولا أعزب ولا متزوج، لأن الحجر ليس من شأنه ان يكون بصيراً، ولا من شأنه ان يكون متزوجاً.

اذن الملكة وعدمها: **«أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة»**.

٣- **(تقابل الضدين)**، كالحرارة والبرودة، والسواد والبياض، والفضيلة والرذيلة، والتهور والجبن، والخفة والثقل.

والضدان: **«هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد، ولا يتصور اجتماعهما فيه، ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر»**.

وفي كلمة **(المتعاقبان على موضوع واحد)** يفهم ان الضدين لا بد أن يكونا صفتين، **فالذاتان** مثل انسان وفرس لا يسميان بالضدين. وكذا الحيوان والحجر ونحوهما. بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة، كما تقدم.

وبكلمة **«لا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر»** يخرج المتضايفان، لأنهما أمران وجوديان أيضاً ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة، ولكن تعقل احدهما يتوقف على تعقل الآخر. وسيأتي.

٤- **(تقابل المتضايفين)** مثل: الاب والابن، الفوق والتحت، المتقدم

والمتأخر، العلة والمعلول، الخالق والمخلوق وانت اذا لاحظت هذه الامثلة تجد:

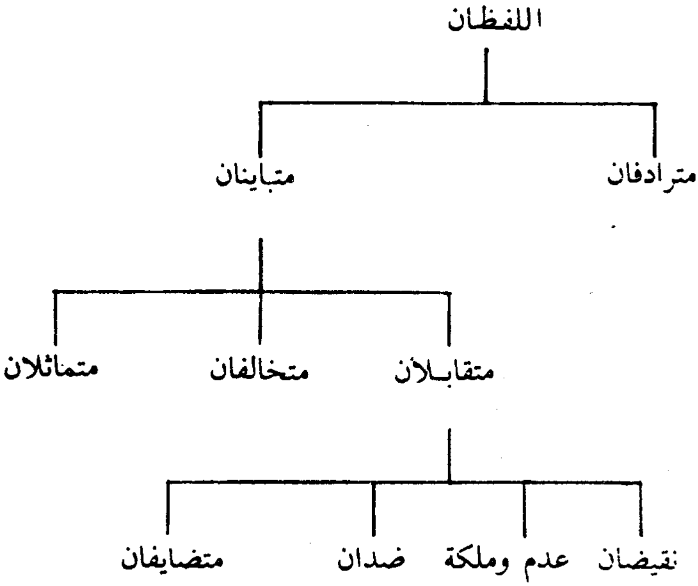
(أولاً) انك اذا تعقلت أحد المتقابلين منها لا بد أن تتعقل معه مقابلة الآخر: فاذا تعقلت ان هذا أب او علة لا بد ان تتعقل معه ان له ابناً أو معلولاً.

(ثانياً) أن شيئاً واجداً لا يصح أن يكون موضوعاً للمتضايفين من جهة واحدة، فلا يصح أن يكون شخص أباً وابناً لشخص واحد، نعم يكون أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشيء في وقت واحد. وانما يكون فوقاً لشيء هو تحت له، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه . . . وهكذا.

(ثالثاً) ان المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أولاً، يجوز أن يرتفعا، فان واجب الوجود لا فوق ولا تحت، والحجر لا أب ولا ابن. واذا اتفق في بعض الأمثلة ان المتضايفين لا يرتفعان كالعلة والمعلول، فليس ذلك لانهما متضايفان. بل لأمر يخصهما، لان كل شيء موجود لا يخلو اما أن يكون علة او يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضايفين بأنهما: «**الوجوديان اللذان يتعقلان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا**».

الخلاصة:



تمرينات

١- بيّنْ المترادفة والمتباينة من هذه الامثلة بعد التدقيق في كتب اللغة:

كتاب وسفر	مقول ولسان	خطيب ومصقع
فرس وصاهل	ليل ومساء	عين وناظر
شاعر وناظم	مصنع وسامع	جلوس وقعود
متكلم ولسن	كف ويد	قدّ وقطع

٢- اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة.

٣- بين أنواع التقابل في الامثلة الآتية:-

الخير والشر. النور والظلمة. الحركة والسكون. الظلم والعدل. الملتحى والامرد. المنتعل والحافي. الصباح والمساء. الدال والمدلول. التصور والتصديق. العلم والجهل. القيام والقعود. العالم والمعلوم.

* * *

المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقاً (غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً) الى قسمين:

أـ (المفرد) ويقصد المنطقيون به:

(أولاً) اللفظ الذي لا جزء له، مثل الباء من قولك: كتبت بالقلم، و (ق) فعل أمر من وقى يقي.

(ثانياً) اللفظ الذي له جزء الا ان جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له، مثل: محمد. علي. قرأ. عبد الله . عبد الحسين. وهذان الاخيران اذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا تقصد بجزء اللفظ (عبد) و (الله) و (الحسين) معنى اصلاً، حينما تجعل مجموع الجزأين دالا على ذات الشخص. وما مثّل هذا الجزء الا كحرف (م) من محمد وحرف (ق) من قرأ.

نعم في موضع آخر قد تقول (عبد الله) وتعني بعبد معناه المضاف الى الله تعالى كما تقول (**محمد عبد الله ورسوله**). وحينئذ يكون نعتاً لا اسمًا ومركباً لا مفرداً. أما لو قلت (**محمد بن عبد الله**) فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد.

أما النحويون فعندهم مثل (**عبد الله**) اذا كان اسمًا لشخص مركب لا مفرد، لان الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة. اذ النحوي ينظر الى الاعراب والبناء، فما كان له اعراب أو بناء واحد فهو مفرد والا فمركب كعبد الله علمًا فان (**عبد الله**) له اعراب و (الله) له اعراب. أما المنطقي فانما ينظر المعنى فقط.

اذن المفرد عند المنطقي هو:

«اللفظ الذي ليس له جزء يدل[1] على جزء معناه حين هو جزء».

ب- (المركب) ويسمى القول. وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضر)، فالجزءان: (الخمر)، و (مضر) يدل كل منهما على جزء معنى المركب. ومنه (الغيبة جهد العاجز) فالمجموع مركب و (جهد العاجز) مركب أيضاً. ومنه (شر الاخوان من تكلف له) فالمجموع مركب، و (شر الاخوان) مركب أيضاً، و (من تكلف له) مركب أيضاً...

اقسام المركب

المركب: تام وناقص.

التام: خبر وانشاء.

أ- التام والناقص:

١- بعض المركبات للمتكلم أن يكتفي به في افادة السامع، والسامع لا ينتظر منه اضافة لفظ آخر لاتمام فائدته. مثل الصبر شجاعة. قيمة كل امرىء ما يحسنه. اذا علمت فاعمل- فهذا هو (المركب التام). ويعرَّف بأنه: «ما يصح للمتكلم السكوت عليه».

٢- أما اذا قال: (قيمة كل امرىء...) وسكت. أو قال: (اذا علمت...) بغير جواب للشرط، فان السامع يبقى منتظرا ويجده ناقصاً، حتى يتم كلامه. فمثل هذا يسمى (المركب الناقص). ويعرف بأنه: (ما لا يصح السكوت عليه).

ب- الخبر والانشاء.

كل مركب تام له نسبة قائمة بين اجزائه تسمى النسبة التامة أيضاً. وهذه النسبة:

١- قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها، مع غض النظر عن اللفظ وانما يكون

---

(١) ليتنبه الاساتذة انا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم، لانا نعتقد أن الدلالة لا تحصل بغير القصد. وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك. فمثل (الحيوان الناطق) لو جعل علماً لاحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه. وهو مثل (عبد الله) لا فرق بينهما.

لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها. مثلما اذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي، **فاخبرت عنه**، كمطر السماء، فقلت: مطرت السماء، أو تمطر غداً. **فهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضاً (القضية) و (القول)**. ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعة: فقد يطابقها فيكون صادقاً، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

اذن الخبر هو: «**المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب**»[1]. والخبر هو الذي يهم المنطقي ان يبحث عنه، وهو متعلق التصديق.

٢ـ وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ، وانما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجدها بقصد المتكلم، وبعبارة أصرح ان المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى. ويسمى هذا المركب **(الانشاء)**. ومن امثلته:

١ـ **(الامر)** نحو: احفظ الدرس

٢ـ **(النهي)** نحو: لا تجالس دعاة السوء

٣ـ **(الاستفهام)** نحو: هل المريخ مسكون؟

٤ـ **(النداء)** نحو: يا محمد!

٥ـ **(التمني)** نحو: لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين!

٦ـ **(التعجب)** نحو: ما اعظم خطر الانسان!

٧ـ **(العقد)**: كانشاء عقد البيع والاجارة والنكاح ونحوها نحو بعت وآجرت وانكحت. . . .

٨ـ **(الايقاع)**: كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو فلانة طالق. وعبدي حر. . .

وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في انفسهاـ بغض النظر عن اللفظـ تحكي عنها فتطابقها أو لا تطابقها، وانما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ، فلا

---

(١) ستأتي اضافة كلمة (لذاته) في تعريف الخبر والانشاء في بحث القضايا، فراجع.

يصح وصفها بالصدق والكذب.

فالانشاء هو: «المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب».

أقسام المفرد

المفرد: كلمة. اسم. أداة.

١ـ **(الكلمة)** وهي الفعل باصطلاح النحاة. مثل: كتب. يكتب. اكتب. فاذا لاحظنا هذه الافعال أو الكلمات الثلاث نجدها:

(اولاً) تشترك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي **(الكاف فالتاء فالباء)**. وتشترك أيضاً في معنى واحد هو معنى الكتابة، وهو معنى مستقل في نفسه.

و **(ثانياً)** تفترق في هيئاتها اللفظية، فان لكل منها هيئة تخصها. وتفترق أيضاً في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها الى فاعل ما، غير معين في زمان معين من الازمنة: فكتب تدل على نسبة الحدث (وهو المعنى المشترك) الى فاعل ما، واقعة في زمان مضى. ويكتب على نسبة تجدد الوقوع في الحال او في الاستقبال الى فاعلها. واكتب على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما.

ومن هذا البيان نستطيع ان نستنتج ان المادة التي تشترك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشترك فيه، وان الهيئة التي تفترق فيها وتختلف تدل على المعنى الذي تفترق فيه ويختلف فيها.

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها: «اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى الى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية».

ويقولنا: نسبة تامة تخرج الاسماء المشتقة كلسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان، فانها تدل بمادتها على المعنى المستقل وبهيئاتها على نسبة الى شيء لا بعينه في زمان ما، ولكن النسبة فيها نسبة ناقصة لا تامة.

٢ـ (الاسم): وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل

على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية. مثل: محمد. انسان. كاتب. سؤال. نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم، لانها تدل على ذات لها هذه المادة.

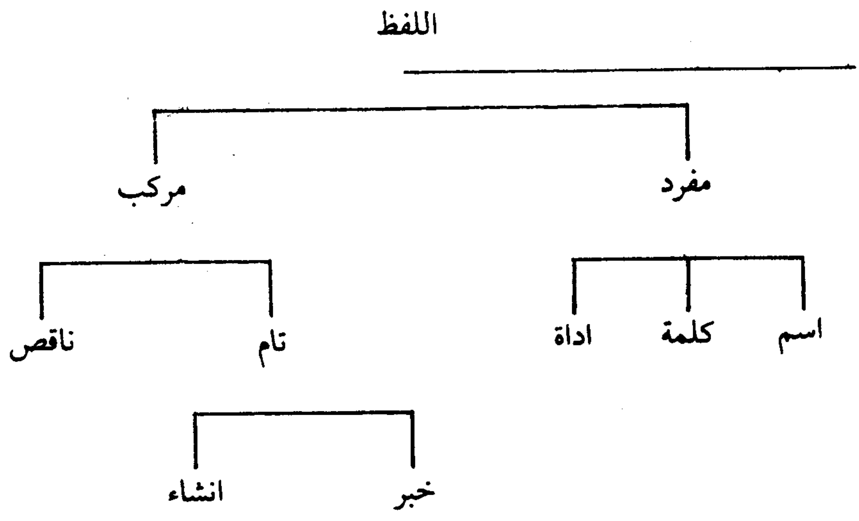
٣ـ (الاداة) وهي الحرف باصطلاح النحاة. وهو يدل على نسبة بين طرفين. مثل: **(في)** الدالة على النسبة الظرفية. و **(على)** الدالة على النسبة الاستعلائية. و **(هل)** الدالة على النسبة الاستفهامية. والنسبة دائماً غير مستقلة في نفسها، لانها لا **تتحقق الا بطرفيها.**

فالاداة تعرف بأنها: **(اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه).**

(ملاحظة)ـ الافعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عرف المنطقيين ـ على التحقيق ـ تدخل في الادوات، لانها لا تدل على معنى مستقل في نفسها لتجردها عن الدلالة على الحدث، بل انما تدل على النسبة الزمانية فقط. فلذلك تحتاج الى جزء يدل على الحدث، نحو **(كان محمد قائماً)** فكلمة قائم هي التي تدل عليه.

وفي عرف النحاة معدودة من الافعال وبعض المناطقة يسميها **(الكلمات الوجودية).**

الخلاصة:



تمرينات

١ـ ميز الالفاظ المفردة والمركبة مما يأتي:

مكة المكرمة	تأبط شراً	صردر
جعفر الصادق	امرؤ القيس	منتدى النشر
ملك العراق	أبو طالب	النجف الاشرف
هنيئـاً	ديك الجن	صبرا

٢ـ ميز المركبات التامة والناقصة والخبر والانشاء مما يأتي:

الله أكبر	نجمة القطب	يا الله
صباح الخير	السلام عليكم	ماء الفرات
غير المغضوب عليهم	لا إله الا الله	زر غبا تزدد حباً
سبحان ربي العظيم وبحمده		شاعر وناظم

٣ـ اذكر كم هي الانشاءات والاخبار في سورة القدر.

٤ـ ان اللفظ المحذوف دائمًا يعتبر كالموجود، فقولنا في العنوان: **(تمرينات)** أتعده مفرداً أم مركباً. ولو كان مركباً فماذا تظن: أهو ناقص ام تام؟

٥ـ تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين **(الادوات)** ولماذا؟

الباب الثاني

مباحث الكلي

الكلي والجزئي:

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحسّ بها، مثل: محمد. هذا الكتاب. هذا القلم. هذه الوردة. بغداد. النجف... واذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر، ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده. وهذا هو المفهوم (**الجزئي**). ويصح تعريفه بأنه: «**المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد**».

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة، وقاس بعضها الى بعض، فوجدها تشترك في صفة واحدة انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها. وهذا المفهوم الشامل أو (**الصورة المنتزعة**) هو المفهوم (**الكلي**). ويصح تعريفه بأنه «**المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على اكثر من واحد**».

مثل مفهوم: انسان. حيوان. معدن. ابيض. تفاحة. حجر. عالم. جاهل. جالس في الدار. معترف بذنبه.

تكملة تعريف الجزئي والكلي:

لا يجب أن تكون أفراد الكلي موجودة فعلاً: فقد يتصور العقل **مفهوماً كلياً** صالحاً للانطباق على اكثر من واحد من دون ان ينتزعه من **جزئيات موجودة بالفعل**، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم «**شريك الباري**»، ومفهوم «**اجتماع النقيضين**». ولا يضر ذلك في كليته.

وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويمتنع وجود غيره، مثل مفهوم «**واجب الوجود**»، لقيام البرهان على ذلك، ولكن العقل لا يمنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم. ولو كان مفهوم «**واجب الوجود**» جزئياً، لما كانت حاجة الى البرهان على التوحيد، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه. وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد انما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيرة.

اذن، بمقتضى هذا البيان لا بد من اضافة قيد **(ولو بالفرض) في تعريفي** الجزئي والكلي، فالجزئي: «**مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض**»، والكلي: «**لا يمتنع . . . ولو بالفرض**».

(تنبيه) مداليل الادوات كلها مفاهيم جزئية، والكلمات أي **(الافعال)** بهيئاتها تدل على مفاهيم جزئية، وبموادها على مفاهيم كلية. أما الاسماء فمداليلها تختلف، فقد تكون كلية كأسماء الاجناس، وقد تكون جزئية كأسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ونحوها.

الجزئي الاضافي:

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى **(الجزئي الحقيقي)**. وهنا اصطلاح آخر للجزئي يقال له **(الجزئي الاضافي)**، لاضافته الى ما فوقه، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان أضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه.

توضيحه: انك تجد ان **(الخط المستقيم)** مفهوم كلي منتزع من عدة أفراد كثيرة، وتجد أن **(الخط المنحني)** أيضاً مفهوم كلي منتزع من مجموعة افراد اخرى فاذا ضممنا احدى المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق، ننتزع مفهوماً كلياً أكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع أفرادهما، وهو مفهوم **(الخط)**. فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين، كنسبة كل منهما الى أفراد نفسه، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافة الى الصغير نفسه جزئياً، فالكلي الصغير أيضاً بالاضافة الى الكلي الكبير كالجزئي من جهة النسبة، فيسمى **(جزئياً اضافياً)** لا بالحقيقة لانه في نفسه كلي حقيقة.

وكذا الجزئي الحقيقي من جهة اضافته الى الكلي الذي فوقه يسمى **(جزئيا اضافياً)**.

وهكذا كل مفهوم بالاضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى **(جزئياً اضافياً)**، فزيد مثلاً جزئي حقيقي في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامي، والجسم النامي بالقياس الى مطلق الجسم.

اذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه (الاخص من شيء) او «**المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة**».

* * *

المتواطىء والمشكك

ينقسم الكلي الى المتواطيء والمشكك، لأنه:

أولاً: اذا لاحظت كلياً مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة، وطبقته على أفراده، فانك لا تجد تفاوتاً بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليه: فزيد وعمرو وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء، من دون أن تكون انسانية احدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية. واذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الانسانية، كالتفاوت بالطول واللون والقوة والصحة والاخلاص وحسن التفكير. . . وما الى ذلك.

وكذا أفراد الحيوان والذهب، ونحوهما، ومثل هذا الكلي المتوافقة أفراده في مفهومه يسمى (**الكلي المتواطىء**) أي المتوافقة افراده فيه، والتواطؤ: هو التوافق والتساوي.

ثانياً: اذا لاحظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود، وطبقته على أفراده، تجد على العكس من النوع السابق، تفاوتاً بين الإفراد في صدق المفهوم عليها، بالاشتداد أو الكثرة او الاولوية أو التقدم. فنرى بياض الثلج أشد بياضاً من بياض القرطاس، وكل منهما بياض. وعدد الالف أكثر من عدد المائة، وكل منهما عدد. ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق، ووجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر، وكل منهما وجود.

وهكذا الكلي المتفاوتة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (**الكلي المشكك**) والتفاوت يسمى (**تشكيكاً**)

تمرينات

١ـ عينّ الجزئي والكلي من مفاهيم الاسماء الموجودة في الابيات التالية :

أـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

بـ هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

جـ نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف

٢ـ بينّ ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي والارض من الجزئيات الحقيقية أو من الكليات، واذكر السبب.

٣ـ اذا قلت لصديقك (**ناولني الكتاب**) وكان في يده كتاب ما، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلي؟

٤ـ اذا قلت لكتبي : (**بعني كتاب القاموس**)، فما مدلول كلمة القاموس، جزئي أم كلي؟

٥ـ اذا قال البائع : (**بعتك حقة من هذه الصبرة من الطعام**) فما المبيع جزئي أم كلي؟

٦ـ عين المتواطيء والمشكك من الكليات التالية :

العلم. الكاتب. القلم. العدل. السواد. النبات. الماء. النور. الحياة. القدرة. الجمال. المعدن.

٧ـ اذكر خمسة امثلة للجزئي الاضافي، واختر ثلاثة منها من التمرين السابق.

المفهوم والمصداق

(المفهوم): نفس المعنى بما هو، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الاشياء.

و**(المصداق)**: ما ينطبق عليه المفهوم، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية **(المفهوم)**.

فالصورة الذهنية لمسمى **(محمد)** مفهوم جزئي، والشخص الخارجي الحقيقي مصداقه. والصورة الذهنية لمعنى **(الحيوان)** مفهوم كلي، وافراده الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالانسان والفرس والطير مصاديقه. والصورة الذهنية لمعنى **(العدم)** مفهوم كلي، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيقي مصداقه... وهكذا.

(لفت نظر): يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئياً حقيقياً واضافياً. ويعرف من الثالث أن المصداق لا يجب أن يكون الامور الموجودة والحقائق العينية، بل المصداق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمراً عدمياً لا تحقق له في الاعيان.

العنوان والمعنون

أو

دلالة المفهوم على مصداقه

اذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصوراً على المفهوم وحده، بأن يكون هو المقصود في الحكم، كما تقول: **(الانسان: حيوان ناطق)**، فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الاولي.

وقد يتعدى نظرك في الحكم الى أبعد من ذلك، فتنظر الى ما وراء المفهوم، بأن

تلاحظ المفهوم لتجعله حاكياً عن مصداقه ودليلاً عليه، كما تقول: **(الانسان ضاحك)** أو **(الانسان في خسر)**، فتشير بمفهوم الانسان الى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعاً الا للتوصل الى الحكم على الافراد. فيسمى المفهوم حينئذ **(عنواناً)** والمصداق **(معنوناً)**. ويقال لهذا الانسان: الانسان بالحمل الشايع.

ولأجل التفرقة بين النظرين نلاحظ الامثلة الآتية:

١ـ اذا قال النحاة: «**الفعل لا يخبر عنه**». فقد يعترض عليهم في بادي الرأي، فيقال لهم: هذا القول منكم اخبار عن الفعل، فكيف تقولون لا يخبر عنه؟

والجواب: ان الذي وقع في القضية مخبراً عنه، وموضوعاً في القضية هو مفهوم الفعل، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم، بل جعل عنوانا وحاكيا عن مصاديقه وآلة لملاحظتها، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق نحو ضرب ويضرب. فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحمل الشايع.

١ـ واذا قال المنطقي: «**الجزئي يمتنع صدقه على كثيرين**»، فقد يعترض فيقال له: الجزئي يصدق على كثيرين، لان هذا الكتاب جزئي، ومحمد جزئي وعلي جزئي، ومكة جزئي، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثيرين؟

والجواب: مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولي: كلي؛ لا جزئي؛ فيصدق على كثيرين، ولكن مصداقه أي حقيقة الجزئي يمتنع صدقه على الكثير، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشايع، لا للجزئي بالحمل الاولي الذي هو كلي.

٣ـ واذا قال الاصولي: «**اللفظ المجمل: ما كان غير ظاهر المعنى**»، فقد يعترض في بادي الرأي فيقال له: اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه، والتعريف لا يكون الا لما كان ظاهراً معناه؟

والجواب: مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولي مبين ظاهر المعنى لكن مصداقه أي المجمل بالحمل الشايع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى. وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشايع.

* * *

تمرينات

١- لو قال القائل: «**الحرف لا يخبر عنه**»، فاعترض عليه انه كيف أخبرت عنه؟ فبماذا تجيب؟

٢- لو اعترض على قول القائل: «**العدم لا يخبر عنه**»أنه قد اخبرت عنه الآن، فما الجواب؟

٣- لو اعترض على المنطقي بأنه كيف تقول: «**ان الخبر كلام تام يحتمل الصدق والكذب**» وقولك (الخبر) جعلته موضوعاً لهذا الخبر، فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب.

٤- لو قال لك صاحب علم التفسير: «**المتشابه محكم**» وقال الاصولي (**المجمل مبين**) وقال المنطقي (**الجزئي كلي**)و (**الكلي غير موجود بالخارج**)، فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر.

٥- لو قال القائل: «**العلة والمعلول متضائفان، وكل متضائفين يوجدان معاً**». وهذا ينتج ان العلة والمعلول يوجدان معاً. وهذه النتيجة غلط باطل، لان العلة بالضرورة متقدمة على المعلول، فبأي بيان تكشف هذه المغالطة.

ومثله لو قال: الاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان وكل متضائفين يوجدان معاً.

النسب الأربع

تقدم في الباب الاول انقسام الالفاظ الى مترادفة ومتباينة, والمقصود بالتباين هناك التباين بحسب المفهوم أي ان معانيها متغايرة. وهنا سنذكر أن من جملة النسب التباين والمقصود به التباين بحسب المصداق.

فما كنا نصطلح عليه هناك بالمتباينة، هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة أقسام، وقسم منها المتباينة، لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده.

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصداق وعدمه. ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتغايرة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم، اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه، فنقول:

كل معنى اذا نسب الى معنى آخر يغايره ويباينه مفهوماً فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما، وهما المتساويان. واما أن يشارك كل منهما الآخر في بعض أفراده، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه، واما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقاً. واما أن لا يشارك احدهما الآخر أبداً، وهما المتباينان. فالنسب بين المفاهيم أربع: التساوي، والعموم والخصوص مطلقاً والعموم والخصوص من وجه، والتباين.

١ـ **(نسبة التساوي)**: وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما، كالانسان والضاحك، فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان. ونقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين المتساويين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق ويمكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة:ـ

ب=حـ

باعتبار أن هذه العلامة (=) علامة على التساوي، كما هي في العلوم الرياضية، وتقرأ يساوي. وطرفاها (ب، حـ) حرفان يرمز بهما الى المفهومين المتساويين.

٢ـ **(نسبة العموم والخصوص مطلقاً)** وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره، ويقال للاول: **(الاعم مطلقاً)**، وللثاني **(الاخص مطلقاً)**، كالحيوان والانسان، والمعدن والفضة، فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان، ولا عكس. فانه يصدق الحيوان بدون الانسان. وكذا الفضة والمعدن.

ونقربها الى الفهم بتشبيهها بالخطين غير المتساويين. وانطبق الاكبر منهما على تمام الاصغر وزاد عليه. ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية:

ب > حـ

باعتبار ان هذه العلامة (   ) تدل على أن ما قبلها أعم مطلقاً مما بعدها وتقرأ **(أعم مطلقاً من)**، كما تقرأ في العلوم الرياضية **(اكبر من)**. ويصح ان نقلبها ونضعها على هذه الصورة:

حـ < ب

وتقرأ **(اخص مطلقاً من)** كما تقرأ في العلوم الرياضية **(أصغر من)**، فتدل على ان ما قبلها اخص مطلقاً مما بعدها.

٣ـ **(نسبة العموم والخصوص من وجه)**: وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه، كالطير والاسود، فانهما يجتمعان في الغراب لانه طير واسود، ويفترق الطير عن الاسود في الحمام مثلاً والاسود عن الطير في الصوف الاسود مثلاً. ويقال لكل منهما أعم من وجه وأخص من وجه.

ونقربها الى الفهم بتشبيهها بالخطين المتقاطعين هكذا × يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر في نقاط تخصه. ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية:

ب×حـ

أي بين (ب، حـ) عموم وخصوص من وجه.

٤- **(نسبة التباين)** وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع احدهما مع الآخر في فرد من الافراد أبداً. وامثلته جميع المعاني المتقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المتخالفة مثل الحجر والحيوان. ونشبهها بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتدا. ويمكن وضع التباين على الصورة الآتية:

ب // حـ

أي ان ب يباين حـ.

النسب بين نقيضي الكليين

كل كليين بينهما احدى النسب الاربع لا بد أن يكون بين نقيضيهما أيضا نسبة من النسب كما سيأتي. ولتعيين النسبة يحتاج الى اقامة البرهان. وطريقة البرهان التي نتبعها هنا تعرف **(بطريقة الاستقصاء)** او طريقة الدوران والترديد، وسيأتي ذكرها في مبحث **(القياس الاستثنائي)**. وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسألة، ومتى ثبت فسادها جميعا عدا واحدة منها، فان هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها، وتثبت صحتها.

فلنذكر النسبة بين نقيضي كل كليين مع البرهان فنقول:

١ - **(نقيضا المتساويين متساويان أيضا)** أي انه اذا كان الانسان يساوي الناطق فان لا انسان يساوي لا ناطق. وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض أن ب = حـ

والمدعى أن لا ب = لا حـ

(البرهان) لو لم يكن لا ب = لا حـ

لكان بينهما احدى النسب الباقية. وعلى جميع التقادير لا بد أن يصدق احدهما بدون الآخر في الجملة.

فلو صدق لا ب بدون لا حـ

لصدق لا ب مع حـ لأن النقيضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق ب مع حـ لأن النقيضين لا يجتمعان

وهذا خلاف المفروض وهو ب = حـ

وعليه فلا يمكن أن يكون بين لا ب، ولا حـ من النسب الاربع غير التساوي، فيجب أن يكون:

لا ب = لا حـ وهو المطلوب

٢- (**نقيضا الاعم والاخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا**)، ولكن على العكس، أي ان نقيض الاعم أخص ونقيض الاخص اعم.

فاذا كان ب > حـ

كان لا ب < لا حـ

كالانسان والحيوان، فان (**لا انسان**) أعم مطلقا من (**لا حيوان**)، لأن (**لا انسان**) يصدق على كل (**لا حيوان**) ولا عكس، فان الفرس والقرد والطير الى آخره يصدق عليها لا انسان وهي من الحيوانات: وللبرهنة على ذلك نقول:

المفروض ان ب > حـ

والمدعى ان لا ب < لا حـ

(**البرهان**) لو لم يكن لا ب < لا حـ

لكان بينهما احدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقا بأن يكون نقيض الأعم اعم مطلقا لا أخص

فلو كان لا ب = لا حـ

لكان ب = حـ لأن نقيضي المتساويين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن (**لا ب**) اعم مطلقا، للزم على جميع الحالات الثلاث ان يصدق:

لا حـ بدون لا حـ

ويلزم حينئذ ان يصدق لا ب مع حـ لان النقيضين لا يرتفعان

ومعناه ان يصدق حـ بدون ب

أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض

واذا بطلت الاحتمالات الاربعة تعين ان يكون:

لا ب > لا حـ

٣ـ **(نقيضا الأعم والأخص من وجه متباينان تباينا جزئيا)**: ومعنى «التباين الجزئي»: عدم الاجتماع في بعض الموارد، مع غض النظر عن الموارد الاخرى سواء كانا يجتمعان فيها او لا، فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه. لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعا. وكذا يصح في المتباينين تباينا كليا أن يقال انهما لا يجتمعان في بعض الموارد.

فاذا قلنا: ان بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا، فالمقصود به انهما في بعض الامثلة قد يكونان متباينين تباينا كليا. وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه. والأول مثل الحيوان واللاانسان، فان بينهما عموما وخصوصا من وجه، لانهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن اللاانسان في الانسان ويفترق اللاانسان عن الحيوان في الحجر، ولكن بين نقيضيهما تباينا كليا فان اللاحيوان يباين الانسان كليا. والثاني مثل الطير والاسود فان نقيضيهما لا طير ولا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضا، لأنهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لاطير في الثوب الأسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض.

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي. وللبرهنة على ذلك نقول:

المفروض أن ب × حـ

والمدعى أن لا ب يباين لا حـ تبايناً جزئيا:

(البرهان): لو لم يكن لا ب يباين لا حـ تباينا جزئيا

لكان بينهما احدى النسب الاربع بالخصوص.

(١) فلو كان لا ب = لا حـ

للزم ان يكون ب = حـ لأن نقيضي المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض.

(٢) ولو كان لا ب ≯ لا حـ

لكان ب <حـ لأن نقيض الأعم اخص وهذا أيضا خلاف الفرض.

(٣) ولو كان لا ب × لا حـ فقط

لكان ذلك دائما مع انه قد يكون بينهما تباين كلي كما تقدم في مثال **(لا حيوان وانسان)**.

(٤) ولو كان لا ب // لا حـ فقط

لكان ذلك دائما أيضا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في مثال **(لا طير ولا اسود)**.

وعلى هذا تعين أن يكون **(لا ب)** يباين **(لا حـ)** تباينا جزئيا **(وهو المطلوب)**.

٤- **(نقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا)** ايضا. والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير الا في المثال، لأنا نرى ان بينهما في بعض الأمثلة تباينا كليا، كالموجود والمعدوم، ونقيضاهما اللاموجود واللامعدوم، وفي البعض الآخر عموما وخصوصا من وجه، كالانسان والحجر، ونقيضاهما لا انسان ولا حجر، وبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنهما يجتمعان في الفرس مثلا ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر، فاللاانسان يفترق عن اللاحجر في الحجر واللاحجر عن اللاانسان في الانسان.

خلاصة:

النسبة بين المفهومين	النسبة بين نقيضيهما
١- التساوي	التساوي
٢- العموم والخصوص من وجه..	
٣- التباين الكلي	التباين الجزئي
٤- العموم والخصوص مطلقا...	العموم والخصوص مطلقا بالعكس

تمرينات

أـ بينّ ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الاربع وماذا بين نقيضيهما:

١ـ الكاتب والقارىء

٢ـ الشاعر والكاتب

٣ـ الشجاع والكريم

٤ـ السيف والصارم

٥ـ المايع والماء

٦ـ المشترك والمترادف

٧ـ السواد والحلاوة

٨ـ الأسود والحلو

٩ـ النائم والجالس

١٠ـ اللفظ والكلام

ب ـ اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين نقيضي الكليين بعبارة واضحة مع عدم استعمال الرموز والاشارات.

ج ـ اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الاربع.

الكليات الخمسة

الكلي: ذاتي وعرضي.

الذاتي: نوع وجنس وفصل.

العرضي: خاصة وعرض عام.

● قد يسأل سائل عن شخص انسان **(من هو؟)**.

● وقد يسأل عنه . . . . . **(ما هو؟)**.

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ - لا شك ان الاول سؤال عن مميزاته الشخصية. والجواب عنه: **(ابن فلان)**، أو مؤلف كتاب كذا، أو صاحب العمل الكذائي، او ذو الصفة الكذائية. . . وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعيين المسؤول عنه من بين الاشخاص امثاله. ويغلط المجيب لو قال: **(انسان)**، لانه لا يميزه عن امثاله من أفراد الانسان. ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ **(الهوية الشخصية)** مأخوذة من كلمة **(هو)**، كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس.

اما السؤال الثاني، فانما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله. والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين الحقائق لاشخصه بين الاشخاص. ولا يصلح للجواب الا كمالُ حقيقته فتقول: **(انسان)** دون ابن فلان ونحوه. ويسمى الجواب عن هذا السؤال:

النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريبا بتعريفه.

* * *

● وقد يسأل السائل عن زيد وعمرو وخالد. . . . . **(ما هي؟)**.

● وقد يسأل السائل عن زيد وعمرو وخالد وهذه الفرس وهذا الاسد **(ما هي)**.

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ـ تأمل فيهما، فستجد ان **(الاول)** سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد. و **(الثاني)** سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الاول بكمال الحقيقة المشتركة بينها، فتقول: انسان. وهو **(النوع)** المتقدم ذكره.

وعن الثاني أيضا بكمال الحقيقة المشتركة بينها، فتقول: حيوان ويسمى:

الجنس

وهو ثاني الكليات الخمسة. وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي:

١ـ (النوع) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب ما هو؟.

٢ـ (الجنس) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب ما هو؟.

ـواذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكثر بالعدد قطعا.

* * *

● وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس. . . . . والقرد **(ما هي؟)**

● وقد يسأل السائل عن الانسان فقط. . . . . **(ما هو؟)**

لاحظ ان **(الكليات)** هي المسؤول عنها هذه المرة! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين؟ـ نقول: اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق، فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها. وهو الجنس، فتقول في المثال:

(**حيوان**). ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضا جوابا عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعا له، كما يقع جوابا عن السؤال بما هو عن الجزئيات المختلفة بالحقائق.

وأما الثاني. فهو سؤال بما هو عن كلي واحد. وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول في المثال: (**حيوان ناطق**)، **فيتكفل الجواب** بتفصيل ماهية الكلي **المسؤول** عنه وتحليلها الى تمام الحقيقة التي يشاركه فيها غيره والى الخصوصية التي بها **يمتاز عن** مشاركاته في تلك الحقيقة. ويسمى **مجموع** الجواب (**الحد التام**) كما سيأتي في **محله**. وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي (**الجنس**) وقد تقدم. والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي:

الفصل

وهو ثالث الكليات. ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها، كما ان الجنس جزؤها المشترك الذي أيضا يكون جزءاً للماهيات الأخرى.

ويبقى **شيء** ينبغي ذكره، وهو أنّا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جوابا؟ وبعبارة أوضح: ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال؟

نقول: يقع الفصل جوابا عما اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها **تمتاز عن** اغيارها، بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها. فاذا رأينا شبحا من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا نسأل فنقول: (**أي حيوان هو في ذاته**). ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا: (**أي جسم هو في ذاته**). وان شئت قلت بدل في ذاته: **في** جوهره أو حقيقته، فان المعنى واحد. والجواب عن الاول (**ناطق**) **فقط وهو** فصل الانسان أو (**صاهل**) وهو فصل الفرس. وعن الثاني (**حساس**) **مثلا وهو فصل الحيوان**.

اذن يصح أن نقول ان الفصل يقع في جواب (**أي شيء**). وشيء كناية عن

الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل. وعليه يصح تعريف الفصل بما يأتي:

«هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته»

تقسيمات

(١) النوع: حقيقي واضافي.
(٢) الجنس: قريب وبعيد ومتوسط.
(٣) النوع الاضافي: عال وسافل ومتوسط.
(٤) الفصل: قريب وبعيد. مقوِّم ومقسِّم.

(١) لفظ النوع مشترك بين معنيين احدهما (**الحقيقي**)، وهو أحد الكليات الخمسة، وقد تقدم. وثانيهما (**الاضافي**). والمقصود به الكلي الذي فوقه جنس. فهو نوع بالاضافة الى الجنس الذي فوقه سواء كان نوعا حقيقيا او لم يكن، كالانسان بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان، وكالحيوان بالاضافة الى جنسه وهو الجسم النامي، وكالجسم النامي بالاضافة الى الجسم المطلق، وكالجسم المطلق بالاضافة الى الجوهر.

(٢) قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض، كالسلسلة المتقدمة التي تبتدىء بالانسان وتنتهي بالجوهر. فاذا ذهبت بها (**متصاعدا**) من الانسان، فمبدؤها (**النوع**) وهو الانسان في المثال، وبعده الجنس الادنى الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس. ويسمى (**الجنس القريب**)، لانه أقربها الى النوع. ويسمى أيضا (**الجنس السافل**). وهو الحيوان في المثال.

ثم هذا الجنس فوقه جنس أعلى... حتى تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس. ويسمى (الجنس البعيد) و (الجنس العالي). و (الجنس المتوسط)، ويسمى (بعيدا) أيضا كالجسم المطلق والجسم النامي. فالجنس- على هذا- قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

(٣) واذا ذهبت في السلسلة متنازلا مبتدئا من جنس الاجناس الى ما دونه،

حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع. فما كان بعد جنس الاجناس يسمى **(النوع العالي)**، وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية. وهو الجسم المطلق في المثال. واخيرها أي منتهى السلسلة يسمى **(نوع الانواع)** أو **(النوع السافل)**، وهو الانسان في المثال. اما ما يقع بين العالي والسافل فهو **(المتوسط)**. كالحيوان والجسم النامي. فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط.

اذن النوع الاضافي: عال ومتوسط وسافل.

(تنبيه) يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لا بد أن يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته. والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحدا اذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة، وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من اربعة.

فمثال الاول: **(الماء)** المندرج تحت **(السائل)** المندرج تحت **(الجسم)** المندرج تحت **(الجوهر)**. أو **(البياض)** المندرج تحت **(اللون)** المندرج تحت **(الكيف المحسوس)** المندرج تحت **(الكيف)**.

ومثال الثاني: سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم، أو **(متساوي الساقين)** المندرج تحت **(المثلث)** المندرج تحت **(الشكل المستقيم الاضلاع)** المندرج تحت **(الشكل المستوي)** المندرج تحت **(الشكل)** المندرج تحت **(الكم)**. وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات. والانواع المتوسطة ثلاثة **(المثلث، والشكل المستقيم الاضلاع، والشكل المستوي)**. والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضا **(الشكل المستقيم الاضلاع، والشكل المستوي، والشكل)**.

(٤) وكل نوع اضافي لا بد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الاخرى التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه، كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما ما عداه، كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال: الجسم النامي حساس وغير حساس.

ولكن الفصل الذي يقوِّم نوعه المساوي له لا بد أن يقوِّم أيضا ما تحته من

الانواع. فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضا. لان الفصل للعالي لا بد ان يكون جزءا من العالي، والعالي جزء من السافل، وجزء الجزء جزء. فيكون الفصل المقوم للعالي جزءا من السافل، فيقومه.

والقاعدة العامة أن نقول: «مقوم العالي مقوم السافل»، ولا عكس.

والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوي له قيل له (الفصل القريب) كالحساس بالقياس الى الحيوان، والناطق بالقياس الى الانسان. واذا لوحظ بالقياس الى النوع الذي تحت نوعه قيل له (الفصل البعيد)، كالحساس بالقياس الى الانسان.

والخلاصة: ان الفصل الواحد يسمى قريبا وبعيدا باعتبارين. ويسمى مقوما ومقسما باعتبارين.

الذاتي والعرضي

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها. ولا يهمنا الآن التعرض الا لاصطلاحهم في هذا الباب، وهو الذي يسمونه بكتاب (ايساغوجي) أي كتاب الكليات الخمسة، حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم (ارسطو). وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث الكليات الخمسة، لولا انا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح الكليات الثلاثة المتقدمة، فنقول:

١ـ **(الذاتي)**: هو المحمول الذي تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها. ونعني (بما تتقوم ذات الموضوع به) ان ماهية الموضوع لا تتحقق الا به فهو قوامها، سواء كان هو نفس الماهية كالانسان المحمول على زيد وعمرو، او كان جزءاً منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول عليه. فان نفس الماهية أو جزأها يسمى (ذاتيا).

وعليه، فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل، لان النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الافراد، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها.

٢ـ **(العرضي)**: هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحقا له بعد تقومه بجميع ذاتياته، كالضاحك اللاحق للانسان، والماشي اللاحق للحيوان، والمتحيز اللاحق للجسم.

وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة، وقد بقي منها اقسام العرضي ، فان العرضي ينقسم الى:

الخاصة والعرض العام

لان العرضي: وإما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره. فهو **(الخاصة)** سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة الى الانسان. او كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الانسان. وسواء كانت خاصة للنوع الحقيقي كالامثلة السابقة، او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم، والماشي خاصة الحيوان، او لجنس الاجناس، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر.

وإما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أي لا يختص به فهو **(العرض العام)** كالماشي بالقياس الى الانسان، والطائر بالقياس الى الغراب، والمتحيز بالقياس الى الحيوان، او بالقياس الى الجسم النامي.

وعليه، يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي:

(الخاصة): الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه.

(العرض العام): الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره.

تنبيهات وتوضيحات

١ـ قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس الى موضوع وعرضا عاما بالقياس الى آخر، كالماشي، فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان. ومثله، الموجود لا في

موضوع، والمتحيز، ونحوها، مما **يعرض الاجناس**.

٢ـ وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس الى موضوع، وذاتيا بالقياس الى آخر، كالملون، فانه خاصة الجسم مع انه جنس للابيض والاسود ونحوهما. ومثله مفرق البصر، فانه عرضي بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض، لان الابيض **(ملون مفرق البصر)**.

٣ـ كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا. مثال المفرد منهما الضاحك والناطق. ومثال المركب من الخاصة قولنا للانسان: «**منتصب القامة بادي البشرة**». ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان: «**حساس متحرك بالارادة**».

الصنف

٤ـ تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه، أي يقسم ذلك الجنس، أو فقل **(ينوع)** الجنس. اما الخاصة فانها لا تقوّم الكلي الذي تختص به قطعا، الا انها تميزه عن غيره، أي انها تقسم ما فوق ذلك الكلي. فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس، وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضا، كالموجود لا في موضوع الذي يقسم **(الموجود)** الى جوهر وغير جوهر.

وتزيد عليه أيضا بأنها تقسم كذلك النوع، وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم، كالشاعر المقسم للانسان. وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقيين **(تصنيفا)**، وكل قسم من النوع يسمى **(صنفا)**.

فالصنف: كل كلي اخص من النوع ويشترك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها، ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة.

والتصنيف كالتنويع، الا ان التنّويع للجنس باعتبار الفصول الداخلة في حقيقة الاقسام. والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقي وغربي، والى عالم وجاهل، والى ذكر وانثى... وكتصنيف الفرس الى أصيل وهجين، وتصنيف النخل الى زهدي وبربن وعمراني...

الى ما شاء الله من التقسيمات للانواع باعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها.

الحمل وانواعه

٥- وصفنا كلا من الكليات الخمسة (**بالمحمول**). وأشرنا الى ان الكلي المحمول ينقسم الى الذاتي والعرضي. وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان.

لان سائلا قد يسأل فيقول: ان النوع قد يحمل على الجنس، كما يقال مثلا: الحيوان انسان وفرس وجمل . . . الى آخره، مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له، لانه ليس تمام الحقيقة ولا جزأها، ولا عرضيا خارجا عنه. افهناك واسطة بين الذاتي والعرضي ام ماذا؟

وقد يسأل- ثانيا- فيقول: ان الحد التام يحمل على النوع والجنس، كما يقال: الانسان حيوان ناطق. والحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة. وعليه فالحد التام كلي محمول، وهو تمام حقيقة موضوعه، مع انه ليس نوعا له ولا جنسا ولا فصلا، فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا. بل لا ينبغي تسميته بالذاتي لانه هو نفس الذات والشيء لا ينسب الى نفسه، ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه، فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي.

وقد يسأل- ثالثا- فيقول: ان المنطقيين يقولون ان الضحك خاصة الانسان والمشي عرض عام له مثلا، مع ان الضحك والمشي لا يحملان على الانسان، فلا يقال الانسان ضحك، وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها، فما السر في ذلك؟

ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من (**الحمل**) ينقطع لديه الكلام، فان الحمل له ثلاثة تقسيمات. والمراد منه هنا بعض اقسامه في كل من التقسيمات فنقول:

١- الحمل: طبعي ووضعي:

اعلم ان كل محمول فهو كلي حقيقي، لان الجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا

يحمل على غيره. وكل كلي أعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو أخص منه مفهوما، كحمل الحيوان على الانسان، والانسان على محمد، بل وحمل الناطق على الانسان. ويسمى مثل هذا (حملا طبعيا) أي اقتضاه الطبع ولا يأباه.

واما العكس، وهو حمل الأخص مفهوما على الاعم، فليس هو حملا طبعيا، بل بالوضع والجعل، لانه يأباه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى (حملا وضعيا) أو جعليا.

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصداق الذي تقدم الكلام عليه في النسب: فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في أفراد الاخص وغير افراده كالحيوان بالقياس الى الانسان وهو المعدود في النسب. وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساويا بحسب الوجود، كالناطق بالقياس الى الانسان، فان مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا أو لم يكن، وانما يستفاد كون الناطق انسانا دائما من خارج المفهوم.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الضاحك، وان كانا بحسب الوجود مساويين له. . . وهكذا جميع المشتقات لا تدل على خصوصية ما تقال عليه كالصاهل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان.

واذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول، لان المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقا.

٢ـ الحمل: ذاتي أولي، وشايع صناعي:

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين، لان معناه ان هذا ذاك. وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما، ليكونا حسب الفرض شيئين. ولولاها لم يكن الا شيء واحد لا شيئان.

وعليه، لا بد في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى، كيما يصح الحمل. ولذا لا يصح الحمل بين المتباينين اذ لا اتحاد بينهما. ولا يصح حمل

الشيءعلى نفسه، اذ الشيء لا يغاير نفسه.

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم، فالمغايرة لا بد أن تكون اعتبارية. ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته، بعد ان يلحظا متغايرين بجهة من الجهات. مثل قولنا: **(الانسان حيوان ناطق)**، فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل، وهذا النوع من الحمل يسمى **(حملا ذاتيا اوليا)**.

واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصداق، والمغايرة بحسب المفهوم. ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه. مثل قولنا: **(الانسان حيوان)**، فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان، ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان. وهذا النوع من الحمل يسمى **(الحمل الشايع الصناعي)** أو **(الحمل المتعارف)**، لانه هو الشايع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم.

واذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضا، لان المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشايع الصناعي. وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الاولي.

٣ـ الحمل: مواطاة واشتقاق:

اذا قلنا: الانسان ضاحك، فمثل هذا الحمل يسمى **(حمل مواطاة)** أو **(حمل هوهو)** ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول. واذا شئت فقل معناه. هذا ذاك. والمواطاة معناها الاتفاق. وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل.

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى **(حمل اشتقاق)** او حمل **(ذو هو)**، كحمل الضحك على الانسان، فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك، بل ضاحك أو ذو ضحك. وسمي حمل اشتقاق وذو هو، لان هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم

كالضاحك او يضاف اليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه، فيقال للمشتق كالضاحك محمولا بالمواطاة، وللمشتق منه كالضحك محمولا بالاشتقاق.

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة، فلا يصح أن يقال: الضحك خاصة للانسان، ولا اللون خاصة للجسم، ولا الحس فصل للحيوان، بل الضاحك والملون هو الخاصة، والحساس هو الفصل... وهكذا. واذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين، اذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضاحك. وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

نعم (اللون) بالقياس الى البياض كلي وهو جنس له، لانك تحمله عليه حمل مواطاة، فتقول: البياض لون. اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسا من الكليات المحمولة عليه.

العروض معناه الحمل

٦- ثم لا يشتبه عليك الامر، فتقول: انكم قلتم الكلي الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام. والضحك لا شك يعرض على الانسان ومختص به. فاذن يجب أن يكون خاصة.

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب، فان المراد منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا. وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى. واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعروض وهو الوجود فيه.

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلي الخارج عرض خاص وعرض عام، فيطلقون العرض على الكلي الخارج، ثم يقولون لمثل الضحك انه عرض. والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضي مقابل الذاتي، والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع.

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثاني لانه موجود في موضوع، ولكن لا يصح أن يسمى عرضا بالمعنى الاول أبدا، لانه بالقياس الى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاة وبالقياس الى ما تحته من الانواع كالسواد والبياض هو جنس لها كما تقدم، فهو حينئذ ذاتي لا عرضي.

تقسيمات العرضي

العرضي: لازم ومفارق

١ـ (**اللازم**): ما يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه، كوصف (**الفرد**) للثلاثة و (**الزوج**) للاربعة، و (**الحارة**) للنار...

٢ـ (**المفارق**): ما (**لا**) يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه، كأوصاف الانسان المشتقة من افعاله واحواله، مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم، وما الى ذلك، وان كان لا ينفك أبدا: فانك ترى ان وصف العين (**بالزرقاء**) لا ينفك عن وجود العين، ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا، لانه لو امكنت حيلة لازالة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقى العين عينا. وهذا لا يشبه اللازم، فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثة، ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار. وهذا معنى امتناع الانفكاك عقلا.

اللازم: بيّن وغير بيّن.

البيّن: بيّن بالمعنى الاخص، وبين بالمعنى الاعم.

١ـ (**البين بالمعنى الاخص**): ما يلزم من تصور ملزومه تصوره، بلا حاجة الى توسط شيء آخر.

٢ـ (**البين بالمعنى الاعم**): ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة. مثل: الاثنان نصف الاربعة أو ربع الثمانية، فانك اذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الثمانية، ولكن اذا تصورت ايضا الثمانية مثلا، وتصورت النسبة بينهما تجزم انها ربعها. وكذا اذا تصورت

الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها. . . وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض. ومن هذا الباب لزوم وجوب المقدمة لوجوب ذي المقدمة، فانك اذا تصورت وجوب الصلاة، وتصورت الوضوء، وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة عليه، حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه.

وانما كان هذا القسم من البين أعم، لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا، بل لا بد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة. وانما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتلازمان فاذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعا له، فتكون الملازمة حينئذ ذهنية.

٣- **(غير البيّن)** وهو ما يقابل البين مطلقا، بأن يكون التصديق والجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما. بل يحتاج اثبات الملازمة الى اقامة الدليل عليه. مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوي قائمتين، فان الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي، ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي.

والخلاصة: معنى البين مطلقا ما كان لزومه بديهيا، وغير البين ما كان لزومه نظريا.

المفارق: دائم وسريع الزوال وبطيئة.

(الدائم): كوصف الشمس بالمتحركة، ووصف العين بالزرقاء. **(سريع الزوال)**: كحمرة الخجل وصفرة الخوف. **(بطيء الزوال)**: كالشباب للانسان.

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي

اذا قيل: (الانسان كلي) مثلا، فهنا ثلاثة أشياء: ذات الانسان بما هو انسان، ومفهوم الكلي بما هو كلي مع عدم الالتفات الى كونه انسانا أو غير انسان، والانسان

بوصف كونه كليا. أو فقل الاشياء الثلاثة هي: ذات الموصوف مجردا، ومفهوم الوصف مجردا، والمجموع من الموصوف والوصف.

١ـ فان لاحظ العقل **(والعقل قادر على هذه التصرفات)** نفس ذات الموصوف بالكلي مع قطع النظر عن الوصف، بأن يعتبر الانسان، مثلا، بما هو انسان من غير التفات الى انه كلي أو غير كلي، وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق- فانه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى **(الكلي الطبيعي)**. ويقصد به طبيعة الشيء بما هي.

والكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفراده.

٢ـ وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلي وحده، وهو أن يلاحظ مفهوم (ما **لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين)** مجردا عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها- فانه أي مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظة، يسمى **(الكلي المنطقي)**.

والكلي المنطقي لا وجود له الا في العقل، لانه مما ينتزعه ويفرضه العقل، فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن.

٣ـ وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف، بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا، بل بما هو موصوف بوصف الكلية، كما يلاحظ الانسان بما هو كلي لا يمتنع صدقه على الكثير- فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلي يسمى **(الكلي العقلي)** لانه لا وجود له الا في العقل، لاتصافه بوصف عقلي، فان كل موجود في الخارج لا بد أن يكون جزئيا حقيقيا.

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لاجل توضيحها بما اذا قيل: **(السطح فوق)**، **فاذا لاحظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت، فهو شبيه بالكلي الطبيعي. واذا لاحظت مفهوم (الفوق) وحده مجردا عن شيء هو فوق، فهو شبيه بالكلي المنطقي. واذا لاحظت ذات السطح بوصف انه فوق. فهو شبيه بالكلي العقلي.**

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها، بل الجزئي أيضا، **تصح فيها هذه** الاعتبارات الثلاثة، فيقال على قياس ما تقدم: **نوع طبيعي ومنطقي وعقلي، وجنس** طبيعي ومنطقي وعقلي... الى آخرها.

فالنوع الطبيعي مثل انسان بما هو انسان، والنوع المنطقي **هو مفهوم «تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد في جواب ما هو»**، والنوع العقلي **هو** مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد... **وهكذا** يقال في باقي الكليات وفي الجزئي أيضا.

تمرينات

(١) اذا قيل: التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام مأكول الانسان بل مطلق المأكول، وهو جسم جامد، فيدخل في مطلق الجسم، بل الجوهر- فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متصاعدا وسلسلة الانواع متنازلا. بعد التمييز بين الذاتي والعرضي. واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها.

(٢) واذا قيل: الخمر جسم مايع مسكر محرم شرعا سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى- فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة.

(٣) واذا قيل: الحديد جسم صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء- فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة.

(٤) اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسم النوع الى أصنافه؟ اذكر ذلك مع بيان السبب.

الباب الثالث

العُرف وتلحق به القسمة

المقدمة :

في مطلب ما وأي وهل ولِمَ

اذا اعترضتك لفظة من أية لغة كانت، فهنا خمس مراحل متوالية، لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة، في بعضها يطلب العلم التصوري، وفي بعضها الآخر العلم التصديقي.

(المرحلة الاولى) تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا، فتسأل عنه سؤالا لغويا صرفا، اذا لم تكن تدري لاي معنى من المعاني قد وضع. والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى، كما اذا سألت عن معنى لفظ **(غضنفر)**، فيجاب: اسد. وعن معنى **(سميدع)**، فيجاب: سيد... وهكذا. ويسمى مثل هذا الجواب **(التعريف اللفظي)**. وقواميس اللغات هي المتعهدة بالتعاريف اللفظية.

واذا تصورت معنى اللفظ اجمالا، فزعت نفسك الى:

(المرحلة الثانية)، اذ تطلب تصور ماهية المعنى، أي تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا. لتمييزه عن غيره في الذهن تمييزا تاما، فتسأل عنه بكلمة **(ما)** فتقول: (.... **ما هو؟**)

وهذه (ما) تسمى **(الشارحة)**، لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ. والجواب عنه يسمى **(شرح الاسم)** وبتعبير آخر **(التعريف الاسمي)**. والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريبين معا، ويسمى **(الحد التام الاسمي)**. ويصح ان يجاب بالفصل وحده او بالخاصة وحدها، أو باحدهما منضما الى الجنس البعيد، أو بالخاصة منضمة الى الجنس القريب. وتسمى هذه الاجوبة تارة بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام، ولكنها توصف جميعا بالاسمي. وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات.

ولو فرض ان المسؤول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده، كما لو قال **(شجرة)** في جواب **(ما النخلة)**- فان السائل لا يقنع بهذا الجواب، وتتوجه نفسه الى السؤال عن مميزاتها عن غيرها، فيقول: **(أية شجرة هي في ذاتها)** أو **(أية شجرة هي في خاصتها)**، فيقع الجواب عن الاول بالفصل وحده فيقول: **(مثمرة التمر)**، وعن الثاني بالخاصة فيقول: **(ذات السعف)** مثلا.

وهذا هو موقع السؤال بكلمة **(أي)**. وجوابها الفصل أو الخاصة.

-واذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفزع نفسك الى:

(المرحلة الثالثة): وهي طلب التصديق بوجودالشيء، فتسأل عنه بـ **(هل)** وتسمى **(هل البسيطة)**، فتقول: هل وجد كذا، أو هل هو موجود.

(ما) الحقيقية:

تنبيه- ان هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر، فقد تتقدم الثانية، على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع، وقد تتقدم الثالثة، وذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالما بوجود الشيء المسئول عنه، او أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده فأجيب.

وحينئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه، ثم سأل عنه بـ **(ما)**، فان ما هذه تسمى **(الحقيقية)**. والجواب عنها نفس الجواب عن **(ما الشارحة)**، بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقية عنه.

وانما سميت حقيقية، لان السؤال بها عن الحقيقة الثابتة- والحقيقة باصطلاح المناطقة هي الماهية الموجودة- والجواب عنها يسمى **(تعريفا حقيقيا)** وهو نفسه الذي كان يسمى **(تعريفا اسميا)** قبل العلم بالوجود ولذا قالوا:

«الحدود قبل الهليات البسيطة حدود اسمية وهي بأعيانها بعد الهليات تنقلب حدودا حقيقية».

ـواذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الى:

(المرحلة الرابعة): وهي طلب التصديق بثبوت صفة او حال للشيء، ويسأل عنه بـ **(هل)** أيضا، ولكن تسمى هذه **(هل المركبة)**، لانه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده، والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط، فيقال للسؤال بالبسيطة مثلا: هل الله موجود. وللسؤال بالمركبة بعد ذلك: **هل الله الموجود** مريد.

فاذا اجابك المسؤول عن هل البسيطة أو المركبة تنزع نفسك الى:

(المرحلة الخامسة): وهي طلب العلة: اما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسؤول في الجواب عن هل او علة الحكم وعلة الوجود معا، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعا. ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمة (لِمَ) الاستفهامية، فتقول لطلب علة الحكم مثلا: **(لِمَ كان الله مريدا)**. وتقول مثلا لطلب علة الحكم وعلة الوجود معا: **(لِمَ كان المغناطيس جاذبا للحديد؟)**، كما لو كنت قد سألت: هل المغناطيس جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم، فان حقك ان تسأل ثانيا عن العلة فتقول (لِمَ).

تلخيص وتعقيب

ظهر مما تقدم أن:

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء. وتنقسم الى الشارحة والحقيقية. ويشتق منها مصدر صناعي، فيقال: **(مائية)**. ومعناه الجواب عن ما. كما ان **(ماهية)** مصدر صناعي من **(ما هو)**.

و **(أي)** لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تمييزا ذاتيا أو عرضيا، بعد العلم بجنسه.

و **(هل)** تنقسم الى «بسيطة» ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه، و «مركبة» ويطلب بها التصديق بثبوت شيء لشيء أو عدمه، ويشتق منها مصدر

صناعي، فيقال: (الهلية) البسيطة او المركبة.

و (لِمَ) يطلب بها تارة علة التصديق فقط، وأخرى علة التصديق والوجود معا. ويشتق منها مصدر صناعي، فيقال (لِمِّيَّة) بتشديد الميم والياء. مثل (كمية) من (كم) الاستفهامية. فمعنى لِمِّيَّة الشيء: عليّته.

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بتلك الادوات، وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم. وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف واين ومتى وكم ومن. وهي مطالب جزئية أي انها ليست من أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولى لعدم عموم فائدتها، فان ما لا كيفية له مثلا لا يسأل عنه بكيف، وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتى. على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة، فبدلا عن ان تقول مثلا: (كيف لون ورق الكتاب؟ واين هو؟ ومتى طبع؟..) تقول: (هل ورق الكتاب ابيض؟ وهل هو في المكتبة؟ وهل طبع هذا العام؟..) وهكذا. ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع، وتلك بالاصول.

التعريف

تمهيد:

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها، فيضطرب حبل التفاهم، لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ، فيذهب كل فرد منهم الى ما يختلج في خاطره من المعنى. وقد لا تكون لأحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه، فيقنع- اتساهله أو لقصور مداركه- بالصورة المطموسة المضطربة، ويبني عليها منطقه المزيف.

وقد يتبع الجدليون والساسة- عن عمد وحيلة- ألفاظاً خلابة غير محدودة المعنى بحدود واضحة، يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور، وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب. ولهذا تأثير سحري عجيب في الافكار.

ومن هذه الالفاظ كلمة **(الحرية)** التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية، واحداث الانقلابات الجبارة في الدولة العثمانية والفارسية، والتأثير كله لاجمالها وجمالها السطحي الفاتن، والا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه.

ومثلها كلمة **(الوطن)** الخلابة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية. وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة: فما هي مميزات الوطن؟ أهي اللغة أم لهجتها ام اللباس ام مساحة الارض ام اسم القطر والبلد؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامم. ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الاسلامية كلها وطناً واحداً؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق- لئلا يرتطم هو والمشتغل معه في المشاكل- أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح، فيحفظ ما يدور في خلده من المعنى في آنية من الالفاظ وافية به لا تفيض عليها جوانبها، لينقله الى ذهن السامع أو القارىء كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط. وعلى هذا الاساس المتين يبنى التفكير السليم.

ولأجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لا بد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده، ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للاشياء اولاً، وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانياً... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

اقسام التعريف

التعريف: حد ورسم.

الحد والرسم: تام وناقص.

سبق ان ذكرنا (التعريف اللفظي). ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم، لانه لا ينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه، فلا يستحق اسم التعريف الا من باب المجاز والتوسع. وانما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري الواقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقية. ويقسم الى حد ورسم، وكل منهما الى تام وناقص.

١ـ الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف (بالفتح)، ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتمالها على جميع ذاتيات المعرف، فاذا قيل: ما الانسان؟

فيجوز أن تجيب- أولاً- بأنه: (حيوان ناطق). وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان، ويشتمل على جميع ذاتياته، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه

الجوهر؛الجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة. وكل هذه اجزاء وذاتيات للانسان.

ويجوز أن تجيب-ثانياً- بأنه: **(جسم نام حساس متحرك بالارادة، ناطق)**. وهذا حد تام أيضاً للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلاً، لانك وضعت مكان كلمة **(حيوان)** حده التام. وهذا تطويل وفضول لا حاجة اليه، الا اذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل، فيجب.

ويجوز أن تجيب- **ثالثاً**- بأنه: **(جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالارادة، ناطق)**، فتضع مكان كلمة (جسم) حده التام، فضولاً، الا اذا كانت ماهية الجسم مجهولة أيضاً للسائل، فيجب.

وهكذا اذا كان الجوهر مجهولاً تضع مكانه حده التام- ان وجد- حتى ينتهي الامر الى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء.... وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً- ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزء أبداً، ولذا سمي الحد بهما (تاماً).

وثانياً- ان لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة الا ان المطولة أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

وثالثاً- ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم، كالمترادفين، فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته، ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالاً.

ورابعاً- ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة.

٢- الحد الناقص

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرَّف (بالفتح)، ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الاقل. ولذا سمي **(ناقصاً)**. وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب، وأخرى بالفصل وحده.

مثال الاول- تقول لتحديد الانسان: (**جسم نام. . . ناطق**)، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (**حساس متحرك بالارادة**) وهي فصل الحيوان، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام، وبين ناطق، فلم يكمل فيه مفهوم الانسان.

ومثال الثاني- تقول لتحديد الانسان أيضاً: (. . . **ناطق**) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله. فهو أكثر نقصاناً من الاول كما ترى. . . وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً- ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم، لانه يشتمل على بعض اجزاء مفهومه. ولكنه يساويه في المصداق.

وثانياً- ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له، كما كان الحد التام، فلا يكون تصوره تصوراً للمحدود بحقيقته، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب.

وثالثاً- انه لا يدل على المحدود بالمطابقة، بل بالالتزام. لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

٣- الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة، كتعريف الانسان بانه (**حيوان ضاحك**) فاشتمل على الذاتي والعرضي. ولذا سمي (**تاماً**).

٤- الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بأنه (**ضاحك**) فاشتمل على العرضي فقط، فكان (**ناقصاً**).

وقيل: ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كالحد الناقص لا يفيد الا تمييز المعرَّف **(بالفتح)** عن جميع ما عداه فحسب، الا انه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه الا في المصداق لا في المفهوم. ولا يدل عليه الا بالالتزام. كل هذا ظاهر مما قدمناه.

انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام، لان المقصود الاصلي من التعريف أمران: **(الاول)** تصور المعرَّف **(بالفتح)** بحقيقته لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة. و **(الثاني)** تمييزه في الذهن عن غيره تمييزاً تاماً. ولا يؤدّى هذان الامران الا بالحد التام. واذ يتعذر الامر الاول يكتفى بالثاني. ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه. والاّ قدم تمييزه تمييزا ذاتياً ويؤدى ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم. والرسم التام اولى من الناقص.

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيلة أو المتعذرة. وكل ما يذكر من الفصول فانما هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقية. فالتعاريف الموجودة بين أيدينا اكثرها او كلها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة البينة بالمعنى الاخص، لانها ادل على حقيقة المعرف واشبه بالفصل. وهذا انفع الرسوم في تعريف الاشياء. وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البينة بالمعنى الاعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فانها لا تفيد تعريف الشيء لكل أحد، فاذا عرفنا المثلث بانه **(شكل زواياه تساوي قائمتين)** فانك لم تعرفه الاّ للهندسي المستغني عنه.

التعريف بالمثال

و

الطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء ـ لا سيما علماء الادب ـ يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد أفراده ومصاديقه مثالاً له. وهذا ما نسميه **(التعريف بالمثال)** وهو أقرب الى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال **(الطريقة الاستقرائية)** المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم.

وهي: ان يكثر المؤلف أو المدرس ـ قبل بيان التعريف أو القاعدة ـ من ذكر الامثلة والتمرينات، ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلي أو القاعدة. وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو، وبين ما يعطى له بالاخير من نتيجة.

والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف، بل هو من التعريف بالخاصة، لان المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع الى **(الرسم الناقص)**. وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط، اذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.

التعريف بالتشبيه

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً **(التعريف بالتشبيه)**. وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور، وجهة الشبه بينهما ان كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفة، عندما يراد تقريبها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات، لان المحسوسات الى الاذهان أقرب ولتصورها آلف. وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريباً لها، فمن ذلك تشبيه المتباينين بالخطين المتوازيين لانهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور المعنى) بالنظر الى المرآة بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها.

شروط التعريف

الغرض من التعريف- على ما قدمنا- تفهيم مفهوم المعرَّف (بالفتح) وتمييزه عما عداه. ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط خمسة:

الاول- أن يكون المعرِّف (بالكسر) مساوياً للمعرَّف (بالفتح) في الصدق، أي يجب ان يكون المعرِّف (بالكسر) مانعاً جامعاً. وان شئت قلت (مطرداً منعكساً).

ومعنى مانع أو مطرد انه لا يشمل الا أفراد المعرَّف (بالفتح)، فيمنع من دخول افراد غيره فيه. ومعنى جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد المعرَّف (بالفتح) لا يشذ منها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية:

١- بالاعم: لان الاعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بانه حيوان يمشي على رجلين، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

٢- بالاخص: لان الاخص لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان بانه حيوان متعلم، فانه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم.

٣- بالمباين: لان المتباينين لا يصح حمل احدهما على الآخر، ولا يتصادقان أبداً.

الثاني- ان يكون المعرِّف (بالكسر) أجلى مفهوماً واعرف عند المخاطب من

المعرَّف (بالفتح). والا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه، فلا يجوز على هذا التعريف بالامرين الآتيين:

١ـ بالمساوي في الظهور والخفاء، كتعريف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفى، بل هما متساويان في المعرفة. كتعريف أحد المتضايفين بالآخر، وانت انما تتعقلهما معاً، كتعريف الاب بانه والد الابن. وكتعريف الفوق بانه ليس بتحت...

٢ـ بالاخفى معرفة، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالثـ الا يكون المعرِّف (بالكسر) عين المعرَّف (بالفتح) في المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال والانسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغايرهما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره.

ولو صح التعريف بعين المعرّف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم ان يتوقف الشيء على نفسه. وهذا محال. ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابعـ ان يكون خالياً من الدور. وصورة الدور في التعريف: أن يكون المعرِّف (بالكسر) مجهولاً في نفسه، ولا يعرف الا بالمعرَّف (بالفتح)، فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرَّف (بالفتح) بواسطة المعرِّف (بالكسر)، واذا بالمعرِّف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرَّف (بالفتح)، فينقلب المعرَّف (بالفتح) معرِّفاً (بالكسر).

وهذا محال، لانه يؤول الى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه.

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ونسمى (دوراً مصرحاً)، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دوراً مضمراً):

١ـ (الدور المصرح) مثل: تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار).

والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريفه : **(النهار : زمان تطلع فيه الشمس)**. فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس. والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الامر بالاخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

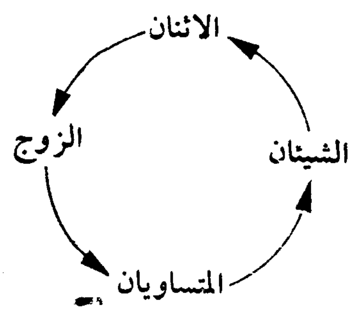
٢ـ **(الدور المضمر)** مثل : تعريف الاثنين بانهما زوج اول. والزوج يعرف بانه منقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بانهما شيئان احدهما يطابق الآخر. والشيئان يعرفان بانهما اثنان. فرجع الامر بالاخير الى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمر في ثلاث مراتب، لان تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة الى نفس المعرَّف **(بالفتح)** الاول. والوسائط في هذا المثال ثلاث: الزوج، المتساويان، الشيئان.

ويمكن وضع الدور في المثال على صورة الدائرة المرسومة في هذا الشكل :

ـ والسهام فيها تتجه دائمًا

الى المعرِّفات (بالكسر)ـ



الخامسـ أن تكون الالفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا ابهام فيها، فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشية والغريبة، ولا الغامضة، ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز. وان كان يحسنـ على كل حالـ اجتناب المجاز في التعاريف والاساليب العلمية.

القسمة(*)

تعريفها:

قسمةالشيء: تجزئته وتفريقه الى أمور متباينة. وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف، وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظي ليس الا. ويسمى الشَّيء (مقسَمًا)، وكل واحد من الامور التي انقسم اليها (قسمًا) تارة بالقياس الى نفس المقسم، و (قسيمًا) أخرى بالقياس الى غيره من الاقسام. فاذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلاً، فالعلم مقسم، والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق. وهكذا التصديق قسم وقسيم.

فائدتها:

تأسست حياة الانسان كلها على القسمة، وهي من الأمور الفطرية التي نشأت معه على الارض: فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماوية وارضية، والموجودات الارضية الى حيوانات واشجار وانهار واحجار وجبال ورمال وغيرها. وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعاً عن نوع. حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل اليها في التقسيم لفظاً من الالفاظ. ولو لا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الالفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع، وتمييزها تمييزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته، فيعدِّلها.

(*) القسمة من المباحث التي عني بها المناطقة في العصر الحديث، وظن انها من المباحث التي تفتق عنها الفكر الغربي. غير أن فلاسفة الاسلام سبقوا الى التنبيه عليها، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها، وأوضحها العلامة الحلي في شرحه (الجوهر النضيد).

ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية، أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها، أو مسائل العلوم والفنون.

وسيأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها، بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر على القسمة. وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون، لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها، بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل واحكام الا بالقسمة: فمدون علم النحو- مثلاً- لا بد أن يقسم الكلمة اولاً، ثم يقسم الاسم مثلاً الى نكرة ومعرفة، والمعرفة الى أقسامها، ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر، وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها، ويذكر لكل قسم حكمه المختص به... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر- أيضاً- يلتجىء الى القسمة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته. وكذلك باني البيت، ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقسمة. والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وايام وساعات ودقائق لينتفعوا باوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء. وبواسطة القسمة استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم، فقسموا المدارس الى ابتدائية وثانوية وعالية، ثم كل مدرسة الى صفوف، ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية، ولا يستغني عنها انسان. ومهمتنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

اصول القسمة

١ـ لا بد من ثمرة:

لا تحسن القسمة الا اذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم، بأن تختلف الاقسام في المميزات والاحكام المقصودة في موضع القسمة: فاذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلان لكل قسم حكمًا يختص به. أما اذا أراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها، فلا يحسن منه ذلك، لان الاقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء، فيكون التقسيم عبثاً ولغواً، بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لانتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة.

ولذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية، لانه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي، كما أشرنا الى ذلك هناك في التعليقة.

٢ـ لا بد من تباين الاقسام:

ولا تصح القسمة الا اذا كانت الاقسام متباينة غير متداخلة، لا يصدق احدها على ما صدق عليه الآخر، ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة نفسه: فاذا قسمت المنصوب من الاسماء الى: مفعول، وحال، وتمييز، وظرف، فهذا التقسيم باطل، لان الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيمًا له. ومثل هذا ما يقولون عنه: «**يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيمًا له**». وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضى واصحاء. ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه، لان الاغنياء والفقراء لا بد أن يكونوا علماء أو جهلاء، مرضى أو اصحاء، فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر. وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة. والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان اولاً الى علماء وجهلاء، ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء، فتحدث

أربعة اقسام، ثم كل من الاربعة الى مرضى واصحاء، فتكون الاقسام ثمانية: علماء اغنياء مرضى، علماء اغنياء اصحاء. . . الى آخره. فتفطّن لما يرد عليك من القسمة، لئلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الاصل أمور:

١ـ انه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيمًا له ـ كما تقدم ـ مثل أن تجعل الظرف قسيمًا للمفعول.

٢ـ ولا يجوز ان تجعل قسيم الشيء قسمًا منه، مثل أن تجعل الحال قسمًا من المفعول.

٣ـ ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب، لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق، ولم يتفطن الى معنى التصديق مع انه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم. كما شرحناه سابقاً. اما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

٣ـ أساس القسمة:

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب ان يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وباعتبارها يكون التقسيم، فاذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد أن نؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين او على اسماء الكتب. اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب، مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين، فنلاحظ في حرف الالف مثلاً تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف، بينما ان كتابه قد يدخل في حرف آخر.

والشيء الواحد قد يكون مقسمًا لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي (اساس القسمة)، كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره وأخرى الى مترادف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب، وكما قسمنا الفصل الى قريب وبعيد مرة والى مقوم ومقسم أخرى. . . ومثله كثير في العلوم وغيرها.

٤ـ جامعة مانعة:

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الاقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة: جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء، مانعة عن دخول غير اقسامه فيه.

أنواع القسمة

للقسمة نوعان اساسيان.

١ـ قسمة الكل الى أجزائه، أو (القسمة الطبيعية).

كقسمة الانسان الى جزئيه: الحيوان والناطق، بحسب التحليل العقلي، اذ يحلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين: مفهوم الجنس الذي يشترك معه به غيره، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الانسان انساناً. وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلاً. وتسمى الاجزاء حينئذ أجزاء عقلية.

وكقسمة الماء الى عنصرين: الاكسجين والهيدروجين، بحسب التحليل الطبيعي. ومن هذا الباب قسمة كل موجود الى عناصره الاولية البسيطة، وتسمى الاجزاء طبيعية او عنصرية.

وكقسمة الحبر الى ماء ومادة ملونة مثلاً، والورق الى قطن ونورة، والزجاج الى رمل وثاني اكسيد السلكون. وذلك بحسب التحليل الصناعي في مقابل التركيب الصناعي. والاجزاء تسمى اجزاء صناعية.

وكقسمة المتر الى أجزائه بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المتشابهة أو كقسمة السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء غير المتشابهة. ومثله قسمة البيت الى الآجر والجص والخشب والحديد، أو الى الغرفة والسرداب والسطح والساحة، وقسمة السيارة الى آلاتها المركبة منها، والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب..

٢ـ قسمة الكلي الى جزئياته، أو (القسمة المنطقية).

كقسمة الموجود الى مادة ومجرد عن المادة، والمادة الى جماد ونبات وحيوان،

وكقسمة المفرد الى اسم وفعل وحرف... وهكذا. وتمتاز القستمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول: الاسم مفرد، وهذا المفرد اسم. ولا يجوز الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي، فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت.

ولا بد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الاقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام، كما لا بد من فرض جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر، والا لما صحت القسمة وفرض الاقسام. وتلك الجهة الجامعة اما ان تكون مقومة للاقسام أي داخلة في حقيقتها بان كانت جنساً أو نوعاً واما أن تكون خارجة عنها.

١ـ اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام، فلها ثلاث صور:

أـ ان تكون جنساً، وجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام، كقسمة المفرد الى الاسم والفعل والحرف... فيسمى التقسيم (**تنويعاً**) والاقسام أنواعاً.

بـ ان تكون جنساً أو نوعاً، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم، كقسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور، فيسمى التقسيم (**تصنيفاً**) والاقسام اصنافاً.

جـ ان تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم، فيسمى التقسيم (**تفريداً**) والاقسام أفراداً، كقسمة الانسان الى زيدوعمرو ومحمد وحسن... الى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئي جزئي منه.

٢ـ اذا كانت الجهة الجامعة خارجه عن الاقسام، فهي كقسمة الابيض الى الثلج والقطن وغيرهما، وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان، وكقسمة العالم الى غني وفقير أو الى شرقي وغربي... وهكذا.

أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لا بد من استيفاء جميع ما له من

الاقسام، كما تقدم في الاصل الرابع، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه. ولذلك أسلوبان:

١- طريقة القسمة الثنائية:

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات، والنفي والاثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسمًا واحداً، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين، وتكون حاصرة جامعة مانعة، كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لا يشذ عنه نوع، وكتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة، والانسان الى عربي وغير عربي، والعالم الى فقيه وغير فقيه... وهكذا.

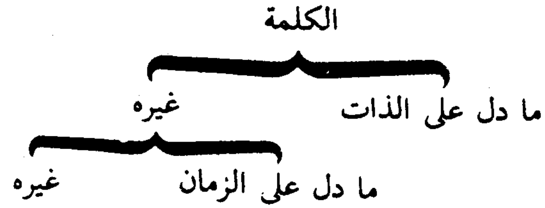
ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات او كليهما الى طرفين اثبات ونفي، ثم هذه الاطراف الاخيرة يجوز أن تجعلها أيضاً مقسمًا فتقسمها أيضاً بين الاثبات والنفي... وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمرة من التقسيم.

مثلاً اذا اردت تقسيم الكلمة، فتقول:

١- الكلمة تنقسم الى: ما دل على الذات وغيره

٢- طرف النفي (الغير) الى: ما دل على الزمان وغيره

فتحصل لنا ثلاثة اقسام: ما دل على الذات وهو (الاسم)، وما دل على الزمان وهو (الفعل)، وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف). والتعبير المألوف عند المؤلفين أن يقال: «الكلمة اما أن تدل على الذات أو لا، والاول الاسم، والثاني اما ان تدل على الزمان أو لا؛ والاول الفعل؛ والثاني الحرف». ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:

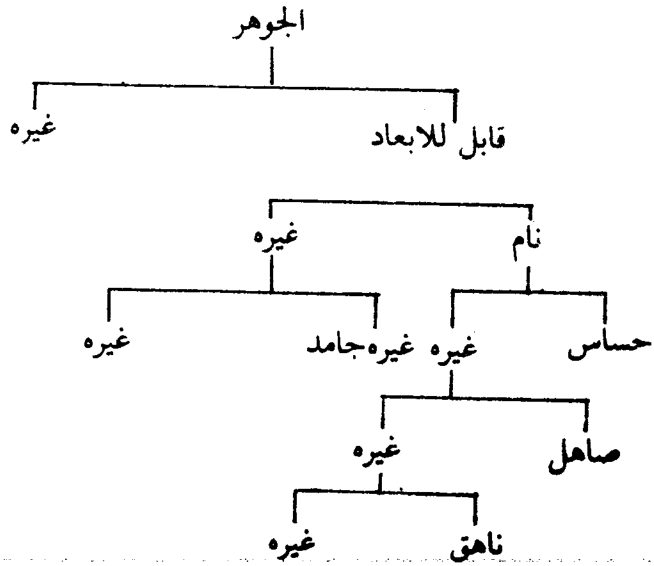


(مثال ثان) اذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو:

ينقسم:

١ـ الجوهر الى:	ما يكون قابلاً للابعاد وغيره
٢ـ ثم طرف الاثبات (القابل) الى:	نام وغيره
٣ـ ثم طرف النفي (غير النامي) الى:	جامد وغيره
٤ـ ثم طرف الاثبات في التقسيم (٢) الى:	حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان. ولك أيضاً ان تقسم الجامد وغير الحساس. وقد رأيت انا قسمنا تارة طرف الاثبات وأخرى طرف النفي. ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:



وهذه القسمة الثنائية تنفع على الاكثر في الشيء الذي لا تنحصر اقسامه، وان كانت مطولة، لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة (غيره)، ففي المثال الاخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة، فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع.

وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما اذا اريد حصر الاقسام حصراً عقلياً كما يأتي، وتنفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم. وسيأتي بيان ذلك.

٢ـ طريقة القسمة التفصيلية:

وذلك بأن تقسم الشيء ابتداء الى جميع اقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلي الى: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام.

والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية:

١ـ (العقلية): وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، كقسمة الكلمة المتقدمة، ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والاثبات: (القسمة الثنائية) فلأجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والاثبات، ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات الى النفي والاثبات... وهكذا كلما كثرت الاقسام، على ما تقدم في الثنائية.

٢ـ (الاستقرائية): وهي التي لا يمنع العقل من فرض آخر لها، وانما تذكر الاقسام الواقعة التي علمت بالاستقراء والتتبع، كتقسيم الاديان السماوية الى: اليهودية والنصرانية والاسلامية وكتقسيم مدرسة معينة الى: صف أول وثان وثالث، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها، مع امكان حدوث غيرها.

التعريف بالقسمة

ان القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها، خاصة به غالباً.

ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بمجموعها مساوية للمقسم، كما انها غالباً تكون اعرف منه. وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه، ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته. وهو التعريف بالرسم الناقص، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب.

ولنضرب لك مثلاً لذلك: أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحلّ إلى هذين الجزأين، فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضيّاً عن غيره بهذه الخاصة، فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نطمئن اليها. وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والنورة مثلاً نكون قد عرفناه معرفة نطمئن اليها تميزه عن غيره.. وهكذا في جميع أنواع القسمة.

كسب التعريف بالقسمة

أو

كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

انت تعرف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجودوالشيء، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته الى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز، او فقل غير مفهوم لديك ولا معروف، فيحتاج الى التعريف، والذي يعرّفه للذهن هو الحد والرسم. وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في متناول اليد، والا فما فرضته نظرياً مجهولاً لم يكن كذلك بل كان بديهياً معروفاً. فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه.

اذن، المهم في الامر ان نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم. وكل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما او اجزائهما. وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما، فانه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف، بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكسبها، وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء

واجزاءه بل لا بد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله.

وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية، وهي اهم شيء في الباب. بل هي الاساس، وهي معنى التفكير الذي به نتوصل الى المجهولات. ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسيأتي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان. اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة ان الحد لا يكتسب بالبرهان، وكذا الرسم. والحق معهم لان البرهان مخصوص لاكتساب التصديق، ولم يحن الوقت بعد لابيِّن للطالب سر ذلك، واذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم؟ وطبعاً لا بد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل انسان في دخيلة نفسه يخطىء فيها أو يصيب. ولكن نحتاج الى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها. وهذا هو هدف علم المنطق. وهذا ما نريد بيانه، فنقول:

الطريق منحصر بنوعين من القسمة: القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي وتسمى طريقة التحليل العقلي، والقسمة المنطقية الثنائية. ونحن أشرنا في غضون كلامنا في التعريف والقسمة الى ذلك. وقد جاء وقت بيانه فنقول:

طريقة التحليل العقلي

اذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل)، ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك ـ وهذا هو الدور الاول[1] ـ فأول ما يجب أن تعرف نوعه. اي تعرف انه داخل في اي جنس من الاجناس العالية أو ما دونها، كأن تعرف أن الماء ـ مثلاً ـ من السوائل. وهذا هو (الدور الثاني). وكلما كان الجنس الذي عرفت

---

(١) تقدم في مبحث (تعريف الفكر) ص ٢٠ ان الادوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة: اثنان منها مقدمة للفكر وثلاثة هي الفكر التي سميناها بالحركات. وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الادوار على تحصيل المجهول التصوري. وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي. وهذا البحث بمجموعه وبيان الادوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة.

دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد أو الرسم. وسيتضح.

واذا اجتزت الدور الثاني الذي لا بد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت، انتقلت الى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تتمثل فيها الادوار الثلاثة الاخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر: الذاهبة والدائرية والراجعة.

واذ نحن اخترنا الآن (**طريقة التحليل العقلي**) أولاً، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث:

فانك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذاهبة حركة العقل من المجهول الى المعلومات. ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك الى جميع الافراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته. وفي المثال تنظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل.

وهنا ننتقل الى الرابع، وهو (**الحركة الدائرية**) أي حركة العقل بين المعلومات. وهو اشق الادوار وأهمها دائماً في كل تفكير، فان نجح المفكر فيه، انتقل الى الدور الاخير الذي به حصول العلم، والا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى. وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذي دخل تحته المشكل، فيفرزها مجموعة مجموعة، فلأفراد المجهول مجموعة، ولغيره من أنواع الجنس الاخرى كل واحد مجموعة من الافراد. وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل: الماء، والزئبق، واللبن، والدهن، الى آخرها. وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة، ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الاخرى، أو بحسب عوارضها الخاصة بها. ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل، في لونه وطعمه، أو في وزنه وثقله، أو في اجزائه الطبيعية. ولا يستغني الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم. والبشر من القديم- كما قلنا في أول مبحث القسمة- إهتموا بفطرتهم في تقسيم الاشياء وتمييز الانواع بعضها عن بعض،

فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا. وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة، واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون، على مرور الزمن وتقدم المعارف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (**الحركة الدائرية**) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أي عرف فصله، أو عرف ما يميزه تمييزاً عرضياً أي عرف خاصته، فان معنى ذلك انه استطاع أن يحلل معنى المجهول الى جنس وفصل، أو جنس وخاصة، تحليلاً عقلياً، فيكمل عنده الحد التام او الرسم التام بتأليفه مما انتهى اليه التحليل. كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة او انه له ثقل نوعي مخصوص أو انه قوام كل شيء حي.

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده ان عقله قد انتهى الى الدور الاخير، وهو (**الحركة الراجعة**) أي حركة العقل من المعلوم الى المجهول. وعندها ينتهي التفكير بالوصول الى الغاية من تحصيل المجهول.

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك ببيانه سابقاً في القسمة الطبيعية، وهو انما يكون باعتبار المتشاركات والمتباينات، أي انه بعد ملاحظة المتشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد، او الجنس والخاصة مفردات الرسم، فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته.

(**تنبيه**): ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر، لما عرفت نوع المشكل، عرفت جنسه القريب، فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس.

اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي كأن عرفت ان الماء جوهر لا غير، فانك لأجل أن تكمل لك المعرفة، لا بد أن تفحص (**أولاً**) لتعرف أن المشكل من أي

الاجناس المتوسطة، بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة، حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم.

ثم تفحص (**ثانياً**) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو، فتعرف انه سائل، ثم تفحص (**ثالثاً**) بتلك العملية التحليلية لتميزه عن السوائل الاخرى بثقله النوعي مثلاً او بأنه قوام كل شيء حي، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً (**جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي**) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (**سائل قوام كل شيء حي**) مقتصراً على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجيء اليها الانسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالي. ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها الى الاجناس العالية، فلا نحتاج على الاكثر الا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالي أو المتوسط، فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتميز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك الجنس العالي أو المتوسط، غير أن هذه العملية لا تعطينا الا حداً ناقصاً أو رسمًا ناقصاً.

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه، لك أن تعمد الى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة.

فان السابقة كانت النظرة فيها الى الافراد المشتركة في ذلك الجنس ثم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.

أما هذه فانك تتحرك الى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية الى اثبات ونفي: الاثبات بما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أو عرضياً، والنفي بما عداه. وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب، فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل: (**السائل اما عديم اللون واما غيره**)، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها.

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالي مثلاً، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الانواع السافلة - على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثنائية للجوهر - وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

تمرينات
على التعريف والقسمة

(١) انقد التعريفات الاتية، وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان:

أ- الطائر: حيوان يبيض
ب- الانسان: حيوان بشري
ج- العلم: نور يقذف في القلب
د- القدام: الذي خلفه شيء
هـ- المربع: شكل رباعي قائم الزوايا
و- اللبن: مادة سائلة مغذية
ز- العدد: كثرة مجتمعة من آحاد
ح- الماء: سائل مفيد
ط- الكوكب: جرم سماوي منير
ى- الوجود: الثابت العين

(٢) من أي انواع التعريف تعريف العلم بأنه (**حصول صورة الشيء في العقل**)، وتعريف المركب بأنه (**ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء**). وبين ما اذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

(٣) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بأنها (**قول مفرد**) وتعريف الخبر بأنه (**قول يحتمل الصدق والكذب**).

(٤) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات:

أ- لفظ وضع لمعنى مفرد.
ب- لفظ موضوع مفرد.
ج- قول مفرد.
د- مفرد.

فقارن بينها، واذكر أولاها واحسنها، والخلل في احدها ان كان.

(٥) لو عرفنا الاب بأنه (من له ولد)، فهذا التعريف فاسد قطعاً، ولكن هل تعرف من أية جهة فساده؟ وهل ترى يلزم منه الدور؟- واذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع ان تعلل ذلك؟

(٦) اعترض بعض الاصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنه **(ما دل على شايع في جنسه)**، فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس، فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال. وانتِ اذا حققت ان هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب، فتفطّن!

(٧) جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه **(صفة أو مجموع صفات كلية بها تتميَّز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد)**. انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف.

(٨) ان التي نسميها بالكليات الخمسة كان ارسطو يسميها **(المحمولات)**، وعنده ان المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة، فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات، لانه لا يدخل فيه مثل **(البشر هو الانسان)**.

فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض، على ضوء ما درسته في بحث **(الحمل وانواعه)**. وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو.

(٩) وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بانهما **(اللفظان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد)**. انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف.

(١٠) كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.

(١١) استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى.

(١٢) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك:

أ ـ قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب ـ قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر واصيل وعشاء وعتمة.

ج- قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر.

د- قسمة الاسم الى نكرة ومعرفة.

هـ- قسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور.

و- قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة واباحة.

ز- قسمة الصوم الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم.

ح- قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية.

ط- قسمة الحج الى تمتع وقران وافراد.

ى- قسمة الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر.

ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات الى قسمة ثنائية، واستخرج منها بعض تعريفات لبعض الاقسام، واختر خمسة على الاقل.

انتهى الجزء الاول

اَلمَنْطِقْ

بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمّد رضا المظفر

الجزء الثاني

ـ التصديقات ـ

القضايا وَاحكامُها

بسم الله الرحمن الرحيم

وفيه فصلان :

الفصل الاول: القضايا

القضية :

تقدم في الباب الاول ان الخبر هو القضية، وعرفنا الخبر- أو القضية- بأنه **(المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب)**.

وقولنا: المركب التام، هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام: الخبر والانشاء. وباقي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء، لان الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به، كما فصلناه هناك. فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولأجل ان يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمة (لذاته)، فنقول: القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء. ولهذا القيد فائدة، فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعاً، ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا.

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب، كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه، أو سأل الغني سؤال الفقير، او تمنى انسان شيئا هو واجد له، فان هؤلاء نرميهم بالكذب، وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمني الفاقد اليائس انهم صادقون. ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء.

ولكنا اذا دققنا هذه الامثلة واشباهها يرتفع هذا الظن، لاننا نجد أن الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل، والسؤال لا يكون الا عن حاجة، والتمني لا يكون الا عن فقدان ويأس، فهذه الانشاءات تدل بالدلالة الالتزامية على الاخبار عن الجهل أو الحاجة او اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو

الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الانشاء.

فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات، ولكن لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس، نضيف كلمة (لذاته)، لان هذه الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب، فليس هذا الوصف لذاتها، بل لأجل مداليلها الالتزامية.

أقسام القضية

القضية: حمليَّة وشَرطية:

١ـ (الحملية) مثل: الحديد معدن، الربا محرم، الصدق ممدوح، الكاذب ليس بمؤتمن، البخيل لا يسود.

وبتدقيق هذه الامثلة نجد: أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما، ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للاول، أو نفي الاتحاد والثبوت. وبالاختصار نقول: معناها ان (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصح تعريف الحملية بأنها:

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفية عنه

٢ـ (الشرطية) مثل:

اذا أشرقت الشمس فالنهار موجود.

وليس اذا كان الانسان عاما كان أمينا.

ومثل: اللفظ إما ان يكون مفردا أو مركبا.

وليس الانسان اما ان يكون كاتبا او شاعـرا.

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد: ان كل قضية منها لها طرفان، وهما قضيتان بالاصل. ففي المثال الاول لولا (اذا)و (فاء الجزاء) لكان قولنا (اشرقت الشمس) خبرا بنفسه وكذا (النهار موجود). وهكذا باقي الامثلة، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبرا يصح السكوت عليه، فانه لو قال (اشرقت الشمس. . .) وسكت فانه يعد مركبا ناقصا، كما تقدم في بحث المركب.

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالاصل، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية، لان لا اتحاد بين القضايا، بل هي اما نسبة الاتصال والتصاحب، والتعليق، أي تعليق الثاني على الاول أو نفي ذلك كالمثالين الاولين، واما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الأخيرين.

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور:

(الاول): تعريف القضية الشرطية بأنها **(ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية واخرى او لا وجودها)**.

الشرطية: متصلة ومنفصلة:

(الثاني): ان الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة، لأن النسبة:

١ـ ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احداهما على الاخرى أو نفي ذلك، كالمثالين الاولين، فهي المسماة **(بالمتصلة)**.

٢ـ وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك، كالمثالين الاخيرين فهي المسماة (بالمنفصلة).

الموجبة والسالبة:

(الثالث): ان القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة، تنقسم الى: موجبة وسالبة، لأن الحكم فيها:

١ـ ان كان بنسبة الحمل أو الاتصال او الانفصال فهي **(موجبة)**.

٢ـ وان كان بسلب الحمل او الاتصال او الانفصال فهي **(سالبة)**.

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية او متصلة او منفصلة، لأنها سلب الحمل او سلب الاتصال أو سلب الانفصال، ولكن تشبيها لها بالموجبة سميت باسمها.

ويسمى الايجاب والسلب (كيف القضية)، لانه يسأل بـ(كيف) الاستفهامية عن الثبوت وعدمه.

أجزاء القضية

قلنا: ان كل قضية لها طرفان ونسبة، وعليه ففي كل قضية ثلاثة اجزاء، ففي الحملية:

الطرف الاول: المحكوم عليه، ويسمى (**موضوعا**).

الطرف الثاني: المحكوم به، ويسمى (**محمولا**).

النسبة: والـدال عليها يسمى (**رابطة**)

وفي الشرطية:

الطرف الاول: يسمى (**مقدما**)

والطرف الثاني: يسمى (**تاليا**).

والدال على النسبة: يسمى (**رابطة**).

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمى مقدما وتاليا، لانها غيـر متميزة بالطبع كالمتصلة. فان لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا، ولا يتفاوت المعنى **فيها، ولكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعا لها، كما سميت السالبة باسم الموجبة الحملية او المتصلة أو المنفصلة.**

أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية: شخصيَّة، وطَبيعية، ومهملة، ومحصورة

المحصورة: كليّة وجزئية

نبتدىء بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية، ثم نتبعه بتقسيم الشرطية، فنقول:

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في العنوان لأن الموضوع اما ان يكون جزئيا حقيقيا أو كليا:

أ- فإن كان جزئيا سميت القضية (شخصية) و (مخصوصة) مثل: محمد رسول الله. الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع. بغداد عاصمة العراق أنت عالم. هو ليس بشاعر. هذا العصر لا يبشر بخير.

ب- وان كان كليا، ففيه ثلاث حالات تسمى- في كل حالة- القضية المشتملة عليه باسم مخصوص، فانه:

١- اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غض النظر عن أفراده، على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم الى الافراد، فالقضية تسمى (طبيعية)، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية، مثل: الانسان نوع. الناطق فصل. الحيوان جنس. الضاحك خاصة... وهكذا، فانك ترى ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح ارجاعه الى أفراد الموضوع، لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا ولا خاصة.

٢- واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، بان يكون الحكم في

الحقيقة راجعا الى الافراد، والكلي جعل عنوانا ومرآة لها، إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد، لا جميعها ولا بعضها، فالقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع، مثل: الانسان في خسر. رئيس القوم خادمهم. ليس من العدل سرعة العذل. المؤمن لا يكذب..

فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على أن الحكم عـام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

(تنبيه) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهملة: «فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا، فلا مهملة في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أخرى. وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها...». والحق وجود المهملة في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة، فيشـار بها الى نفس الطبيعة مـن حيث وجودها في مصاديقها، من دون دلالة علـى ارادة الجميع أو البعـض. نعم اذا كانت للجنس فانهـا تفيد العموم. ويفهم ذلك من قرائن الاحوال. وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة.

٣ ـ واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، كالسابقة، ولكن كمية أفراده مبينة في القضية، اما جميعا أو بعضا. فالقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسوَّرة) أيضا. وهي تنقسم بملاحظة كمية الافراد الى:

أـ (كلية): اذا كان الحكم على جميع الافراد، مثل: كل امام معصوم. كل ماء طاهر. كل ربا محرم. لا شيء من الجهل بنافع. ما في الدار ديار.

ب ـ و (جزئية): اذا كان الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الناس يكذبون. قليل من عبادي الشكور. ومـا أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين. ليس كل انسان عالما. رب أكلة منعت أكلات.

لا اعتبار الا بالمحصورات

القضايا المعتبرة التي يبحث عنها المنطقي، ويعتد بها، هي المحصورات، دون غيرها من باقي الاقسام. وهذا ما يحتاج الى البيان:

أما (**الشخصية**)، فلان مسائل المنطق قوانين عامة، فلا شأن لها في القضايا الشخصية التي لا عموم فيها.

وأما (**الطبيعية**)، فهي بحكم الشخصية، لان الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعدة عامة، وانما الحكم- كما قلنا- على نفس المفهوم بما هو من غير أن يكون له مساس بأفراده. وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي لا عموم فيه، فان الانسان في مثال (**الانسان نوع**) لا عموم فيه. لأن كلا من أفراده ليس بنوع.

وأما (**المهملة**)، فهي في قوة الجزئية، وذلك لان الحكم فيها يجوز أن يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر، كما تقول: (**رئيس القوم خادمهم**)، فانه اذا لم يبين في هذه القضية كمية الافراد، فانك تحتمل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه. وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم، فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمدة منهم. وعلى كلا التقديرين يصدق (**بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم**)، لان الحكم اذا كان في الواقع للكل، فان البعض له هذا الحكم قطعا أما البعض الآخر فهو مسكوت عنه. واذا كان في الواقع للبعض، فقد حكم على البعض.

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعا. ولا نعني بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي بنفي ولا اثبات. فانك اذا قلت (**بعض الانسان حيوان**)، فهي صادقة، لانها ساكتة عن البعض الآخر فلا تدليل على أن الحكم لا يعمه. ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع أيضا حيوانا ولكنه مسكوت عنه في القضية.

واذا كانت القضايا المعتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فاذا روعي مع (كمّ) القضية[1] كيفها، ارتقت القضايا المعتبرة الى أربعة أنواع: الموجبة الكلية. السالبة الكلية. الموجبة الجزئية. السالبة الجزئية.

(١) كلية القضية وجزئيتها يسمى (**كم القضية**) بتشديد الميم مأخوذة من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار. والمصدر (**كمية**) بتشديد الميم.

السور والفاظه

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (**سور القضية**) تشبيها له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا (**محصورة**) و (**مسورة**). ولكل من المحصورات الاربع سور خاص بها:

١ـ ((**سور الموجبة الكلية**): كل. جميع. عامة. كافة. لام الاستغراق... الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

٢ ـ (**سور السالبة الكلية**): لا شيء. لا واحد. النكرة في سياق النفي... الى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣ـ (**سور الموجبة الجزئية**): بعض. واحد. كثير. قليل. ربما. قلما... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤ـ (**سور السالبة الجزئية**): ليس بعض. بعض... ليس. ليس كل. ما كل... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع.

وطلبا للاختصار نرمز لسور كل قضية برمز خاص كما يلي:

(كل): للموجبة الكلية

(لا): للسالبة الكلية

(ع): للموجبة الجزئية

(س): للسالبة الجزئية

واذا رمزنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (حـ) فتكون رموز المحصورات الاربع كما يلي:

كل ب حـ ... ... **الموجبة الكلية**

لا ب حـ ... ... **السالبة الكلية**

ع ب حـ ... ... الموجبة الجزئية

س ب حـ ... ... السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية

الى شخصية، ومهملة، ومحصورة

لاحظنا أن الحملية تنقسم الى الاقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها. وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم، ولكن لا باعتبار الموضوع، اذ لا موضوع لها، بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتنقسم الشرطية بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام فقط: شخصية، مهملة، محصورة. وليس من اقسامها الطبيعية التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن.

١ ـ (**الشخصية**): وهي ما حكم فيها بالاتصال، أو التنافي، او نفيهما، في زمن معين شخصي، او حال معين كذلك.

مثال المتصلة ـ ان جاء علي غاضبا فلا أسلم عليه. اذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار. ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغول بالدرس.

مثال المنفصلة ـ اما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية. وإما ان يكون زيد وهو في البيت نائما او مستيقظا. ليس اما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا أو في الدرس.

٢ ـ (**المهملة**): وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي او رفعهما في حال أو زمان ما، من دون نظر الى عموم الاحوال والازمان أو خصوصهما.

مثال المتصلة ـ اذا بلغ الماء كرا فلا ينفعل بملاقاة النجاسة. ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محمودا.

مثال المنفصلة ـ القضية اما ان تكون موجبة أو سالبة. ليس اما أن يكون الشيء معدنا أو ذهبا.

٣- (المحصورة): وهي ما بُينِّ فيها كمية أحوال الحكم واوقاته كلا أو بعضا وهي على قسمين كالحملية:

أ- (الكلية): وهي اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات.

مثال المتصلة- كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة. ليس أبدا، او ليس البتة اذا كان الانسان صبورا على الشدائد كان غير موفق في أعماله.

مثال المنفصلة- دائما اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا. ليس أبدا، او ليس البتة اما أن يكون العدد الصحيح زوجا او قابلا للقسمة على اثنين.

ب- (الجزئية): اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الاحوال والاوقات.

مثال المتصلة- قد يكون اذا كان الانسان عالما كان سعيدا. وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في أعماله.

مثال المنفصلة- قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا **(وذلك عندما يكون في السيارة مثلا اذ لا يمكنه الوقوف)**. قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا **(وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصبا)**.

السور في الشرطية

السور في الحملية يدل على كمية أفراد الموضوع. أما في الشرطية فدلالته على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها. ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية:

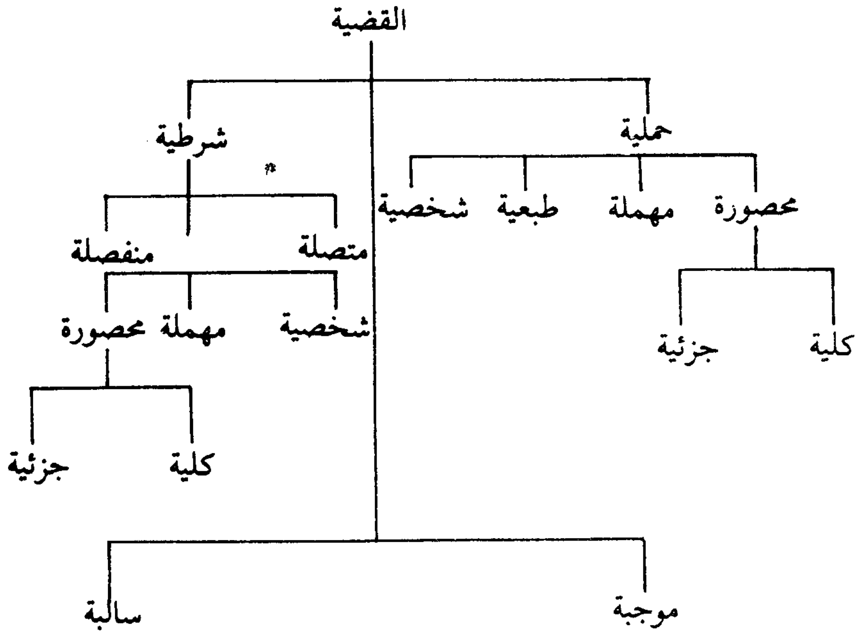
١- (سور الموجبة الكلية): كلما. مهما. متى. ونحوها، في المتصلة. ودائما، في المنفصلة.

٢ـ (سور السالبة الكلية): ليس أبداً. ليس البتة. في المتصلة والمنفصلة.

٣ـ (سور الموجبة الجزئية): قد يكون، فيهما.

٤ـ (سور السالبة الجزئية): قد لا يكون، فيهما. وليس كلما، في المتصلة خاصة.

الخلاصة:


القضية
حملية
شرطية
محصورة
مهملة
طبعية
شخصية
كلية
جزئية
متصلة
منفصلة
شخصية
مهملة
محصورة
كلية
جزئية
موجبة
سالبة

تقسيمات الحملية

تمهيد:

تقدم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة، وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة، والمحصورة الى كلية وجزئية. وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية، وهي: تقسيمها **(اولا)** باعتبار وجود موضوعها في الموجبة. وتقسيمها **(ثانيا)** باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما. وتقسيمها **(ثالثا)** باعتبار جهة النسبة. فهذه تقسيمات ثلاثة:

١ ـ الذهنية. الخارجية. الحقيقية.

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء. ولا شك أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له، أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له، اذ لولا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء، كما يقولون في المثل **(العرش ثم النقش)**. فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل **(سعيد قائم)** غير موجود، ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها، لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء. ولذا قالوا **(تصدق السالبة بانتفاء الموضوع)**. فيصدق نحو «اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم... وهكذا»، لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا، فيقال لمثل هذه السالبة **(سالبة بانتفاء الموضوع)**.

والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لا بد من فرض وجود موضوعها في صدقها

والا كانت كاذبة.

ولكن وجود موضوعها:

١ـ تارة يكون في الذهن فقط فتسمى **(ذهنية)** مثل: كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين. كل جبل ياقوت ممكن الوجود. فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج، ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن.

٢ـ وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة الثلاثة نحو: كل جندي في المعكسر مدرب على حمل السلاح. بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت. كل طالب في المدرسة مجد. وتسمى القضية هذه **(خارجية)**.

٣ـ وثالثة يكون وجوده في نفس الامر والواقع، بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا، فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم.

نحو: كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين. بعض المثلث قائم الزاوية. كل انسان قابل للتعليم العالي. كل ماء طاهر.

فانك ترى في هذه الامثلة ان كل ما يفرض للموضوع من أفراد **(سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود)** تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها. وتسمى القضية هذه **(حقيقية)**.

٢ـ المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحملية او محمولها قد يكون شيئا **(محصلا)** بالفتح، أي يدل على شيء موجود، مثل: انسان. محمد. اسد. أو صفة وجودية مثل: عالم. عادل. كريم. يتعلم.

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئا معدولا أي داخلا عليه حرف السلب على

وجه يكون جزأ من الموضوع أو المحمول مثل: لا انسان. لا عالم. لا كريم. غير بصير.

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما، تنقسم الى قسمين: محصلة ومعدولة.

١- (المحصلة): ما كان موضوعها ومحمولها محصلا سواء كانت موجبة أو سالبة مثل: الهواء نقي. الهواء ليس نقيا. وتسمى أيضا (محصلة الطرفين).

٢- (المعدولة): ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولا، سواء كانت موجبة أو سالبة. وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما. ويقال لمعدولة احد الطرفين: محصلة الطرف الآخر: الموضوع او المحمول.

مثال معدولة الطرفين: كل لا عالم هو غير صائب الرأي. كل غير مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة.

مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع: الهواء هو غير فاسد. الهواء ليس هو غير فاسد.

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول: غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

تنبيه

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول:

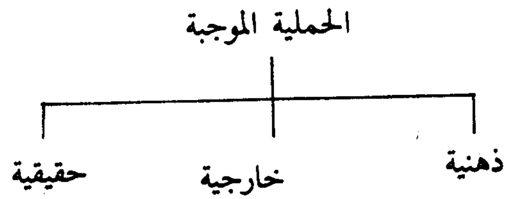
١- في المعنى: فان المقصود بالسالبة سلب الحمل، وبمعدولة المحمول حمل السلب، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

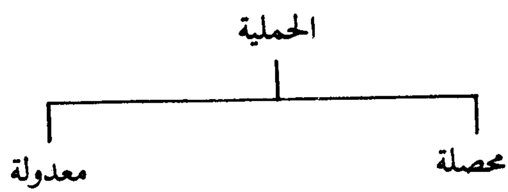
٢- في اللفظ: فان السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على

سلب الحمل، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب.

وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة.

الخلاصة:





٣ـ الموجهات

مادة القضية:

كل محمول اذا نسب الى موضوع، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث (**بالقسمة العقلية**):

١ـ (**الوجوب**). ومعناه: ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه لها، على وجه يمتنع سلبه عنه، كالزوج بالنسبة الى الاربعة، فان الاربعة لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج. وقولنا (**لذات الموضوع**) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع، مثل ثبوت الحركة للقمر، فانها لازمة لـه، ولكن لزومها لا لذاته، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض.

٢ـ (**الامتناع**). ومعناه: استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه، كالاجتماع بالنسبة الى النقيضين، فان النقيضين لذاتهما لا يجوز ان يجتمعا.

وقولنا: (**لذات الموضوع**) يخرج به ما كان امتناعه لامر خارج عن ذات الموضوع، مثل سلب التفكير عن النائم، فان التفكير يمتنع عن النائم. ولكن لا لذاته، بل لانه فاقد للوعي.

(**تنبيه**)ـ يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب، والامتناع ضرورة السلب.

٣ـ (**الامكان**). ومعناه: أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع، ولا يمتنع، فيجوز الايجاب والسلب معا، أي ان الضرورتين ضرورة الايجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا، فيكون الامكان معنى عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة، ولذا يعبر عنه بقولهم (**هو سلب الضرورة عن الطرفين معا**)، أي طرف الايجاب وطرف السلب للقضية.

ويقال له: (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقي) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص.

الامكان العام:

والمقصود منه: ما يقابل احدى الضرورتين ضرورة الايجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا، فاذا كان سلب (ضرورة الايجاب) فمعناه ان طرف السلب ممكن، واذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه ان طرف الايجاب ممكن.

فلو قيل: هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع أو فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة، واذا قيل: هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب، أو فقل ان ضرورة الايجاب (وهي الوجوب) مسلوبة.

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم: (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق، فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون. وهذا الامكان هو الشايع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص، لانه اذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص، واذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص.

مثال امكان الايجاب- قولهم (الله ممكن الوجود)، و (الانسان ممكن الوجود)، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع، أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا، ولو كان العدم ضروريا لكان الوجود ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم. فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول، ويحتمل ألا يكون واجبا كما في المثال الثاني، بأن يكون ممكن العدم أيضا، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم، فيكون ممكنا بالامكان الخاص، فشمل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص.

مثال امكان السلب- قولهم: (شريك الباري ممكن العدم)، و (الانسان ممكن العدم)، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده

ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق، وهو العدم فغير معلوم، فيحتمل ان يكون ضروريا كما في المثال الاول (**وهو الممتنع**)، ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني: بأن يكون ممكن الوجود أيضا، وهو الممكن (**بالامكان الخاص**)، فشمل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص.

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث: الوجوب والامتناع والامكان، فليس هو معنى يقابلها، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص، وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص. وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداها واقع القضية تسمى (**مواد القضايا**) وتسمى (**عناصر العقود**) و (**أصول الكيفيات**). والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي.

جهة القضية

تقدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث. ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث، وهو قولهم (**جهة القضية**) والجهة غير المادة، فان المقصود بها: ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية.

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة: ان المادة هي تلك النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام توجه النظر الى القضية، فقد تفهم وتبين في العبارة وقد لا تفهم ولا تبين. واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة فالجهة مفقودة، أي ان القضية لا جهة لها حينئذ، وهي أي الجهة لا يجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها.

فاذا قلت: (الانسان حيوان بالضرورة)، فان المادة الواقعية هي الضرورة،

والجهة فيها أيضا الضرورة فقد طابقت في هذا المثال الجهة المادة وبتعبير آخر إن المادة الواقعية قد فهمت وبينت بنفسها في هذه القضية.

واما اذا قلت في المثال: (الانسان يمكن ان يكون حيوانا)، فان المادة في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والادراك. ولكن الجهة هنا هي الامكان العام، فانه هو المفهوم والمتصور من القضية، وهو لا يطابق المادة، لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب والامكان الخاص كما تقدم، فيجوز ان تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في المثال، ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص، كما لو كانت القضية هكذا (الانسان يمكن ان يكون كاتبا)

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائما) فان المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص، لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلا، وكزرقة العين، فلم تطابق الجهة المادة هنا.

ثم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى (موجَّهة) بصيغة اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلَقة) أو (غير موجهة)

ومما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة، فلا نعني انه يجوز ان تناقضها، بل يجب ألا تناقضها، فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلا وكانت الجهة دوام الثبوت أو امكانه، فان القضية تكون كاذبة.

فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية.

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة الى: بسيطة ومركبة.

و (المركبة): ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين، احداهما موجبة والاخرى سالبة. ولذا سميت مركبة، وسيأتي بيانها. اما البسيطة فبخلافها، وهي لا

تنحل الى اكثر من قضية واحدة.

اقسام البسيطة:

واهم البسائط ثمان وان كانت تبلغ اكثر من ذلك:

١ـ (**الضرورية الذاتية**). ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا من دون قيد ولا شرط، فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة، والامتناع في السالبة نحو:

الانسان حيوان بالضرورة. الشجر ليس متنفسا بالضرورة.

وعندهم ضرورية تسمى (**الضرورية الازلية**) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع، وهي تنعقد في وجود الله تعالى وصفاته، مثل: (**الله موجود بالضرورة الازلية**)، وكذا (**الله حي عالم قادر بالضرورة الازلية**).

٢ـ (**المشروطة العامة**)، وهي من قسم الضرورية، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته، نحو: الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة. أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك.

٣ـ (**الدائمة المطلقة**)، وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا، سواء كان ضروريا له أو لا، نحو: (**كل فلك متحرك دائما. لا زال الحبشي أسود**) فانه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك، ولكنه لم يقع.

٤ـ (**العرفية العامة**)، وهي من قسم الدائمة، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته، فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع، نحو: (**كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا**)، فتحرك الاصابع ليس دائما ما دام الذات، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب.

٥- **(المطلقة العامة)** وتسمى الفعلية، وهي ما دلت على ان النسبة واقعة فعلا، وخرجت من القوة الى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن، سواء كانت ضرورية او لا، وسواء كانت دائمة او لا، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو: **(كل انسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل)**.

وعليه فالمطلقة العامة اعم من جميع القضايا السابقة.

٦- **(الحينية المطلقة)**، وهي من قسم المطلقة، فتدل على فعلية النسبة أيضا، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: **(كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر)**، فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه.

٧- **(الممكنة العامة)**، وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية، فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب، وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الايجاب.

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا، وسواء كانت واقعة أو لا، وسواء كانت دائمة أو لا نحو **(كل انسان كاتب بالامكان العام)** أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدمها ليس ضروريا، وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص.

وعليه فالممكنة العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٨ - **(الحينية الممكنة)**، وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: **(كل ماش غير مضطرب اليدين بالأمكان العام حين هو ماش)**.

والحينية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم ان المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

اقسام المركبة:

قلنا فيما تقدم: ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحا، فنقول: ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الاول منها (**سواء كانت موجبة أو سالبة، وباعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة**) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة، وانما يشار اليها، بنحو كلمة (**لا دائما**) و (**لا بالضرورة**).

وانما يلتجأ الى التركيب، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام، فيراد بيان أنها ليست بضرورية او ليست بدائمة، فيضاف الى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو لا دائما.

مثل ما اذا قال القائل: (**كل مصلٍ يتجنب الفحشاء بالفعل**) فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا لا ينفك عنه ويحتمل الا يكون ضروريا، فلاجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على انه ليس بضروري تقيد القضية بقولنا (**لا بالضرورة**).

كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل الا يكون، ولاجل دفع الاحتمال وبيان انه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا (**لا دائما**).

فالجزء الاول وهو (**كل مصلٍ يتجنب الفحشاء بالفعل**) قضية موجبة كلية مطلقة عامة. والجزء الثاني وهو (**لا بالضرورة**) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معنى (**لا بالضرورة**) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل، فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم: (**لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالامكان العام**).

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (**لا دائما**) فانه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة، لان معنى (**لا دائما**) ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصلٍ دائما، فيكون المؤدي (**لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل**).

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست:

١ـ **(المشروطة الخاصة)** وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي. والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتا له، فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وان تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون. ولاجل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللادوام الذاتي، فيشار به الى قضية مطلقة عامة.

فتتركب المشروطة الخاصة ـ على هذا ـ من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة (لا دائما) نحو **(كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرا لا دائما)** أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل. وانما سميت خاصة لانها أخص من المشروطة العامة.

٢ـ **(العرفية الخاصة)** وهي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي. ومعناه ان المحمول وان كان دائما ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات، فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات. ويشار باللادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو: **(كل شجر نام دائما ما دام شجرا لا دائما)** أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة **(لا دائما)**. وانما سميت خاصة لانها أخص من العرفية العامة. اذ العرفية العامة تحتمل الدوام ما دام الذات وعدمه، والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات.

٣ـ **(الوجودية اللاضرورية)** وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية، لان المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتمل عدمه، ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تفيد بكلمة **(لا بالضرورة)** وسلب الضرورة معناه الامكان العام، لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحا في القضية ولنفرضه حكما ايجابيا فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام.

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) الى ممكنة عامة. فاذا قلت: **(كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة)** فان **(لا بالضرورة)** اشارة الى قولك: **لا شيء من** الانسان بمتنفس بالامكان العام.

فتتركب اذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة وممكنة عامة، وانما سميت وجودية لان المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا، وسميت لا ضرورية لتقيدها باللاضرورة.

٤- **(الوجودية اللادائمة)**، وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، لان المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه. ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد القضية بكلمة **(لا دائما)**، فيشار بها الى مطلقة عامة كما تقدم. فتتركب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين. وسميت وجودية للسبب المتقدم.

نحو **(لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما)** أي ان كل انسان متنفس بالفعل.

٥- **(الحينية اللادائمة)**، وهي الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي، لأن الحينية المطلقة معناها ان المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد **(باللادوام الذاتي)** الذي يشار به الى مطلقة عامة كما تقدم. فتتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة، ومطلقة عامة. نحو **(كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما)**، أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

٦- **(الممكنة الخاصة)**، وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية. ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا، فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع اذا كانت سالبة. ومفاد مجموع

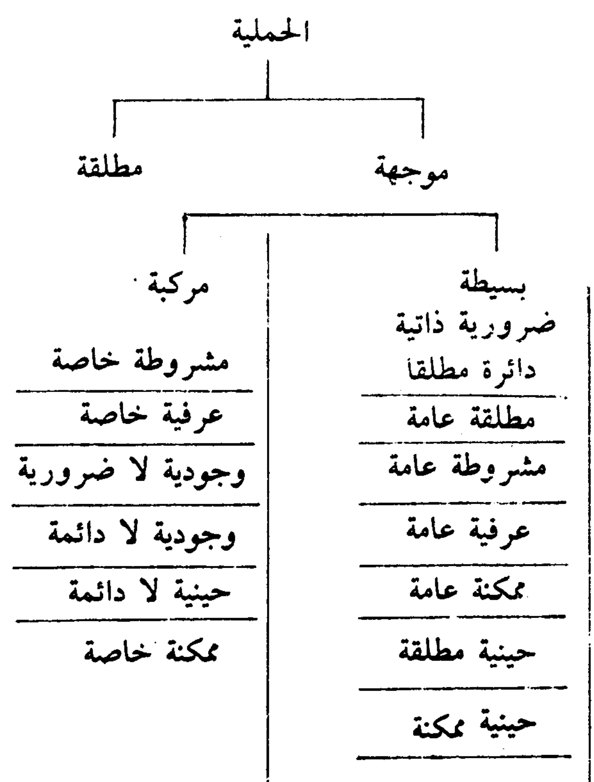
القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين.

فتتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين، وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية اذا كانت صادقة.

ويكفي لافادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا، فنقول: (**كل حيوان متحرك بالامكان الخاص**) أي كل حيوان متحرك بالامكان العام، ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالامكان العام.

والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة، كما لو قلت في المثال: (**كل حيوان متحرك بالامكان العام لا بالضرورة**).

الخلاصة:



تمرينات

١- اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.

٢- اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة!

٣- ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة، وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.

٤- لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب؟

٥- هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية؟ واذا صح ماذا ينبغي أن نسمي هذه القضية المركبة؟

٦- هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟

٧- اذكر مثالا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها.

تقسيمات الشرطية الاخرى

تقدم ان الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها الى متصلة ومنفصلة، وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة، وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصية ومهملة ومحصورة، والمحصورة الى كلية وجزئية. وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة الى أقسامها.

اللزومية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي الى لزومية واتفاقية:

١- (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام احدهما للآخر، بأن يكون احدهما علة للآخر، او معلولين لعلة واحدة.

نحو (**اذا سخن الماء فانه يتمدد**) والمقدم علة للتالي. ونحو (**اذا تمدد الماء فانه ساخن**) والتالي علة للمقدم، بعكس الاول. ونحو (**اذا غلا الماء فانه يتمدد**) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة، لان الغليان والتمدد معلولان للسخونة الى درجة معينة.

٢- (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلقة التي توجب الملازمة، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم، كما لو اتفق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس؛ فتؤلف هذه القضية الشرطية (**كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس**). وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع الدرس، وانما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيرا ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات انها قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان:

أ- العنادية والاتفاقية:

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين، كالمتصلة فتنقسم الى:

١- (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعناد حقيقي، بأن تكون ذات النسبة في كل منها، تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر، نحو (**العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا**).

٢- (الاتفاقيه) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيا ذاتيا، وانما يتفق أن يتحقق احدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتها، نحو: (**اما أن يكون الجالس في الدار محمدا أو باقرا**) اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن. ونحو: (**هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون مملوكا لخالد**) اذا اتفق ان خالدا لا يملك كتابا في علم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.

ب- الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو:

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك، فتنقسم الى:

١- (حقيقية) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقا وكذبا في الايجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الايجاب ويجتمعان ويرتفعان في السلب.

مثال الايجاب- العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال السلب- ليس الحيوان اما أن يكون ناطقا واما أن يكون قابلا للتعليم فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الانسان ويرتفعان في غيره.

وتستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة: الثنائية وغيرها. واستعمالها أكثر من ان يحصى.

٢ـ **(مانعة جمع)**، وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الايجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الايجاب- اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود. فالابيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر.

مثال السلب- ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض او غير اسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض واسود. وهذا محال.

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين، كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله، فيقال له: (**ان الشخص اما أن يكون اماما أو عاصياً لله**) ومعناه ان الامامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس اماما وعاصيا.

هذا في الموجبة وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد، فيقال له (**ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو امامة**) ومعناه ان النبوة والامامة لا مانع من اجتماعهما في بيت واحد.

٣ـ **(مانعة خلو)** وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب:

مثال الايجاب- الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود، اي انه لا يخلو من احدهما وان اجتمعا. ونحو (**اما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق**) فانه يمكن

اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق.

مثال السلب ـ ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون اسود، ومعناه ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين، كمن يتوهم أنه يمكن ان يخلوالشيء من أن يكون علة ومعلولا، فيقال له: (**كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا**)، وان جاز ان يكون شيء واحد علة ومعلولا معا: علة لشيء ومعلولا لشيء آخر.

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين، كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له، وديّن لا عقل له، فيقال له: (**ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو ديّنا لا عقل له**) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا.

تنبيه

قد يغفل المبتدىء عن بعض القضايا، فلا يسهل عليه الحاقها بقسمها من أنواع القضايا، لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق. وهذه الغفلة قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدي الى وجه الاستدلال في كلام غيره. وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات.

فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو ان يستعين بها المبتدىء.

١ ـ تاليف الشرطيات

ان الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل، والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر. فالطرفان أو الاطراف التي هي القضايا بالاصل قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات بأن تتألف

المتصلة مثلا من حملية ومتصلة. وترتقي أقسام تأليف الشرطيات الى وجوه كثيرة لا فائدة في احصائها. وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه، ولا يغفل عنه، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة، فيظن انها أكثر من قضية. وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها:

فمثلا قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو: (ان كان العلم سببا للسعادة فان كان الانسان عالما كان سعيدا)، فان المقدم في هذه القضية حملية والتالي متصلة وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو: (اذا كان اللفظ مفردا فإما ان يكون اسما او فعلا او حرفا) فالمقدم حملية والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف.

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو (اما أن لا تكون حيلولة الارض مسببا لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا).

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة ويطول ذكر امثلتها.

ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحمليات او الشرطيات او المختلفات وهكذا فتنبه لذلك.

٢- المنحرفات

ومن الموهمات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي، فيشتبه حالها بأنها من أي نوع، ومثل هذه تسمى (منحرفة).

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية، كما لو اقترن سورها بالمحمول، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع، كقولهم: الانسان بعض الحيوان، أو الانسان ليس كل الحيوان. وحق الاستعمال فيهما أن يقال: بعض الحيوان انسان. وليس كل حيوان انسانا.

وقد يكون الانحراف في الشرطية، كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد،

فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية، نحو (**لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا**) فهي اما في قوة المتصلة وهي قولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا: اما ان لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا.

ونحو (**ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة**) وهي أيضا في قوة المتصلة او المنفصلة المتقدمتين. ونحو (**لا يجتمع المال الا من شح أو حرام**) فانها في قوة المنفصلة وهي قولنا: إما ان يجتمع المال من شح او من حرام، أو في قوة المتصلة وهي قولنا: إن اجتمع المال فاجتماعه اما من شح أو من حرام. وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالاصل.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم، فانها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها. وليستعمل فطنته في ارجاعها الى أصلها.

تطبيقات

١ـ كيف ترد هذه القضية الى أصلها (**ليس للانسان الا ما سعى**)؟

الجواب: ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حمليتين موجبة وسالبة، فهي منحرفة. والحمليتان هما: كل انسان له نتيجة سعيه. وليس للانسان ما لم يسع اليه.

٢ـ من أي القضايا قوله: (**ازرى بنفسه من استشعر الطمع**)؟

الجواب: انها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا: كلما استشعر المرء الطمع ازرى بنفسه.

٣ـ كيف ترد هذه القضية الى أصلها: (**ما خاب من تمسك بك**).

الجواب: انها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي: كل من تمسك بك لا يخيب.

تمرينات

١ـ لو قال القائل: (كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف) أو قال: (كلما كان الانسان قصيرا كان ذكيا) فماذا نعد هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الاتفاقيات؟

٢ـ بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها.

أـ اذا ازدحم الجواب خفي الصواب.

بـ اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

جـ من نال استطال.

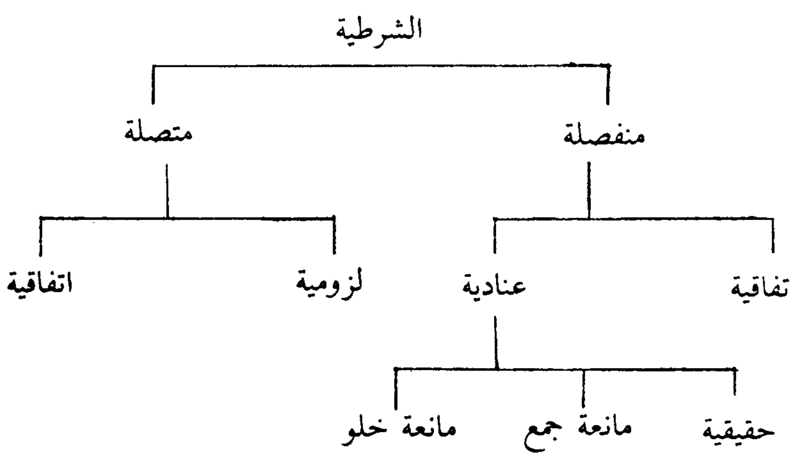
دـ رضي بالذل من كشف عن ضره.

هـ انما يخشى الله من عباده العلماء

٣ـ قولهم **(الدهر يومان يوم لك ويوم عليك)** من أي أنواع القضايا. واذا كانت منحرفة فارجعها الى أصلها وبين نوعها.

٤ ـ من أي القضايا قول عليّ عليه السلام **(لا تخلو الارض من قائم لله بحجة اما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا)**. واذا كانت منحرفة فأرجعها الى أصلها وبين نوعها.

الخلاصة:



الفَصْلُ الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد:

كثيرا ما يعاني فيلتجيء الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة، بل قد يمتنع عليه ذلك احيانا، فيلتجيء الى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة، أو بالعكس. وذلك اذا كان هناك تلازم بين صدق احداهما وكذب الاخرى. وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الاولى العلم بكذب الثانية. وذلك اذا كان صدق الاولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها، حتى يستطيع ان يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها او كذبها الى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى (احكام القضايا). ونحن نشرع - ان شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعريف به:

قلنا في التمهيد: ان كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة. ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس، عندما يكون صدق احداهما يلزم كذب الاخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فاذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضية (**الروح موجودة**)، مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة، فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو (**الروح ليست موجودة**) فاذا علمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الاولى، لان النقيضين لا يكذبان معا. واذا برهنت على صدق النقيض لا بد ان تعلم كذب الاولى لان النقيضين لا يصدقان معا.

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائض المفردات، كالانسان واللاانسان، التي يكفي فيها الاختلاف بالايجاب والسلب. ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا، مثل: بعض الحيوان انسان، وبعض الحيوان ليس بانسان. ويجوز أن تكونا كاذبتين معا، مثل: كل حيوان انسان، ولا شيء من الحيوان بانسان.

وعليه، لا غنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية.

تعريف التناقض:

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل، ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول (**تناقض القضايا**:

اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة).

ولا بد من قيد (لذاته) في التعريف، لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب، ولكن لا لذات الاختلاف، بل لامر آخر، مثل: كل انسان حيوان، ولا شيء من الانسان بحيوان، فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى. أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولاشيء من الحيوان بانسان، كما تقدم.

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية.

شروط التناقض

لا بد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية، واختلافهما في أمور ثلاثة:

الوحدات الثمان:

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها **(الوحدات الثمان)** وهي ما يأتي:

١- **(الموضوع)**، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.

٢- **(المحمول)**، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، العلم ليس بضار.

٣- **(الزمان)**، فلا تناقض بين «الشمس مشرقة» أي في النهار وبين «الشمس ليست بمشرقة» أي في الليل.

٤- **(المكان)**، فلا تناقض بين «الارض مخصبة» أي في الريف وبين «الارض ليست بمخصبة» أي في البادية.

٥ـ (القوة والفعل) أي لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل، فلا تناقض بين «محمد ميت» أي بالقوة وبين «محمد ليس بميت» أي بالفعل.

٦ـ (الكل والجزء)، فلا تناقض بين «العراق مخصب» أي بعضه وبين «العراق ليس بمخصب» أي كله.

٧ـ (الشرط)، فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنة» أي ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أي اذا لم يجتهد.

٨ـ (الاضافة) فلا تناقض بين «الاربعة نصف» أي بالاضافة الى الثمانية، وبين «الاربعة ليست بنصف» أي بالاضافة الى العشرة.

تنبيه

هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطقة. وبعضهم يضيف اليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملا أوليا أو حملا شايعا. وهذا الشرط لازم، فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل، فلو كان الحمل في إحداهما أوليا وفي الاخرى شايعا، فانه يجوز أن يصدقا معا، مثل قولهم (الجزئي جزئي) أي بالحمل الاولى (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشايع، لان مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي، فانه يصدق على كثيرين.

الاختلاف

قلنا: لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة. وهي (الكم والكيف والجهة).

الاختلاف بالكم والكيف:

أما الاختلاف بالكم والكيف، فمعناه ان احداهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة، واذا كانت كلية كانت الثانية جزئية. وعليه.

الموجبة الكلية ..	نقيض	السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية ..	نقيض	السالبة الكلية

لانهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا. ولو كانتا كليتين لجاز ان يكذبا معا، كما لو كان الموضوع أعم، على ما مثلنا سابقا. ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا، كما لو كان الموضوع أيضا أعم. نحو: بعض المعدن حديد. وبعض المعدن ليس بحديد.

الاختلاف بالجهة:

أما الاختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب، لأن نقيض كل شيء رفعه، فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها.

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من احدى الجهات المعروفة، فيكون لها نقيض صريح، مثل رفع الممكنة العامة بالضرورية وبالعكس، لان الامكان هو سلب الضرورة.

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف، فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقيضا صريحا، بل لازم النقيض.

مثلا (**الدائمة**) تناقضها (**المطلقة العامة**) ولكن لا بالتناقض الصريح، بل احداهما لازمة لنقيض الاخرى، فاذا قلت: «الارض متحركة دائما»، فنقيضها الصريح سلب الدوام، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة، فنلتمس له جهة لازمة، فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن من الازمنة أي «ان الارض ليست متحركة بالفعل». وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة.

واذا قلت: «كل انسان كاتب بالفعل»، فنقيضها الصريح ان الانسان لم تثبت له الكتابة كذلك، أي بالفعل. ولازم ذلك دوام السلب أي «ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما» وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض المطلقة العامة

ولا حاجة الى ذكر تفصيل نقائض الموجهات ، فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب. على انه في غنى عنها وننصحه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوى.

من ملحقات التناقض:

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم ان التناقض في المحصورات الاربع يقع بين الموجبه الكلية والسالبه الجزئية، وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية، أي بين المختلفتين في الكم والكيف. ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط ومعرفة هذه النسب تنفع أيضا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي.

وعليه نقول: المحصورتان ان اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض. وان اختلفتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام.

١ـ (المتداخلتان) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين. وسميتا متداخلتين لدخول احداهما في الاخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية.

ومعنى ذلك: ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف، ولا عكس.

ولازم ذلك ان الجزئية اذا كذبت كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ولا عكس.

مثلا (كل ذهب معدن) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعا.

ومثل (بعض الذهب اسود) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل ذهب اسود).

٢ـ (المتضادتان) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا كليتين. وسميتا متضادتين لانهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معا.

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احداهما لا بد أن تكذب الاخرى، ولا عكس، أي لو كذبت احداهما لا يجب أن تصدق الاخرى.

فمثلا اذا صدق **(كل ذهب معدن)** يجب أن يكذب **(لا شيء من الذهب بمعدن)**.

ولكن اذا كذب **(كل معدن ذهب)** لا يجب أن يصدق **(لا شيء من المعدن بذهب)**، بل هذه كاذبة في المثال.

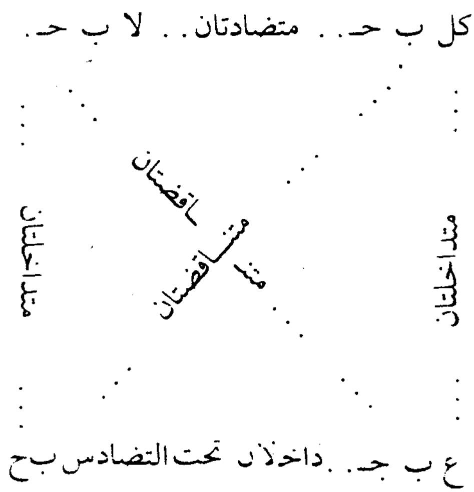
٣ـ **(الداخلتان تحت التضاد)** وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا جزئيتين. وانما سميتا داخلتين تحت التضاد، لانهما داخلتان تحت الكليتين كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف، من جهة، ولانهما على عكس الضدين في الصدق والكذب، أي انهما يمتنع اجتماعهما على الكذب، ويجوز أن يصدقا معا.

ومعنى ذلك: انه اذا كذبت احداهما لابد أن تصدق الاخرى، ولا عكس، أي انه لو صدقت احداهما لا يجب أن تكذب الاخرى.

فمثلا اذا كذب **(بعض الذهب اسود)** فانه يجب أن يصدق **(بعض الذهب ليس بأسود)**.

ولكن اذا صدق **(بعض المعدن ذهب)** لا يجب أن يكذب **(بعض المعدن ليس بذهب)**، بل هذه صادقة في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب **المحصورات جميعا لأجل توضيحها** لوحا على النحو الآتي:


كل ب حـ . . متضادتان . . لا ب حـ .
متداخلتان
متناقضتان
متناقضتان
متداخلتان
ع ب جـ . داخلان تحت التضاد س ب ح

العكوس

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا: ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضية اخرى لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق. وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقيضها). فنحن الآن نبحث عن القسمين:

العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو: «تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق». أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول الى قضية تتبع الاولى في الصدق وفي الايجاب والسلب، بتبديل طرفي الاولى بأن يجعل موضوع الاولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا، أو المقدم تاليا والتالي مقدما.

وتسمى الاولى (الاصل) والثانية (العكس المستوي). فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان: اصطلاح في نفس التبديل، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

ومعنى ان العكس تابع للاصل في الصدق: أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس. ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب، فقد يكذب الاصل والعكس صادق. ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه في الصدق، ولكن يتبعه في الكذب فاذا كذب العكس كذب الاصل، لانه لو صدق الاصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال:

١ـ اذا صدق الاصل صدق عكسه.

٢ـ اذا كذب العكس كذب اصله.

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الاولى. كما علمت.

شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة: تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق. أما الكم فلا يشترط بقاؤه، وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر.

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا. ولكن لم يبق الصدق، فلا يسمى ذلك عكسا. بل يسمى **(انقلابا)**.

الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية:

أي ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جرئية. والموجبة الجزئية تنعكس كنفسها. فاذا قلت:

كل حـ ب	فعكسها	ع ب حـ
و ع حـ ب	فعكسها	ع ب حـ
ولا ينعكسان	الى	كل ب حـ

البرهان:

(١) في الكلية: أن المحمول فيها اما ان يكون أعم من الموضوع أو مساويا له. وعلى التقديرين تصدق الجزئية قطعا لان الموضوع في التقديرين يصدق على بعض افراد المحمول، فاذا قلت:

كل ماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وكل انسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير، لان الموضوع في التقدير الاول لا يصدق على جميع أفراد المحمول، لانه أخص من المحمول، فاذا قلت:

(كل سائل ماء) فالقضية كاذبة وهو المطلوب.

(٢) وفي الجزئية: اما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو اخص مطلقا، او اعم من وجه، او مساويا. وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية، لانه اذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه، فان الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول انما يصدق لو كان اخص او مساويا. أما عكسه الى الموجبة الجزئية فانه يصدق على كل تقدير، فاذا قلت:

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
وبعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وبعض الطير أبيض	يصدق	بعض الابيض طير
وبعض الانسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية:

فيبقى الكم والكيف معا، فاذا صدق قولنا:

لا شيء من الحيوان بشجر

صدق لا شيء من الشجر بحيوان

والبرهان واضح: لان السالبة الكلية لا تصدق الّا مع تباين الموضوع والمحمول تباينا كليا. والمتباينان لا يجتمعان أبدا، فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر، سواء جعلت هذا موضوعا أو ذاك موضوعا.

وللتدريب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الامر بالصورة الآتية:

المفروض لا ب حـ قضية صادقة
المدعى لا حـ ب صادقة أيضا

البرهان:

لو لم تصدق لا حـ ب
لصدق نقيضها ع حـ ب
ولصدق ع ب حـ (العكس المستوي للنقيض)

واذا لاحظنا هذا العكس المستوي (ع ب حـ) ونسبناه الى الأصل (لا ب حـ) وجدناه نقيضا له، فلو كان (ع ب حـ) صادقا وجب أن يكون (لا ب حـ) كاذبا، مع ان المفروض صدقه.

فوجب ان تكون لا حـ ب صادقة وهو المطلوب

تعقيب:

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال. لأنا لا بد أن نرجع في هذا البرهان الى الوراء، فنقول:

المفروض ان **لا ب حـ** **صادقة**
فتكذب **ع ب حـ** **نقيضها**
وهذا النقيض عكس **ع حـ ب** **فيكذب أيضا**
لانه اذا كذب العكس كذب الاصل **(القاعدة الثانية)**
واذا كذب هذا الاصل اعني ع حـ ب
صدق نقيضه لا حـ ب . وهو المطلوب

فاستفدت (**تارة**) من صدق الاصل كذب نقيضه، و (**أخرى**) من كذب العكس كذب أصله، و (**ثالثة**) من كذب الاصل صدق نقيضه.

وسيمر عليك مثل هذا الاستدلال كثيرا، فدقق فيه جيدا، وعليك باتقانه.

السالبة الجزئية لا عكس لها:

أي لا تنعكس أبدا لا الى كلية ولا الى جزئية، لأنه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محمولها مثل (**بعض الحيوان ليس بانسان**). والاخص لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كلي ولا جزئيا، لأنه كلما صدق الاخص صدق الاعم معه، فكيف يصح سلب الأعم عنه. فلا يصدق قولنا (**لا شيء من الانسان بحيوان**) ولا قولنا (**بعض الإنسان ليس بحيوان**).

المنفصلة لا عكس لها:

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوي يعم الحملية والشرطية: ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها، لانها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم والتالي. ولا ترتيب طبيعي بينهما، فانت بالخيار في جعل ايهما مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين، فسواء ان قلت: العدد اما زوج أو فرد، أو قلت: العدد اما فرد أو زوج، فان مؤداهما واحد.

فلذا قالوا: المنفصلة لا عكس لها. أي لا ثمرة فيه.

نعم لو حولتها الى حملية فان احكام الحملية تشملها، كما لو قلت في المثال مثلا: العدد ينقسم الى زوج وفرد فانها تنعكس الى قولنا: ما ينقسم الى زوج وفرد عدد.

عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان.

١- طريقة القدماء، ويسمى (**عكس النقيض الموافق**) لتوافقه مع أصله في الكيف، وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها نقيض موضوع الاصل، مع بقاء الصدق والكيف».

وبالاختصار هو: «تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف». فالقضية: كل كاتب انسان، تحول بعكس النقيض الموافق الى:

كل (**لا انسان**) **هـو** (**لا كاتب**)

٢- طريقة المتأخرين، ويسمى (**عكس النقيض المخالف**)، لتخالفه مع أصله في الكيف، وهو «**تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها عين موضوع الاصل، مع بقاء الصدق دون الكيف**».

فالقضية: كل كاتب انسان، تحول بعكس النقيض المخالف الى:

لا شيء من (**اللاانسان**) بكاتب

قاعدة عكس النقيض

من جهة الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي. وحكم الموجبات حكم السوالب هناك، أي ان:

١- السالبة الكلية تنعكس جزئية: سالبة في الموافق وموجبة في المخالف.

٢- السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضا: سالبة في الموافق موجبة في المخالف.

٣- الموجبة الكلية تنعكس كلية: موجبة في الموافق سالبة في المخالف.

٤- الموجبة الجزئية لا تنعكس اصلا بعكس النقيض.

البرهان

ولا بد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقة، وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال. وقد استعملنا الاسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان. فمن ألف أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك. وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحا[1].

ويجب أن يعلم انا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة، للاختصار وللتوضيح. في كل ما سيأتي، على هذا النحو:

بَ ... ... نقيض الموضوع

حـَ ... ... نقيض المحمول

(١) واتباع هذا الاسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب.

برهان عكس السالبة الكلية: -

فلاجل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين: **برهانا على** عكسها بالموافق وبرهانا على عكسها بالمخالف، فنقول:

(**أولا**) المدعى انها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس سالبة كلية، فهنا مطلوبان، أي انه اذا صدقت.

	لا ب حـ	
صدقت	س حَـ بَ	**(المطلوب الاول)**
ولا تصدق	لا حَـ بَ	**(المطلوب الثاني)**

البرهان:

ان من المعلوم:

١ـ ان السالبة الكلية لا تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباين كلي. وهذا بديهي.

٢ـ ان النسبة بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي، وقد تقدم البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الاول.

٣ـ ان مرجع التباين الجزئي الى سالبتين جزئيتين، كما ان مرجع التباين الكلي الى سالبتين كليتين. وهذا بديهي أيضا.

وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه:

اذا صدق	لا ب حـ	**(أي يكون بين الطرفين تباين كلي)**
صدقت	س بَ حَـ	السالبة الجزئية بين النقيضين
وصدقت أيضا	س حَـ بَ	السالبة الجزئية بين النقيضين

وهو (المطلوب الاول)

ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباين الكلي لا يتحقق دائما بين نقيضي

المتباينين، اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه.

أي ان السالبة الكلية بين نقيضي المتباينين لا تصدق دائما.

أو فقل لا تصدق دائما لا حَـ بَ **(المطلوب الثاني)**

(ثانيا) المدعى ان السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس موجبة كلية، فهنا مطلوبان، أي انه اذا صدقت:

	لا ب حـ	
صدقت	ع حَـ ب	**(المطلوب الاول)**
ولا تصدق	كل حَـ ب	**(المطلوب الثاني)**

البرهان:

لما كان بين ب، حـ تباين كلي كما تقدم فمعناه أن احدهما يصدق مع نقيض الآخر.

أي ان	ب	يصدق مع	حَـ
واذا تصادق	ب	و	حَـ

صدق على الاقل ع حَـ بَ **(المطلوب الاول)**

ثم انه تقدم ان نقيضي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه، فيصدق على هذا التقدير:

	حَـ مع ب	
ولا يصدق حينئذ	حَـ مع ب	والا لاجتمع النقيضان ب، بَ
فلا يصدق	كل حَـ ب	**(المطلوب الثاني)**

برهان عكس السالبة الجزئية:

ولأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضا نقيم برهانين للموافق والمخالف، فنقول:

(**اولا**) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق، ولا تنعكس كلية، فهنا مطلوبان، أي انه اذا صدقت:

	س ب حـ	
صدقت	س حَـ بَ	**(المطلوب الاول)**
ولا تصدق	لا حَـ بَ	**(المطلوب الثاني)**

البرهان:

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض:

١ـ ان يكون بين طرفيها عموم من وجه. وحينئذ يكون بين نقيضيهما تباين جزئي، كما تقدم في بحث النسب.

٢ـ ان يكون بينهما تباين كلي، وبين نقيضيهما أيضا تباين جزئي كما تقدم.

٣ـ ان يكون الموضوع أعم مطلقا من المحمول، فيكون نقيض المحمول أعم مطلقا من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية:

س حَ بَ **(المطلوب الاول)**

اما للتباين الجزئي بينهما أو لان نقيض حـ أعم مطلقا من نقيض ب.

ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقا، فلا تصدق السالبة الكلية:

لا حَـ بَ (المطلوب الثاني)

(**ثانيا**) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف، ولا تنعكس كلية، فهنا مطلوبان، أي اذا صدقت:

	س ب حـ	
صدقت	ع حَـ ب	**(المطلوب الاول)**

ولا تصدق كل حَـ ب (المطلوب الثاني)

البرهان:

تقدم ان على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية اما أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئي أو ان نقيض المحمول أعم مطلقاً، فيلزم على التقديرين أن يصدق:

بعض حَـ بدون بَ

فيصدق بعض حَـ مع ب

لان النقيضين (**وهما بَ، ب**) لا يرتفعان

أي يصدق ع حَـ ب **(المطلوب الاول)**

ثم ان نقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه.

وقد تصدق ع حَـ بَ

ويمكن تحويلها الى س حَـ ب صادقة

لان الاولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول اذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول اذا اتفقا في الكم، واذا صدق الاخص صدق الأعم قطعا، فاذا كانت:

س حَـ ب صادقة

كذب نقيضها كل حَـ ب **(المطلوب الثاني)**

برهان عكس الموجبة الكلية:

ولاجل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض، نقيم أيضا برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(**اولا**) المدعى انها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق، أي انه اذا صدقت:

كل ب حـ **(المفروض)**

صدقت كل حَـ بَ (المطلوب)

البرهان:

لو لم تصدق	كل حَـ بَ		
لصدقت	س حَـ بَ	نقيضها	
فتصدق	س ب حـ	عكس نقيضها الموافق	
فتكذب	كل ب حـ	نقيض العكس المذكور	

وهذا خلف. أي خلاف الفرض، لان هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس الاصل المفروض صدقه.

فوجب ان تصدق كل حَـ بَ **(وهو المطلوب)**

(ثانيا) المدعى ان الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض المخالف، أي انه اذا صدقت:

	كل ب حـ	**(المفروض)**
صدقت	لا حَـ ب	**(المطلوب)**

البرهان:

لو لم تصدق	لا حَـ ب	
لصدقت	ع حَـ ب	نقيضها
فتصدق	ع ب حـ	عكسها المستوي

وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول، فتحول الى سالبة جزئية محصلة المحمول، وقد تقدم، فيحدث أن:

	س ب حـ	
فتكذب	كل بَ حَـ	نقيضها

وهذا خلف، لانه الاصل المفروض صدقه

فوجب ان تصدق لا حَـ ب **(وهو المطلوب)**

الموجبة الجزئية لا تنعكس

يكفينا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق

والمخالف مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئية. وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها الى الكلية، لأنه تقدم ان الجزئية داخلة في الكلية، فاذا كذبت الجزئية كذبت الكلية. وعليه فنقول:

(اولا) المدعى ان الموجبة الجزئية لا تنعكس الى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق.

فاذا صدقت		ع ب حـ
لا يلزم ان تصدق		ع حَـ بَ

البرهان:

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه، فيكون حينئذ بين نقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه، فيصدق على تقدير التباين الكلي:

لا حَـ بَ

فيكذب نقيضها		ع حَـ بَ		**(وهو المطلوب)**

(ثانيا) المدعى ان الموجبة الجزئية لا تنعكس الى السالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف.

فاذا صدقت		**ع ب حـ**
لا يلزم ان تصدق		**س حَـ ب**

البرهان:

قد تقدم على تقدير التباين الكلي بين نقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية:

لا حَـ ب

فتصدق		**كل حَـ ب**		**لان سلب السلب ايجاب**
فيكذب نقيضها		**س حَـ ب**		**(وهو المطلوب)**

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا

المثال وهو (**بعض اللاانسان حيوان**)، فان هذه القضية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق الى (**بعض اللاحيوان انسان**) ولا الى (**كل لا حيوان انسان**) لانهما كاذبتان، لأنه لا شيء من اللاحيوان بانسان.

ولا تنعكس بالمخالف الى (**ليس كل لا حيوان لا انسان**) ولا الى (**لا شيء من اللاحيوان بلا انسان**)، لانهما كاذبتان أيضا، لأن كل لا حيوان هو لا انسان.

تمرينات

١ـ اذا كانت هذه القضية (**كل عاقل لا تبطره النعمة**) صادقة. فبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها. مع بيان السبب:

أ- بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ب- ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ج- جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء.

د- لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة.

هـ- كل من تبطره النعمة غير عاقل.

و- لا شخص ممن تبطره النعمة بعاقل.

ز- بعض من لا تبطره النعمة عاقل.

٢ـ اذا كانت هذه القضية (**بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة**) كاذبة، فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية.

٣ـ استدل[١] فخر المحققين في شرحه (**الايضاح**) على أن الماء يتنجس بالتغيير التقديري بالنجاسة فقال: «ان الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديري. لانه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفة. وينعكس بعكس النقيض الى قولنا: كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهورا».

فبين أي عكس نقيض هذا. وكيف استخراجه. ولاحظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.

---

(١) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء. ثم اورد عليه فراجع اذا شئت.

من ملحقات العكوس:

النقض

من المباحث التي لا تقل شأنا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها، مباحث (النقض)، فلا بأس بالتعرض لها الحاقا لها بالعكوس، فنقول:ـ

النقض: هو تحويل القضية الى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما. وهو على ثلاثة أنواع:

١ـ أن يجعل نقيض موضوع الاولى موضوعا للثانية ونفس محمولها محمولا، ويسمى هذا التحويل (**نقض الموضوع**)، والقضية المحولة (**منقوضة الموضوع**).

٢ـ أن يجعل نفس موضوع الاولى موضوعا للثانية ونقيض محمولها محمولا، ويسمى التحويل (**نقض المحمول**) والقضية المحولة (**منقوضة المحمول**).

٣ـ أن يجعل نقيض الموضوع موضوعا ونقيض المحمول محمولا. ويسمى التحويل (**النقض التام**). والقضية المحولة (**منقوضة الطرفين**).

ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الانواع. ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك:

قاعدة نقض المحمول

علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقةـ على تقدير صدق أصلهاـ ان نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه. مع بقاء الموضوع على حاله، وبقاء الكم. ولا بد من اقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات، فنقول:

١ـ (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول

بنقض محمولها الى: «لا شيء من الانسان بلا حيوان».

وللبرهان على ذلك نقول:

اذا صدقت	كل ب حـ	(المفروض)
صدقت	لا ب حَـ	(المطلوب)

البرهان:

اذا صدقت	كل ب حـ	
صدقت	لا حَـ ب	عكس نقيضها المخالف
وينعكس بالعكس المستوي الى	لا ب حَـ	وهو المطلوب

٢- (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية، نحو بعض الحيوان انسان، فتتحول بنقض محمولها الى: «ليس كل حيوان لا انسان. أي أنه إذا صدقت

	ع ب حـ	(المفروص)
صدقت	س ب حَـ	(المطلوب)

البرهان:

لو لم تصدق	س ب حَـ	
لصدق نقيضها	كل ب حَـ	
فتصدق	لا ب حـ	(نقض المحمول)
فيكذب نقيضها	ع ب حـ	

ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق	س ب حَـ	(وهو المطلوب)

٣- (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية، نحو لا شيء من الماء بجامد فتتحول بنقض محمولها الى: «كل ماء غير جامد».

أي انه اذا صدقت:-

	لا ب حـ	(المفروض)
صدقت	كل ب حَـ	(المطلوب)

البرهان:

لو لم تصدق   كل ب حَـ

لصدق نقيضها   س ب حَـ

فتصدق   ع ب حـ   لأن سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها   لا ب حـ

ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق   كل ب حَـ   **(وهو المطلوب)**

٤ـ **(السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية، نحو ليس كل معدن** ذهبا، فتحـول بنقض محمولها الى: «بعض المعدن غير ذهب». أي انه اذا صدقت:ـ

س ب حـ   **(المفروض)**

صدقت   ع ب حَـ   **(المطلوب)**

البرهان:

اذا صدقت   س ب حـ   **(الاصل)**

صدقت   ع حَـ ب   **(عكس النقيض المخالف)**

وينعكس بالعكس المستوي الى   ع ب حَـ   **وهو المطلوب**

تنبيهان

طريقة تحويل الاصل:

(التنبيه الاول) الطريق التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة في البرهان، ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الاصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه[1] كالطريق السابقة التي سميناها: (طريقة البرهان على كذب النقيض).

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الاصل) أجرينا التحويلات التي

---

(١) وهو قياس المساواة لان منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الاصل لانها عكسه المستوي وعكس النقيض لازم للاصل. ولازم اللازم لازم.

سبقت معرفتنا لها على الاصل، ثم على المحول من الاصـل تباعا، حتى انتهينا الى المطلوب: فقد رأيت في الموجبة الكلية أنا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف، فيصدق على تقدير صدق أصله، ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوي، فخرج لنا نفس المطلوب اعني (**منقوضة المحمول**)، فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الاصل (**التحويل الاول**) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل، وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأخصر طريق.

وسنتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام، ويمكن اجراؤها أيضا في البرهان على عكوس النقيض باستخدام منقوضة المحمول. وعلى الطالب أن يستعمل الحذق وينتبه الى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل الى مطلوبه.

تحويل معدولة المحمول:

(**التنبيه الثاني**) وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملازم للاصل في الصدق، وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول، ولكن لبداهتهما استدللنا بهما قبل ان يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول، وهما:ـ

أـ (تحويل الموجبة المعدولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم)، لأن مؤداهما واحد، وانما الفرق ان السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة.

بـ تحويل السالبة المعدولة المحمول الى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لان سلب السلب ايجاب. وهذا بديهي واضح.

تمرينات

١- برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٢- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٣- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل، بأخذ عكس النقيض الموافق اولا، ثم استمر الى أن تستخرج منقوضة المحمول.

٤- جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل.

٥- برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الاصل. وانظر ماذا ستكون النتيجة، وبين ما تجده.

٦- برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات. عدا الموجبة الجزئية، بطريقة تحويل الاصل، واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوي فقط.

٧- جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة، وانظر انك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة، فبين أسباب الوقوف.

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولا، مع تغيير الكم دون الكيف.

ولاستخراج (**منقوضة الموضوع**) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا ونبقي المحمول على حاله، مع تغيير الكم والكيف معا.

ولا ينقض بهذين النقضين الا الكليتان. ولا بد من البرهان لكل من المحصورات:

١ـ (**الموجبة الكلية**) نقضها التام موجبة جزئية، ونقض موضوعها سالبة جزئية، نحو كل فضة معدن، فنقضها التام: (**بعض اللافضة هو لا معدن**) ونقض موضوعها: (**بعض اللافضة ليس هو معدنا**).

وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض صدق	كل ب حـ	
والمدعى صدق	ع بَ حَـ	**(المطلوب الاول)**
وصدق	س بَ حـ	**(المطلوب الثاني)**
البرهان:		
اذا صدق	كل ب حـ	
صدق	كل حَـ بَ	عكس النقيض الموافق
فيصدق عكسه المستوي	ع بَ حَـ	**(وهو المطلوب الاول)**

وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث س بَ حـ (وهو المطلوب الثاني)

٢ـ (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية، ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو: لا شيء من الحديد بذهب، فنقضها التام: **(بعض اللاحديد ليس بلا ذهب)**، ونقض موضوعها: **(بعض اللاحديد ذهب)**.

وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض صدق	لا ب حـ	
والمدعى صدق	س بَ حَـ	(المطلوب الاول)
وصدق	ع بَ حَـ	(المطلوب الثاني)

البرهان:

اذا صدق	لا ب حـ	
صدق	لا حـ ب	العكس المستوي
فيصدق عكس نقيضه الموافق	س بَ حَـ	(وهو المطلوب الاول)

وننقض محمول هذا الأخير فيحدث ع بَ حـ (وهو المطلوب الثاني)

٣، ٤ـ (الجزئيتان) ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم نقضهما الى الجزئية، فيعلم بطريق اولى عدم نقضهما الى الكلية، كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض، فنقول:

(في الموجبة الجزئية):

المفروض صدق	ع ب حـ	
المدعى لا تصدق دائما	ع بَ حَـ	(المطلوب الاول)
ولا تصدق دائما	س بَ حَـ	(المطلوب الثاني)

البرهان:

تقدم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية ان في بعض تقاديرها تكون النسبة بين نقيضي طرفيها التباين الكلي، فتصدق حينئذ السالبة الكلية:

لا بَ حَـ

فيكذب نقيضها ع بَ حَـ (وهو المطلوب الاول)

وتصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل بَ حـ

فيكذب نقيضها س بَ حَـ (وهو المطلوب الثاني)

(وفي السالبة الجزئية):

المفروض صدق س ب حـ

والمدعى لا تصدق دائما س بَ حَـ (المطلوب الاول)

و لا تصدق دائما ع بَ حـ (المطلوب الثاني)

البرهان:

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان، ولما كان:

(**اولا**) نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص مطلقا. فتصدق اذن الموجبة الكلية:

كل بَ حَـ

فيكذب نقيضها س بَ حَـ (وهو المطلوب الاول)

و (**ثانيا**) نقيض الاعم يباين عين الاخص تباينا كليا، فتصدق اذن السالبة الكلية:

لا بَ حـ

فيكذب نقيضها ع بَ حـ (وهو المطلوب الثاني)

لوح نسب المحصورات

الاصل	كل ب ح	ع ب ح	لا ب ح	س ب ح
النقيض	س ب ح	لا ب ح	ع ب ح	كل ب ح
العكس المستوي	ع ح ب	ع ح ب	لا ح ب	
عكس النقيض الموافق	كل حَ بَ		س حَ بَ	س حَ بَ
عكس النقيض المخالف	لا حَ ب		ع حَ ب	ع حَ ب
نقض المحمول	لا ب ح	س ب حَ	كل ب حَ	ع ب حَ
نقض الطرفين	ع بَ ح		س بَ حَ	
نقض الموضوع	س بَ ح		ع بَ ح	

البديهة المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا (**النقيض والعكوس والنقض**) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل، أي النقيض والعكس والنقض، لأنه يستدل في النقض من صدق احدى القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس، ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكسا أو نقضا، أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل.

وسميناه مباشرا لأن انتقال الذهن الى المطلوب، أعني كذب القضية أو صدقها، انما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط، بلا توسط قضية أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر. وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه. وقد يسمى (**البديهية المنطقية**) فنقول:

من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئا واحداً الى كل من الشيئين المتساويين فان نسبة التساوي لا تتغير، فلو كان:

ب = حـ

وأضفت الى كل منهما عددا معينا مثل عدد (٤) لكان:

ب + ٤ = حـ + ٤

وكذلك اذا طرحت من كل منهما عددا معينا أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ٤ فان نسبة التساوي لا تتغير، فيكون:

ب - ٤ = حـ - ٤

و ب × ٤ = حـ × ٤

و ب ÷ ٤ = حـ ÷ ٤

وكذا لا تتغير النسبة لوكان ب أكبر من حـ أو أصغر منه فانه يكون

ب + ٤ اكبر من حـ + ٤ او اصغر منه

و ب - ٤ اكبر من حـ - ٤ أو اصغر منه وهكذا

ونظير ذلك نقول في القضية، فانه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على محمولها، فان نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فاذا صدق: كل انسان حيوان واضفت كلمة (رأس) الى طرفيها

صدق: كل (رأس) انسان (رأس) حيوان.

أو اضفت كلمة (يحب) مثلا

صدق: كل (من يحب) انسانا (يحب) حيوانا

واذا صدق: لا شيء من الحيوان بحجر

صدق: لا شيء من الحيوان (مستلقيا) بحجر (مستلقيا)

واذا صدق: بعض المعدن ليس بذهب

صدق: بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة) ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة الى قضية أخرى صادقة، بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا، بغير تغيير في كم القضية وكيفها، سواء كانت الكلمة مضافة أو حالا أو وصفا أو فعلا او اي شيء آخر من هذا القبيل.

البابُ الخامِس
الحُجّة وَهَيئة تأليفها
أو
مَباحثُ الاسْتِدلالِ

تصدير:

ان اسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له (**مباحث الحجة**)، أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل الى معرفة المجهول التصديقي. أما ما تقدم من الابواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرف، لان المعرف انما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

و (**الحجة**) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها الى مطلوب يستحصل بها وانما يسميت (**حجة**) لانه يحتج بها على الخصم لاثبات المطلوب، وتسمى (**دليلا**) لانها تدل على المطلوب، وتهيئتها وتأليفها لاجل الدلالة يسمى (**استدلالا**).

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء: ان القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة، والا لما انتهينا الى العلم بقضية أبدا، بل لا بد من الانتهاء الى قضايا بديهية ليس من شأنها ان تكون مطلوبة، وانما هي المبادىء للمطالب، وهي رأس المال للمتجر العلمي.

طرق الاستدلال- او اقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب؟ ومن ذا الذي لا يستنبط أن النوم يجم القوى، وأن الحجر يبتل بوضعه في الماء، وان السكينة تقطع الاجسام الطرية؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لانه يشبه في بعض صفاته كريما نعرفه، أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلما جربناه... وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم.

وفي الحقيقة ان هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها الى أنواع الحجة المعروفة التي نحن بصدد بيانها، ولكن على الاكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق. وقد تعجب لو قيل لك أن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولما كان الانسان- مع ذلك- يقع في كثير من الخطأ في أحكامه، او يتعذر عليه تحصيل مطلوبه، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج.

والطرق العلمية للاستدلال- عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه- هي ثلاثة أنواع رئيسة:

١- (القياس)، وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه. وهو العمدة في الطرق.

٢- (التمثيل)، وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما.

٣- (الاستقراء)، وهو ان يدرس الذهن عدة جزئيات، فيستنبط منها حكما عاما.

١ـ القياس

تعريفه:

عرفوا القياس بأنه: «قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر».

الشرح:-

١ـ **(القول)**: جنس. ومعناه المركب التام الخبري، فيعم القضية الواحدة والاكثر.

٢ـ **(مؤلف من قضايا... الى آخره)**: فصل. والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الاثنين، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر، لانه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.

٣ـ **(متى سلِّمت)**: من التسليم. وفيه اشارة الى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياه مسلمة فعلا، بل شرط كونه قياسا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها، فانه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها. واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط، دون الكذب، كما تقدم في العكس المستوي، لجواز كونه لازما أعم. ومنه يعرف: أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها، نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤ـ **(لزم عنه)**: يخرج به الاستقراء والتمثيل، لانهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لانهما أكثر ما يفيدان الظن، الاَّ بعض الاستقراء. وسيأتي.

٥ـ **(لذاته)**: يخرج به قياس المساواة. كما سيأتي في محله، فان قياس المساواة

انما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه، لا لذاته. مثل:

ب ـ يساوي حـ. و حـ يساوي د .. ينتج ب يساوي د

ولكن لا لذاته، بل لصدق المقدمة الخارجية وهي: مساوي المساوي مساو. ولذا لا ينتج مثل قولنا: ب نصف جـ. و جـ نصف د، لان نصف النصف ليس نصفا، بل ربعا.

الاصطلاحات العامة في القياس:

لا بد ـ اولا ـ من بيان المصطلحات العامة، عدا المصطلحات الخاصة بكل نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها. وهي:ـ

١ـ (صورة القياس). ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.

٢ـ (المقدمة). وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات تسمى أيضا (**مواد القياس**).

٣ـ (المطلوب). وهو: القول اللازم من القياس. ويسمى (**مطلوبا**) عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤ـ (النتيجة). وهي المطلوب عينه، ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

٥ـ (الحدود). وهي: الاجزاء الذاتية للمقدمة. ونعني بالاجزاء الذاتية الاجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فاذا فككنا وحللنا الحملية ـ مثلا الى أجزائها لا يبقى منها الا الموضوع والمحمول، دون النسبة، لان النسبة انما تقوم بالطرفين للربط بينهما، فاذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما. وأما السور والجهة فهما من شؤون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها. وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لا يبقى منها الا المقدم والتالي.

فالموضوع والمحمول أو المقدم والتالي هي الاجزاء الذاتية للمقدمات. وهي (**الحدود**) فيها.

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال، فنقول:

(١) شارب الخمر: فاسق.

(٢) وكل فاسق: ترد شهادته.

(٣). . شارب الخمر: ترد شهادته.

فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) الى شارب الخمر في القضية رقم (١). ونسبة ردّ الشهادة الى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة بين ردّ الشهادة والشارب في القضية رقم (٣).

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢)	:**مقدمة**
وشارب الخمر، وفاسق، وترد شهادته	:**حدود**
والقضية رقم (٣)	:**مطلوب ونتيجة**
والتأليف بين المقدمتين	**صورة القياس**

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامة .·. النقط الثلاث، ووضعناها قبل النتيجة. وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب وتقرأ (اذن). وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح.

أقسام القياس

بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى **(مواد القياس)**، وهيئة التأليف بينها تسمى **(صورة القياس)**، فالبحث عن القياس من نحوين:

(١) من جهة **(مادته)**، بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة، بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية او من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات او المخيلات أو غيرها مما سيأتي في بابه. ويسمى البحث فيها **(الصناعات الخمس)** الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي، فانه ينقسم القياس بالنظر الى ذلك الى: البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

(٢) من جهة **(صورته)**، بسبب اختلافها، مع قطع النظر عن شأن المادة. وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة. وهو ينقسم من هذه الجهة الى قسمين اقتراني واستثنائي، باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه.

(فالاول) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها، يسمى **(استثنائيا)**، لاشتماله على كلمة الاستثناء، نحو:

(١) ان كان محمد عالما، فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم.

(٣). فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١).

(١) لو كان فلان عادلا، فهو لا يعصي الله.

(٢) ولكنه قد عصى الله.

(٣) ∴ ما كان فلان عادلا.

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١).

(والثاني) وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها، **يسمى (اقترانيا)**، كالمثال المتقدم في أول البحث، فان النتيجة وهي «شارب الخمر ترد شهادته» غير مذكورة بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور، وانما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين، أعني الحدين، وهما (شارب الخمر، وترد شهادته)؛ فان كل واحد منها مذكور في مقدمة مستقلة

* * *

ثم الاقتراني قد يتألف من حمليات فقط، **فيسمى (حمليا)**. وقد يتألف من شرطيات فقط، أو شرطية وحملية، **فيسمى (شرطيا)** مثاله.

(١) كلما كان الماء جاريا، كان معتصما.

(٢) وكلما كان معتصما، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

(٣) ∴ كلما كان الماء جاريا، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

فمقدمتاه شرطيتان متصلتان.

مثال ثان: (١) الاسم كلمة.

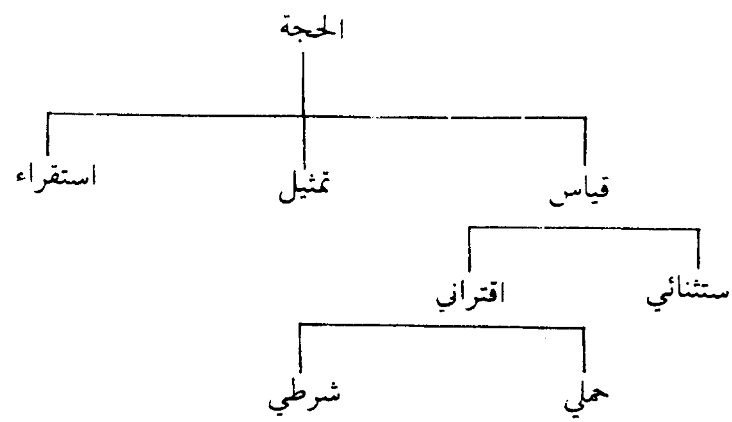
(٢) والكلمة اما مبنية أو معربة.

(٣) ∴ الاسم اما مبني أو معرب.

فالمقدمة رقم (١) حملية، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة.

ونحن نبحث اولا عن الاقترانيات الحملية، ثم الشرطية، ثم الاستثنائي.

خلاصة التقسيم:



الاقتراني الحملي

حدوده:

يجب ان يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين لينتجا المطلوب. ويجب أيضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة: حد متكرر مشترك بينهما، وحد يختص بالاولى، وحد بالثانية. والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين اذ يكون احدهما موضوعا لها والآخر محمولا، فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة، لتطبيق الحدود عليه، فنقول:

أ- **(فاسق)**: هو المتكرر المشترك الذي أعطى الربط بين:

ب- **(شارب الخمر)**، وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى، وبين:

ج- **(ترد شهادته)**، وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

تنتج المقدمتان: **(شارب الخمر ترد شهادته)**، بحذف الحد المشترك وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص[1].

أ- **(الحد الاوسط)** أو **(الوسط)** وهو الحد المشترك، لتوسطه بين رفيقيه في نسبة احدهما الى الآخر. ويسمى أيضا **(الحجة)** لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين. ويسمى أيضا **(الواسطة في الاثبات)**، لأن به يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف (م).

ب- **(الحد الاصغر)**، وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة. وتسمى

---

(١) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتراني بقسميه الحملي والشرطي. وكذا القواعد العامة الآتية.

لمقدمة المشتملة عليه (صغرى)، سواء كان هو موضوعا فيها أم محمولا. ونرمز له بحرف (ب).

ج- (الحد الاكبر)، وهو الذي يكون محمولا في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه (كبرى)، سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا. ونرمز له بحرف (حـ). والحدان معا يسميان (طرفين).

فاذا قلنا:

كل ب م

و: هنا كل م حـ

ينتج ∴ كل ب حـ بحذف المتكرر (م)

القواعد العامة للاقتراني:

للقياس الاقتراني- سواء كان حمليا أو شرطيا- قواعد عامة اساسية يجب توفرها فيه، ليكون منتجا، وفيه:

١- تكرر الحد الاوسط.

أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف، والا لما كان حدا اوسط متكررا، ولما وجد الارتباط بين الطرفين. وهذا بديهي.

مثلا اذا قيل: **(الحائط فيه فارة. وكل فارة لها اذنان).**

فانه لا ينتج. **(الحائط له اذنان).**

لأن الحد الذي يتخيل انه حد أوسط هنا لم يتكرر، فان المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة) فقط. ولأجل أن يكون منتجا فإما أن نقول في الكبرى **(وكل ما فيه فارة له اذنان)** ولكنها كاذبة. وأما ان نعتبر المتكرر كلمة **(فارة)** فقط. فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له اذنان)، وهي صادقة.

مثال ثان- اذا قيل: **(الذهب عين. وكل عين تدمع).**

فانه لا ينتج : **(الذهب يدمع).**

لان لفظ (عين) مشترك لفظي، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى، فلم يتكرر الحد الاوسط، ولم يتكرر الا اللفظ فقط.

٢- ايجاب احدى المقدمتين:

فلا انتاج من سالبتين، لان الوسط في السالبتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط بين الاصغر والأكبر، نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مباينا لأمرين وهما لا تباين بينهما، كالفرس المباين للانسان والناطق، وقد يكون مباينا لأمرين هما متباينان في أنفسهما كالفرس المباين للانسان والطائر، والانسان والطائر أيضا متباينان.

وعليه، فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباينتها للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان، فلا ينتج الايجاب ولا السلب. فاذا قلنا:

لا شيء من الانسان بفرس. لا شيء من الفرس بناطق

فانه لا ينتج السلب: **(لا شيء من الانسان بناطق)، لأن الطرفين متلاقيان.**

ولو ابـدلنا بالمقدمة الثانية قولنا:

لا شيء من الفرس بطائر

فانه لا ينتج الايجاب: **(كل انسان طائر)، لأن الطرفين متباينان.** ويجري هذا الكلام في كل سالبتين.

٣- كلية احدى المقدمتين:

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين، لان الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الاصغر والاكبر، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة، فلا يعلم في الجزئيتين ان البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الاصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الاكبر، أم غيره. وكلاهما جائز. ومعنى ذلك انا لا نعرف حال الطرفين الاصغر والاكبر أمتلاقيان أم متباينان، فلا ينتج الايجاب ولا السلب، كما نقول مثلا:

أولاـ بعض الإنسان حيوان. وبعض الحيوان فرس.

فانه لا ينتج الإيجاب: **(بعض الانسان فرس)**. واذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق.

فانه لا ينتج السلب: **(بعض الانسان ليس بناطق)**.

ثانياـ بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق.

فانه لا ينتج السلب: **(بعض الانسان ليس بناطق)**. واذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ليس بفرس

فانه لا ينتج الإيجاب: **(بعض الانسان فرس)**. وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو محمولا أو مختلفا.

٤ـ النتيجة تتبع أخس المقدمتين:

يعني اذا كانت احدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لان السلب أخس من الإيجاب. واذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لان الجزئية أخس من الكلية. وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

٥ـ لا انتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى:

ولا بد أن تفرض الصغرى كلية والا لاختل الشرط الثالث. ولا بد أن تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني.

فاذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى، فانه لا يعلم ان الاصغر والاكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط، لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الاصغر مع الاوسط هنا. والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والاكبر هنا، فيجوز ان يكون الاكبر خارج الأوسط مباينا للاصغر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز أن يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا:

لا شيء من الغراب بانسان، وبعض الانسان اسود

فانه لا ينتج السلب: **(بعض الغراب ليس بأسود)** ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا:

بعض الانسان ابيض

فانه لا ينتج الإيجاب: **(بعض الغراب أبيض)**.

وانت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو محمولا أو مختلفا، فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع.

الاشكال الاربعة

قلنا: ان القياس الاقتراني لا بد له من ثلاثة حدود: اوسط واصغر وأكبر. ونضيف عليه هنا، فنقول:

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف، ففي الحملي قد يكون موضوعا فيهما او محمولا فيهما، او موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى، أو بالعكس. فهذه اربع صور. وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلا). وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقدما.

فالشكل في اصطلاحهم - على هذا - هو «**القياس الاقتراني باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين**». ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الحملي، ثم نتبعه بالاقتراني الشرطي.

الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى. أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط، بين وضع احدهما مع الآخر في النتيجة: فكما يكون الاصغر موضوعا في النتيجة يكون موضوعا في الصغرى، وكما يكون الاكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى.

ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل اليها. فانه لأجل ان الاصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى، وان الأكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع، وبين الانتاج بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة، بخلاف البواقي ولذا جعلوه أول الاشكال. وبه يستدل على باقيها.

شروطه:

لهذا الشكل شرطان:

١- (**ايجاب الصغرى**)، اذ لو كانت سالبة، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبرى يلاقي الاصغر في خارج الاوسط أم لا، فيحتمل الأمران، فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا:

لا شيء من الحجر بنبات   وكل نبات نام

فانه لا ينتج الإيجاب: (**كل حجر نام**). ولو ابدلنا بالصغرى قولنا (**لا شيء من الانسان بنبات**).

فانه لا ينتج السلب: (**لا شيء من الانسان بنام**). أما اذا كانت الصغرى موجبة فان ما يقع على الأوسط في الكبرى لا بد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى.

٢- (**كلية الكبرى**)، لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الأصغر، فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الأصغر بتوسط الأوسط. وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع الى (**القاعدة الاولى**)، لأن الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر؛ كما نقول مثلا:

كل ماء سائل   وبعض السائل يلتهب بالنار

فانه لا ينتج (**بعض الماء يلتهب بالنار**)، لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء، وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار، وهو النفط مثلا. فلم يتكرر الاوسط في المعنى، وان تكرر لفظا.

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف، أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط (فعلية الصغرى). ولكنا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات، لأن ابحاثها المطولة تضيع علينا كثيرا مما يجب أن نعلمه. وليس فيها كبير فائدة لنا.

ضروبه:

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الاربع، فاذا اقترنت الصور الاربع في الصغرى مع الاربع في الكبرى. خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب اربعة في أربعة. وذلك في جميع الاشكال الاربعة.

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة اسماء: **(ضرب)** و **(اقتران)** و **(قرينة)**.

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج، فيسمى **(قياسا)**. وبعضها غير منتج، فيسمى **(عقيما)**. وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط. أما البواقي فكلها عقيمة، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب، وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في الاربع من الكبرى، والشرط الثاني تسقط به اربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى، فالباقي اربعة فقط.

وكل هذه الاربعة بينة الانتاج، ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات الاربع، فالمحصورات كلها تستخرج من أضرُب هذا الشكل. ولذا سمي **(كاملا)** و **(فاضلا)**. وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات في نتائجه: فالاول ما ينتج الموجبة الكلية، ثم ما ينتج السالبة الكلية، ثم ما ينتج الموجبة الجزئية، ثم ما ينتج السالبة الجزئية.

(الاول) من موجبتين كليتين، ينتج موجبة كلية.

كل ب م وكل م حـ ∴ كل ب حـ	مثاله	كل خمر مسكر وكل مسكر حرام ∴ كل خمر حرام

(**الثاني**) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج **سالبة كلية**.

كل ب م		كل خمر مسكر
و لا م حـ	مثاله	ولا شيء من المسكر بنافع
∴ لا ب حـ		∴ لا شيء من الخمر بنافع

(**الثالث**) من موجبة جزئية وموجبة كلية، ينتج موجبة جزئية.

ع ب م		بعض السائلين فقراء
وكل م حـ	مثاله	وكل فقير يستحق الصدقة
∴ ع ب حـ		بعض السائلين يستحق الصدقة

(**الرابع**) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج **سالبة جزئية**.

ع ب م		بعض السائلين اغنياء
و لا م حـ	مثاله	ولا غني يستحق الصدقة
∴ س ب حـ		بعض السائلين لا يستحق الصدقة

الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا، فيكون الاصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة، ولكن الاكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع، غير بين الانتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته. ولأجل أن الاصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول؛ كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى، لأن الموضوع أقرب الى الذهن.

شروطه:

للشكل الثاني شرطان أيضا: اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى.

(الاول) الاختلاف في الكيف، فاذا كانت احداهما موجبة كانت الاخرى سالبة، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف، لأن الطرفين الاصغر والاكبر قد يكونان متباينين، ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في ان يسلب عنهما شيء آخر، ثم قد يكونان متلاقيين ويشتركان ايضا في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الايجاب ولا السلب.

مثال ذلك:

الانسان والفرس متباينان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما، فنقول:

أـ كل انسان حيوان   وكل فرس حيوان
بـ لا شيء من الانسان بحجر   ولا شيء من الفرس بحجر

والحق في النتيجة فيهما السلب. ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق، فيكون الحق في النتيجة فيهما الايجاب.

أما اذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبرى على وجه لا يصح جمعهما على شيء واحد، وجب أن يكون المحكوم عليه في احداهما غير المحكوم عليه في الاخرى. فيتباين الطرفان الاصغر والاكبر، وتكون النسبة بينهما نسبة السلب، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما، تتبع أخس المقدمتين.

(الشرط الثاني) كلية الكبرى، لأنه لو كانت جزئية مع الاختلاف في الكيف لم يعلم حال الاصغر والاكبر متلاقيان أم متنافيان، لأن الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية اذا اختلفتا في الكيف لا تدلان إلا على المنافاة بين الاصغر وبعض الاكبر المذكور في الكبرى. ولا تدلان على المنافاة بين الاصغر والبعض الآخر من الاكبر الذي لم يذكر، كما لا تدلان على الملاقاة، فيحصل الاختلاف.

مثال ذلك:

كل مجتر ذو ظلف   وبعض الحيوان ليس بذي ظلف

فانه لا ينتج السلب: **(بعض المجتر ليس بحيوان)**. ولو أبدلنا بالاكبر كلمة طائر، فانه لا ينتج الايجاب: **(بعض المجتر طائر)**.

ضروبه:

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية، حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في السالبتين من الكبرى فهذه أربعة، وحاصل ضرب الموجبتين في الموجبتين، فهذه اربعة اخرى. والشرط الثاني تسقط به أربعة، وهي السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى، والموجبتان في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبرى.

فالباقي أربعة ضروب منتجة، كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول كما سترى:

(الضرب الاول) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج **سالبة كلية** مثاله:

كل مجتر ذو ظلف
ولا شيء من الطائر بذي ظلف
∴ لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوي، ثم ضم العكس الى نفس الصغرى، فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول، وينتج نفس النتيجة المطلوبة، فيقال باستعمال الرموز:

المفروض كل ب م . و لا حـ م
المدعى انه ينتج ∴ لا ب حـ

(البرهان): نعكس الكبرى بالعكس المستوي الى (لا م حـ) ونضمها الى الصغرى فيحدث:

كل ب م. و لا م حـ **(الضرب الثاني من الشكل الاول)**
ينتج ∴ لا ب حـ **(وهو المطلوب)**

(الثاني) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية مثاله:

لا شيء من الممكنات بدائم

وكل حق دائم

∴ لا شيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم يجعلها كبرى وكبرى الأصل صغرى لها، ثم بعكس النتيجة، فيقال:

المفروض لا ب م كل حـ م

المدعى ∴ لا ب حـ

البرهان:

اذا صدقت لا ب م

صدقت لا م ب (العكس المستوي)

فنضم هذا العكس الى كبرى الاصل بجعله كبرى لها فيكون:

كل حـ م و لا م ب (الضرب الثاني من الاول)

∴ لا حـ ب

وتنعكس الى لا ب حـ (وهو المطلوب)

(الثالث) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضة بذهب

∴ بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول، فيقال:

المفروض ع ب م و لا حـ م

المدعى ∴ س ب حـ

البرهان: اذا صدقت لا حـ م (الكبرى)

صدقت لا م حـ **(العكس المستوي)**

وبضمه الى الصغرى يحدث:

ع ب م . و لا م حـ **(الضرب الرابع من الاول)**

∴ س ب حـ **(وهو المطلوب)**

(الرابع) من سالبة جزئية وموجبة كلية، ينتج سالبة جزئية

مثاله: بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

∴ بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه **(بطريقة العكس)**[1] التي ذكرناها في الضروب الثلاثة، لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس. وعكس الكبرى جزئية، لا يلتئم منها ومن الصغرى قياس، لانه لا قياس من جزئيتين. فنفزع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة أخرى تسمى **(طريقة الخلف)**، فيقال:

المفروض س ب م. وكل حـ م

المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

لو لم تصدق س ب حـ **(النتيجة)**

لصدق نقيضها كل ب حـ

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الاصل، فيتألف قياس من الضرب الاول من الشكل الاول:

كل ب حـ. و كل حـ م

∴ كل ب م

فيكذب نقيض هذه النتيجة س ب م

(١) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث ان هذه الطريقة تسمى (طريقة الرد) لانه بالعكس يرد القياس الى الشكل الاول البديهي لينتج المطلوب.

وهو عين الصغرى المفروض صدقها

وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق س ب حـ (وهو المطلوب)

تمرين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا، فيكون الاكبر محمولا في الكبرى والنتيجة معا، ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع، وأبعد من الشكل الثاني. لأن الاختلاف كان في موضوع النتيجة الذي هو أقرب الى الذهن. وكان الاختلاف في الثاني في محمولها. ولأجل ان الاكبر فيه متحد الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان أقرب من الرابع.

شروطه:

لهذا الشكل شر ان أيضا: ايجاب الصغرى، وكلية احدى المقدمتين.

أما (**الاول**) فلانه لو كانت الصغرى سالبة. فلا نعلم حال الاكبر المحمول على الاوسط بالسلب أو الايجاب، أيلاقي الاصغر الخارج عن الاوسط أو يفارقه.

لأنه لو كانت الكبرى موجبة فان الاوسط يباين الاصغر ويلاقي الاكبر. وشيء واحد قد يلاقي ويباين شيئين متلاقيين أو شيئين متباينين، كالناطق يلاقي الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقيان ويلاقي الحيوان ويباين الشجر وهما متباينان.

ولو كانت الكبرى سالبة أيضا. فان الاوسط يباين الاصغر والاكبر معا. والشيء الواحد قد يباين شيئين متلاقيين وقد يباين شيئين متباينين، كالذهب المباين

للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويباين الشجر والحيوان وهما متباينان. فاذا قيل

أـ لا شيء من الناطق بفرس   وكل ناطق حيوان

فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

ب ـ لا شيء من الذهب بفرس   لا شيء من الذهب بحيوان

فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

وأما (الثاني) وهو كلية احدى المقدمتين، فلانه قد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد العامة للقياس انه لا ينتج من جزئيتين. وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص احدى المقدمتين.

ضروبه:

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط. لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأول. والشرط الثاني يسقط به ضربان: الجزئيتان الموجبتان، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة، فالباقي ستة يحتاج كل منها الى برهان. ونتائجها جميعا جزئية.

(الضرب الأول) من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية.

مثاله:

كل ذهب معدن
وكل ذهب غالي الثمن
بعض المعدن غالي الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمها الى كبرى الأصل، فيكون من ثالث الشكل الاول، لينتج المطلوب.

المفروض ـ   كل م ب   و كل م حـ
المدعى   ع ب حـ

البرهان:

اذا صدقت   كل م ب

صدقت   ع ب م   **(العكس المستوي)**

فنضم العكس الى كبرى الأصل ليكون

ع ب م   و كل م حـ   **(ثالث الأول)**

ع ب حـ   **(المطلوب)**

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون ب أعم من حـ ولو من وجه، كالمثال.

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.

مثاله:

كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضه

∴ بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول، فنقول:

المفروض   كل م ب   و لا م حـ

المدعى   ∴   س ب حـ

البرهان: نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها الى الكبرى فيحدث:

ع ب م   و لا م حـ   **(رابع الاول)**

∴   س ب حـ   **(المطلوب)**

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج **موجبة جزئية**.

مثاله:

بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

∴ بعض الابيض حيوان

البرهان: بعكس الصغرى كالاول، فنقول:

المفروض   ع م ب   و كل م حـ

المدعى   ∴   ع ب حـ

البرهان: نعكس الصغرى الى (ع ب م)، ونضمها الى الكبرى فيحدث:

ع ب م   و كل م حـ   **(ثالث الاول)**

ع ب حـ   **(المطلوب)**

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج **موجبة جزئية**

مثاله:

كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى، ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كبرى لها، ثم بعكس النتيجة، فنقول:

المفروض   كل م ب   و ع م حـ

المدعى   ∴   ع ب حـ

البرهان: نعكس الكبرى الى (ع حـ م) ونجعلها صغرى لصغرى الاصل فيحدث:

ع حـ م   كل م ب   **(ثالث الاول)**

ع حـ ب

وينعكس بالعكس المستوي الى ع ب حـ   **(المطلوب)**

(الخامس) من موجبة كلية وسالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية

مثاله:

كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

∴ بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس، لان السالبة الجزئية لا تنعكس؛ والموجبة الكلية تنعكس الى جزئية ولا قياس بين جزئيتين. فلذلك يبرهن عليه بالخلف؛ **فنقول:**

المفروض　　كل م ب　　و س م حـ

المدعى　　س ب حـ

البرهان: لولم تصدق　　س ب حـ

لصدق نقيضها　　كل ب حـ

نجعله كبرى لصغرى الاصل فيحدث:

كل م ب　　و كل ب حـ　　(الأول من الأول)

∴　　كل م حـ

س م ح　　وهو عين الكبرى الصادقة

فيكذب نقيضها

(**هذا خلف**) فيجب ان يصدق　　س ب حـ　　(المطلوب)

(**السادس**) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية

مثاله:

بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

∴ بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمه الى كبرى الاصل ليكون من رابع الشكل الاول، لينتج المطلوب.

المفروض　　ع م ب　　و لا م حـ

المدعى　　∴　　س ب حـ

البرهان: نعكس الصغرى الى (ع ب م)، فنضمه الى الكبرى ليحدث:

ع ب م　　و لام حـ　　(رابع الاول)

∴　　س ب حـ　　(المطلوب)

تنبيهات

طريقة الخلف:

١ـ ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامة البرهان عليه بطريقة الخلف. كضروب الثاني.

و (**الخلف**): استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب. ليستدل به على صدق المطلوب. وهو في الاشكال خاصة يؤخذ نقيض النتيجة المطلوب اثباتها. فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها. واذ فرض صدق النقيض يضم الى احدى المقدمتين المفروض صدقها. ليتألف من النقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول. فينتج ما يناقض المقدمة الاخرى الصادقة بالفرض. هذا خلف. فلا بد أن تكذب هذه النتيجة. وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب. فيثبت صدق المطلوب. وقد تقدمت امثلته.

وعلى الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه. وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض. ليلتئم من النقيض ومن المقدمة الضرب المنتج.

دليل الافتراض:

٢ـ وقد يستدل بدليل (**الافتراض**) على انتاج بعض الضروب الذي تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني. ولا بأس بشرحه تنويرا لافكار الطلاب. وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف. وله مراحل ثلاث:

الاولى ـ (**الفرض**)، وهو أن نفرض اسما خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية، فنفرضه حرف (**د**). لان في قولنا مثلا: (**بعض الحيوان ليس بانسان**) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الانسان عنه. مثل فرس وقرد وطائر ونحوها. فنصطلح على هذا الشيء المعين ونسميه (**د**)، ففي مثل القضية: (**بعض م ب**) يكون (**د**) عبارة أخرى عن قولنا (**بعض م**).

الثانية- **(استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض)**، فانه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعا:

١- قضية موجبة كلية، موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية، ففي المثال المتقدم تكون **(كل د م)** صادقة، لان (د) بعض م حسب الفرض، والاعم يحمل على جميع أفراد الاخص قطعا.

٢- قضية كلية: موجبة أو سالبة تبعا لكيف الجزئية، موضوعها الاسم المفروض (د)، ومحمولها محمول الجزئية، ففي المثال تكون **(كل د ب)** صادقة، لان (د) هو البعض الذي هو كله (ب). واذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون **(لا د ب)** صادقة، لان (د) هو البعض المسلوب عنه (ب).

الثالثة- **(الاقترانات المنتجة للمطلوب)**، لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا، فنستعملها في تأليف اقترانات نافعة منها ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها.

ولنجرب هذا الدليل بعد أن فهمنا مراحله، في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث، فنقول:

المفروض	كل م ب	و س م حـ	(الخامس من الثالث)
المدعى	∴	س ب حـ	

البرهان: بالافتراض

نفرض بعض م (**في السالبة الجزئية س م حـ**) الذي هو ليس حـ، انه (د)، فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل د م

(٢) لا د حـ

ثم ناخذ القضية رقم (١). ونجعلها صغرى لصغرى الاصل، فيحدث:

كل د م	و كل م ب	(اول الشكل الاول)
	كل د ب	

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم (٢)، **فيحدث**:

كل د ب	و لا د حـ	**(ثاني الشكل الثالث)**
∴	**س ب حـ**	**(وهو المطلوب)**

ولنجربه - ثانيا - في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني، فنقول: -

المفروض	س ب م	و كل حـ م
المدعى	∴	س ب حـ

البرهان: بالافتراض.

نفرض (**بعض ب**) الذي هو ليس م انه (د) وذلك في السالبة الجزئية (**س ب م**)، فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صغرى لكبرى الاصل، فيحدث:

لا د م	و كل حـ م	**(ثاني الشكل الثاني)**
∴	**لا د حـ**	

ثم نعكس القضية رقم (١) الى: ع ب د

ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صغرى فيحدث:

ع ب د	و لا د حـ	**(رابع الشكل الاول)**
∴	**س ب حـ**	**(وهو المطلوب)**

فرأيت انا استعملنا - في الاثناء - العكس المستوي للقضية رقم (١)، لانه لولاه لما استطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر عن الثاني. وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب الثالث من الثاني.

وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب التي تكون احدى مقدماتها جزئية، لزيادة التمرين.

الرد:

٣ـ ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد)، وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول: اما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع، واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي، ففي الشكل الثاني تعكس الكبرى في بعض ضروبه القابلة للعكس، وفي الثالث تعكس الصغرى في بعض ضروبه القابلة للعكس، كما سبق. . وفي بعض ضروبهما قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم نتمكن من العكس المستوي، حتى نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة المطلوبة.

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض التمرين.

الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولاً في الكبرى عكس الاول، فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الانتاج عن الذهن. ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولى.

شروطه:

يشترط في انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي تقدم ذكرها في القواعد العامة.

وهي: ألا يتألف من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من سالبة صغرى وجزئية كبرى. ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به:

١ـ ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية.

٢ـ كلية الصغرى اذا كانت المقدمتان موجبتين، فلو أن الصغرى كانت موجبة جزئية، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة، بل يجب أن تكون سالبة كلية.

ضروبه:

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط: لانه بالشرط الاول تسقط اربعة حاصل ضرب السالبتين في السالبتين. **وبالثاني تسقط ثلاثة:** الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب. **وبالثالث يسقط واحد** السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية. وبالرابع ضربان: السالبة الجزئية صغرى أوكبرى مع الموجبة الكلية. وبالخامس ضرب واحد: الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى.

فالباقي خمسة ضروب نقيم عليها البرهان:

(**الضرب الاول**)- من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية

مثاله:

كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

∴ بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد، بتبديل المقدمتين احداهما في مكان الاخرى. فيرتد الى الشكل الاول، ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب، فيقال

المفروض كل م ب و كل حـ م

∴ ع ب حـ

البرهان: بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث:

كل حـ م كل م ب **(الاول من الاول)**

∴ كل حـ ب

وينعكس الى ع ب حـ **(وهو المطلوب)**

وانما لا ينتج هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر، كالمثال.

(الثاني)- من موجبة كلية وموجبة جزئية، ينتج **موجبة جزئية**

مثاله: كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

∴ بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة، ولا ينتج كليا لجواز عموم الاصغر.

(الثالث)- من سالبة كلية وموجبة كلية، ينتج سالبة كلية

مثاله:

لا شيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

∴ لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضا بالرد بتبديل المقدمتين، ثم بعكس النتيجة.

(الرابع) من موجبة كلية وسالبة كلية. ينتج سالبة جزئية

مثاله:

كل سائل يتبخر

ولا شيء من الحديد بسائل

∴ بعض ما يتبخر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين، لأن الشكل الاول لا ينتج من صغرى سالبة. ولكن يبرهن بعكس المقدمتين، وتأليف قياس الشكل الاول من العكسين. لينتج المطلوب، فيقال:

المفروض	كل م ب	و لا حـ م
المدعى	∴	س ب حـ

البرهان: نعكس المقدمتين الى:

ع ب م	لا م حـ	**(رابع الاول)**
∴	س ب حـ	**(وهو المطلوب)**

الخامس- من موجبة جزئية وسالبة كلية. ينتج سالبة جزئية

مثاله :

بعض السائل يتبخر

لا شيء من الحديد بسائل

∴ بعض ما يتبخر ليس بحديد

وهذا أيضا لا يبرهن عليه بتبديل المقدمتين، لعين السبب، ويمكن أن يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق، بلا فرق.

تمرينات

١- برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض.

٢- برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف.

٣- برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة **(الرد)**، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى، لينتج المطلوب.

٤- برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة **(الرد)**. ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض الموافق، ليحصل المطلوب.

٥- برهن على الضرب الاول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة **(الرد)** ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين. وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوي في كل من الضربين لتصل الى المطلوب، ويتبع ذلك حسن التفاتك ومهارتك في موقع استعماله.

٦- جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة المحمول لكل من المقدمتين. واذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجة فبين السر في ذلك.

٧- برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت.

(يحسن بالطالب أن يضع بين يديه امثلة واقعية للضروب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمرينات، ليتضح له الامر بالمثال أكثر).

الاقتراني الشرطي

تعريفه وحدوده:

تقدم معنى القياس الاقتراني الحملي وحدوده. ولا يختلف عنه الاقتراني الشرطي إلا من جهة اشتماله على القضية الشرطية: أما بكلا مقدمتيه أو مقدمة واحدة، فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملي من جهة اشتماله على الاوسط والاصغر والاكبر، غاية الامر ان الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية، كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزءاً من المقدم أو التالي، وسيجيء.

فاذن يصح أن نعرفه بأنه: **(الاقتراني الذي كان بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية).**

أقسامه:

للاقتراني الشرطي تقسيمان:

١ـ **(تقسيمه من جهة مقدماته)**: فقد يتألف من متصلتين، أو منفصلتين، أو مختلفتين بالاتصال والانفصال، أو من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة. فهذه أقسام خمسة.

٢ـ **(تقسيمه باعتبار الحد الأوسط جزءاً تاما أو غير تام)**: فانه لما كانت الشرطية مؤلفة من طرفين. فالاشتراك بين قضيتين شرطيتين تارة في جزء تام أي في جميع المقدم او التالي في كل منهما، وأخرى في جزء غير تام أي في بعض المقدم او التالي في كل منهما. وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى. فهذه ثلاثة أقسام:

(الأول)- ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منهما، نحو: كلما كان الانسان عاقلا قنع بما يكفيه.

وكلما قنع بما يكفيه استغنى.

كلما كان الانسان عاقلا استغنى.

(الثاني) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام منهما، نحو:

اذا كان القرآن معجزة، **فالقرآن خالد**.

واذا كان الخلود معناه البقاء **فالخالد لا يتبدل**.

∴ اذا كان القرآن معجزة، فاذا كان الخلود معناه البقاء، فالقرآن لا يتبدل.

فلاحظ بدقة أن التالي من الصغرى **(فالقرآن خالد)** والتالي من الكبرى **(فالخالد لا يتبدل)**، يتألف منهما قياس اقتراني حملي من الشكل الاول، ينتج **(القرآن لا يتبدل)**.

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الكبرى، ثم نجعل هذه الشرطية تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى. وتكون هذه الشرطية الاخيرة هي **(النتيجة)** المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم اذا تألّف من متصلتين. ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم. ولا نذكر اقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجاري.

(الثالث) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احداهما غير تام من الاخرى. وانما نتصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتي شرحه وشرح شروطه. أما في الشرطيات المحضة فلا بد أن نفرض احدى الشرطيتين بسيطة والاخرى مركبة من حملية وشرطية بالاصل، ليكون الحد المشترك جزءاً تاما من الاولى وغير تام من الثانية، نحو:

اذا كانت النبوة من الله فاذا كان **محمد نبيا فلا يترك أمته سدى**.

واذا لم يترك أمته سدى وجب أن ينصب هاديا.

∴ اذا كانت النبوة من الله، فاذا كان محمدا نبيا وجب أن ينصب هاديا.

فلاحظ: ان تالي الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطي من القسم الاول، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام، فينتج على نحو الشكل الاول: (اذا كان محمد نبيا وجب أن ينصب هاديا)، ثم نجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى، فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من منصلتين. ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضة، للسبب المتقدم في القسم الثاني.

* * *

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما، وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية. ولما كانت هذه الاقسام موافقة للطبع الجاري، فنحن نتوسع في البحث عنها الى حد ما، فنقول: ينقسم ـ كما تقدم ـ الاقتراني الشرطي الى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات أو المختلفات، فنجعل البحث متسلسلا حسب هذه الاقسام:

١ ـ المؤلف من المتصلات

هذا النوع ـ اذا اشتركت مقدمتاه بجزء تام منهما ـ يلحق بالاقتراني الحملي حذو القذة بالقذة: من جهة تأليفه للاشكال الاربعة، ومن جهة شروطها في الكم والكيف، ومن جهة النتائج، وبيانها بالعكس والخلف والافتراض.

فلا حاجة الى التفصيل والتكرار. وانما على الطالب أن يغير الحملية بالشرطية المتصلة. نعم يشترط أن يتألف من لزوميتين. وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقترانات الشرطية المتصلة، لان الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج، نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية، وانما يتألف منها صورة قياس غير حقيقي.

٢ـ المؤلف من المنفصلات

تمهيد:

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب، فاذا اقترنت بمنفصلة أخرى تشترك معها في جزء تام أو غير تام، فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة، لان عناد شيء لأمرين لا يستلزم العناد بينهما انفسهما ولا يستلزم عدمه. وهذا نظير ما قلناه في السالبتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من أن مباينة شيء لأمرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه، فاذن لا انتاج بين منفصلتين، فلا قياس مؤلف من المنفصلات.

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نجمد على المنفصلتين على حالهما، ولكن المنفصلة تستلزم متصلة، فيمكن تحويلها اليها، فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة. واذا أردنا أن نصر على جعل النتيجة منفصلة، فان المتصلة أيضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها، فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد.

وعليه لا بد لنا اولا من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس، قبل البحث عن هذا النوع من القياس، فنقول:

تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة:

قد بينا في محله ان أقسام المنفصلة ثلاثة:

١ـ (**الحقيقية**) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر. لأن الحقيقية لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها، فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتفاء الآخر. ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر، لان الحقيقية أيضا تدل على استحالة الخلو من طرفيها فاذا ارتفع احدهما فهو يستلزم تحقق الآخر، فاذا صدق قولنا:

العدد اما زوج أو فرد (قضية حقيقية)

صدقت المتصلات الأربع:

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢- **(مانعة الجمع)** وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر، لأنها كالحقيقية في دلالتها على استحالة الجمع، ولا تدل على استحالة الخلو، فاذا صدق:

الشيء اما شجر أو حجر **(مانعة جمع)**

صدقت المتصلتان:

(١) اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

(٢) اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان:

(٣) اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

(٤) اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣- **(مانعة الخلو)** وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر، لانها كالحقيقية في دلالتها على استحالة الخلو، ولا تدل على استحالة الجمع، فاذا صدق:

زيد اما في الماء أو لا يغرق **(مانعة خلو)**

صدقت المتصلتان:

(٣) اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

(٤) اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان:

(١) اذا كان زيد في الماء فهو يغرق

(٢) اذ غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

أما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول الى متصلة سالبة جزئية: الحقيقية الى أربع على نحو الموجبة، وكل من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين على نحو الموجبة أيضا، فاذا قلنا على نحو الحقيقية:

ليس البتة اما أن يكون الاسم معربا أو مرفوعا

فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية:

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع
(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع
(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كليا في هذا المثال، فلو جعلنا المتصلة رقم (١) مثلا كلية هكذا:

ليس البتة اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

فانها كاذبة، لصدق نقيضها وهو:

قد يكون اذا كان الاسم معربا فهر ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان. وعلى الطالب ان يضع امثلة لهما.

تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو، المتفقتين معها في الكم والكيف، فيجوز تحويلها اليهما.

الاولى- (**مانعة الجمع**) تتألف من عين المقدم ونقيض التالي، لأن المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيضه قطعا، والا لاجتمع النقيضان أي التالي ونقيضه، فاذا صدق:

كلما غرق زيد فهو في الماء

صدقت

دائما اما زيد قد غرق أو ليس في الماء (**مانعة جمع**)

الثانية- (**مانعة الخلو**) تتألف من نقيض المقدم وعين التالي، بعكس الاولى، لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالي، فلا يخلو الامر من نقيض المقدم وعين التالي، والا لو خلا منهما بان يرتفعا معا (**وارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقيضه**) فمعناه أنه جاز اجتماع المقدم ونقيض التالي. وهذا خلف. ففي المثال المتقدم لا بد أن تصدق:

دائما اما زيد لم يغرق أو في الماء (**مانعة خلو**)

والسالبة تحمل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع، ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث، فنقول: لما كان المقدم والتالي في المنفصلة لا امتياز بينهما، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع، فايهما جعلتها الصغرى صح لك، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الأربعة.

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين. فينبغي أن تراعى صورة التأليف بين المتصلتين، وعلى أي شكل تكون الصورة، ولا بد من مراعاة شروط

ذلك الشكل الحادث، ولذا قد يضطر الى جعل احدى المقدمتين بالخصوص صغرى، ليأتلف شكل متوفرة فيه الشروط.

أما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير. والظاهر ان الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة الى متصلة، فيلاحظ أخذ النتيجة من المفصلتين رأسا، فذكر بعضهم أو اكثرهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقيتين. ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما ينتجان ولو كانت احداهما سالبة أو كلاهما مانعتي جمع او حقيقيتين. غير انه يجب أن تؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس، كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتي جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث. كما سيأتي مثاله. أما لو تألفا على غير هذا الشكل فانهما لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل.

وعليه فنستطيع أن نقول: لهذا النوع شرط واحد عام، وهو أن يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الأربعة حاويا على شروط ذلك الشكل. وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات اللازمة للمقدمتين، ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه.

طريقة أخذ النتيجة:

مما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع. ونحن حسب الفرض، انما نبحث عن خصوص القسم الاول منه، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما. فعلينا أن نتبع ما يأتي:

١ـ نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها. وقد تقدم أن الحقيقية تحول الى أربع متصلات وكلا من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين.

٢ـ نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الاخرى، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه

شروطه. وعلى الاكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من واحدة. ويكفينا أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب.

٣ـ نأخذ النتيجة متصلة، ونحولها ـ اذا شئنا ـ الى منفصلة لازمة لها اما مانعة جمع او مانعة خلو.

فمثلا لو كان القياس مؤلفا من حقيقيتين، نحول الاولى الى أربع متصلات والثانية الى أربع أيضا، فيحدث من مقارنة الاربع بالاربع ست عشرة صورة. وعند فحصها نجد ثماني منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا يتألف منها قياس. والثماني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقيتين، وبعضها الآخر الملازمة بين نقيضيهما، وذلك بمختلف الاشكال. وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه.

ولأجل التمرين نختبر بعض الأمثلة:

لو أن حاكما جيء له بمتهم في قتل، وعلى ثوبه بقعة حمراء، ادعى المتهم انها حبر، فأول شيء يصنعه الحاكم، لأجل التوصل الى ابطال دعوى المتهم أو تأييده، أن يقول:

هذه البقعة اما دم أو حبر **(مانعة جمع)**

وهي اما دم أو لا تزول بالغسل **(مانعة خلو)**

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين:

(١) كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر.

(٢) كلما كانت حبرا فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلو الى المتصلتين:

(٣) كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل.

(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم ١، ٢ بالمتصلتين رقم ٣، ٤ تحدث أربع صور: اثنتان منها لا يتكرر فيهما حد اوسط، وهما المؤلفتان من رقم ١، ٣ ومن رقم ٢، ٤.

أما المؤلفة من رقم ١، ٤ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ صغرى، فينتج ما يأتي:

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر.

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) الى المنفصلتين:

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع)

واما ألا تزول بالغسل أو ليست بحبر (مانعة خلو)

وأما المؤلفة من رقم ٢، ٣ فهي من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلي:

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين:

اما أن تكون البقعة حبرا واما أن تزول بالغسل (مانعة جمع)

واما ألا تكون حبرا او لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى. وليس الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم. وليس هذا ما يوجب الفرق في المنفصلة اذ لا تقدم طبعي بين جزءيها كما تقدم مراراً.

٣ـ المؤلف من المتصلة والمنفصلة

أصنافه:

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة، ونحن حسب الفرض انما نبحث عن القسم الأول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة، لان المتصلة اما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، فهذه أربعة. أما المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، اذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها.

شروطه وطريقة أخذ النتيجة:

لا يلتئم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة الا برد المنفصلة الى متصلة. فيتألف القياس حينئذ من متصلتين. فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وانتاجه، فان أمكن بارجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشروط فذاك، والا كان عقيما.

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة، وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة انما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسالبة الجزئية ليس لها موقع في الانتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث، المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية. وهذان الضربان نادران.

وعليه فالمنفصلة السالبة اذا أمكن- بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية- أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الأصل أحد الضربين المذكورين، فان القياس يكون منتجا، فليس هذا الشرط صحيحا على اطلاقه. مثلا اذا قلنا:

ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا أو فرسا **(مانعة خلو)**

وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فانهما لا ينتجان، لأنه اذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلا منتجا، اذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين:

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس.

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان.

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيهما حد أوسط، ولو قرنا المتصلة (٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع، ولا تنتج السالبة الجزئية فيهما.

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الاصلية قولنا:

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا.

فانها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع من الشكل الثاني، فينتج:
قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق.

٤ـ المؤلف من الحملية والمتصلة

اصنافه:

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة، كما تقدمت الاشارة اليه، فله قسم واحد لان جزء الحملية مفرد، وجزء الشرطية قضية بالاصل، فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما. وهذا واضح.

ولهذا النوع أربعة أصناف، لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها، فهذه أربعة. والقريب منها الى الطبع صنفان. وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة، سواء كانت صغرى أو كبرى.

طريقة أخذ النتيجة:

ولأخذ النتيجة في جميع هذه الأصناف الأربعة نتبع ما يلي:

١ـ أن نقارن الحملية مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة، فنؤلف منهما قياسا حمليا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل، لينتج (قضية حملية).

٢ـ نأخذ نتيجة التأليف السابق وهي الحملية الناتجة، فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك، لنؤلف منهما النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا، فيجعل أيضا مقدما أو تاليا، والطرف الثاني الحملية الناتجة من التأليف السابق.

مثاله:

كلما كان المعدن ذهبا، كان نادرا.
كل نادر ثمين.

∴ كلما كان المعدن ذهبا، كان ثمينا.

فقد ألفنا قياسا حمليا من تالي المتصلة ونفس الحملية أنتج من الشكل الاول (**كان المعدن ثمينا**). ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان:

لا أحد من الاحرار **بذليل**.

وكلما كانت الحكومة ظالمة، فكل موجود في البلد **ذليل**.

∴ كلما كانت الحكومة ظالمة، فلا أحد من الاحرار بموجود في البلد.

فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني (**لا أحد من الاحرار بموجود في البلد**)، جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصلة مقدمها مقدم المتصلة في الاصل، وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

الشروط:

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة، فلا نذكر منها الا شروط القريب الى الطبع منها، وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي المتصلة، سواء كانت صغرى أو كبرى، كما مثلنا لهما. وشرطهما:

أولا ـ أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملي.

ثانيا ـ أن تكون المتصلة موجبة، فلو كانت سالبة، فيجب أن تحول الى موجبة لازمة لها بنقض محمولها، أي تحول الى منقوضة المحمول. وحينئذ يتألف القياس الحملي من الحملية في الأصل ونقيض تالي المتصلة، مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه.

مثاله:

ليس البتة اذا كانت الدولة جائرة، فبعض الناس أحرار.

وكل سعيد حر.

فان المتصلة السالبة الكلية، تحول الى منقوضة محمولها موجبة كلية، هكذا:

كلما كانت الدولة جائرة، فلا شيء من الناس بأحرار.

وبضمها الى الحملية ينتج من الشكل الثاني، على نحو ما تقدم في أخذ النتيجة، هكذا:

كلما كانت الدولة جائرة، فلا شيء من الناس بسعداء.

(تنبيه)- لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصلة أهمية كبيرة في الاستدلال، لا سيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين. وليكن هذا على بالك، فانه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه.

٥- المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من المنفصلة. وقد تقدم وجهه.

غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها، وعلى التقديرين تقع الحملية اما صغرى أو كبرى، فهذه أربعة أصناف.

مثاله:

١- الثلاثة عدد.

٢- العدد اما زوج أو فرد.

٣- . . الثلاثة أما زوج او فرد.

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة، لأن المنفصلة في المثال بتقدير (دائما اما العدد زوج واما العدد فرد).

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة معا.

أما اخذ النتيجة في المثال فقد رأيت انا اسقطنا الحد المشترك، وهو كلمة (عدد)، وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضا. وهو على منهاج الشكل الاول في الحملي.

وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع. ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمة

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها، نظرا الى كثرة فائدتها والحاجة اليها فان اكثر البراهين العلمية تبتني على الاقترانات الشرطية. وان كنا تركنا كثيرا من الابحاث التي لا يسعها هذا المختصر، واقتصرنا على أهم الاقسام التي هي اشد علوقا بالطبع.

القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه:

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه؛ وهو من الاقيسة الكاملة؛ أي التي لا يتوقف الانتاج فيها على مقدمة أخرى، كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع.

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو نقيضها، فهنا نقول: يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها، لأنه حينئذ يكون الانتاج مصادرة على المطلوب. فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها انها مذكورة على أنها جزء من مقدمة.

ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لأنها تتألف من قضيتين بالاصل. فيجب أن تكون- على هذا- احدى مقدمتي هذا القياس شرطية. أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من اجلها سمي القياس استثنائيا. والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه على ما سيأتي تفصيله.

تقسيمه:

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصالي والانفصالي.

شروطه:

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور:

١ـ كلية احدى المقدمتين، فلا ينتج من جزئيتين.

٢ـ ألا تكون الشرطية اتفاقية.

٣ـ ايجاب الشرطية. ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول الى موجبة لازمة لها، فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الانتاج، ونحن نذكرهما بالتفصيل:

حكم الاتصالي

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان.

١ـ استثناء عين المقدم لينتج عين التالي، لأنه اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعا، سواء أكان اللازم أعم ام مساويا. ولكن لو استثنى عين التالي فانه لا يجب أن ينتج عين المقدم، لجواز أن يكون اللازم أعم. وثبوت الاعم لا يلزم منه ثبوت الاخص.

مثاله:

كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء جار.

∴ فهو معتصم.

فلو قلنا: (لكنه معتصم) فانه لا ينتج (فهو جار)، لجواز أن يكون معتصما وهو راكد كثير.

٢ـ استثناء نقيض التالي، لينتج نقيض المقدم. لأنه اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا، حتى لو كان اللازم أعم، ولكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي، لجواز أن يكون اللازم أعم. وسلب الأخص لا يستلزم سلب الاعم، لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الاعم.

مثاله:

كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء ليس بمعتصم.

∴ فهو ليس بجار.

فلو قلنا: (لكنه ليس بجار) فانه لا ينتج (ليس بمعتصم) لجواز الاّ يكون جاريا، وهو معتصم لأنهٔ كثير

حكم الانفصالي

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق:

١ـ اذا كانت الشرطية (حقيقية) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الاخر، فاذا قلت:

العدد اما زوج أو فرد.

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا:

أـ لكن هذا العدد زوج	ينتج	فهو ليس بفرد
ب ـ لكن هذا العدد فرد	ينتج	فهو ليس بزوج
جـ لكن هذا العدد ليس بزوج	ينتج	فهو فرد
د ـ لكن هذا العدد ليس بفرد	ينتج	فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه. هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزءين. وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر، مثل (**الكلمة اما اسم أو فعل او حرف**) فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلا (**لكنها اسم**) فانه ينتج حمليات بعدد الاجزاء الباقية فتقول: (**فهي ليست فعلا، وليست حرفا**).

واذا استثنيت نقيض أحدها فقلت مثلا: (**لكنها ليست اسما**) فانه ينتج منفصلة من أعيان الاجزاء الباقية، فتقول: (**فهذه الكلمة اما فعل أو حرف**). وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر، فتستثنى عين أحد اجزائها او نقيضه، لينحصر في جزء معين.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت اجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الامر. وقد تسمى هذه

الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم، أو برهان الاستقصاء، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الاول. وهذه الطريقة نافعة كثيرا في المناظرة والجدل.

٢ـ اذا كانت الشرطية (**مانعة خلو**)، فان استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر. ولا ينتج استثناء عين أحدهما نقيض الآخر لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

٣ـ اذا كانت الشرطية (**مانعة جمع**)، فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر. ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر، لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر. وهذا وما قبله واضح.

خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمر أو الضمير:

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لا نشعر بها. ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس: فقد نحذف احدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة، كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات. ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة.

والقياس الذي تحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى **(القياس المضمر)** وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميرا) كما اذا قلت **(هذا انسان لانه ناطق)**. وأصله هو.

هذا ناطق	(صغرى)
وكل ناطق انسان	(كبرى)
∴ فهذا انسان	(نتيجة)

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة.

وقد تقول (**هذا انسان لأن كل ناطق انسان**) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة.

وقد تقول (**هذا ناطق لأن كل ناطق انسان**) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة، لأنها معلومة. وقس على ذلك ما يمر عليك.

كسب المقدمات بالتحليل:

أظنكم تتذكرون انا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة أدوار لأجل

ان يتوصل الى المجهول. وقلنا ان الادوار الثلاثة الاخيرة منها هي (**الفكر**) وقد طبقنا هذه الادوار على كسب التعريف في آخر الجزء الاول. والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس. فلنذكر تلك الادوار الخمسة لنوضحها.

١- (**مواجهة المشكل**). ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق الى حله. ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه.

٢- (**معرفة نوع المشكل**). والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة انه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، موجبة أو سالبة معدولة أو محصلة موجهة او غير موجهة وهكذا. ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف او اي القواعد والنظريات. ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات والا لوقف في مكانه وارتطم ببحر من المعلومات لا تزيده الا جهلا فيتلبد ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل. فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير؛ وهو من مقدماته لا منه نفسه.

٣- (**حركة العقل من المشكل الى المعلومات**). وهذا أول ادوار الفكر وحركاته، فان الانسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفزع فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل. فهذا الفزع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم، وهو مبدأ التفكير، فلذا كان أول أدوار الفكر.

٤- (**حركة العقل بين المعلومات**). وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الادوار والحركات وأشقها، وبه يمتاز المفكرون وعنده تزل الاقدام ويتورط المغرور فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم. وليس هناك

قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميها **(التحليل)** ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول:

اذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن حملية فاذا أردنا حله من طريق الاقتراني الحملي نتبع ما يلي:

أولاـ نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة.

ثانياـ ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضاً عاماً. ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه: فتحصل عندنا عدة قضايا حملية ايجابية وسلبية.

ثالثاـ ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات. فنلائم بين القضايا التي فيها الحد الاصغر يكون موضوعا أو محمولا من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الاكبر يكون موضوعا أو محمولا من جهة أخرى، فاذا استطعنا أن نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل الى المطلوب والا فعلينا أن نلتمس طريقا آخر

وهذه الطريقة عينا تتبع اذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية اذا لم نختر ارجاع الشرطية الى حملية لازمه لها.

واذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي نتبع ما يلي:

أولاـ نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه.

ثانيا- ثم نفحص عن كل ما يعاند نقيضه صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط.

ثالثا- ثم نؤلف من الفحص الاول قضايا متصلة اذا وجدنا ما يؤلفها ونستثني عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا المؤلفة فايهما يصح، يتألف به قياس استثنائي اتصالي ننتقل منه الى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثني عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثني نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأيها يصح، يتألف به قياس استثنائي انفصالي ننتقل منه الى المطلوب.

٥- **(حركة العقل من المعلومات الى المجهول)** وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج فانه لا بد أن ينتقل منه الى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.

القياسات المركبة

تمهيد وتعريف:

لا بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل الى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر، والا لتسلسل التحليل الى غير النهاية، فيستحيل تحصيل المطلوب. والانتهاء الى البديهيات على نحوين: تارة ينتهي التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف، ونحصل المطلوب منهما، فيتألف منهما قياس يسمى **(بالقياس البسيط)**، لانه قد حصل المطلوب به وحده. وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن أنواعها واقسامها.

وأخرى ينتهي التحليل من أول الامر الى مقدمتين احداهما كسبية أو كلاهما كسبيتان، فلا يقف الكسب عندهما حينئذ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوبا آخر لا بد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحصيله، فنلتجىء الى تأليف قياس آخر تكون نتيجة نفس الكسبية، أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول. ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين.

ثم ان هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحصيل مقدمة القياس الاول أو مقدمتيه ان كانت كلها بديهية وقف عليها الكسب، وان كانت بعضها أو كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بعددها. . . وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بديهية لا تحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمى **(القياس المركب)**، لأنه يتركب من قياسين أو أكثر.

فالقياس المركب اذن هو: «**ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد**».

وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبة، فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة لمطلوب واحد، فيظنها من لا خبرة له انها قياس واحد، وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناسقة على النحو الذي قدمناه، وانما حذفت منه النتائج المتوسطة، أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضمر) الذي تقدم شرحه. وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنة ودربة.

اقسام القياس المركب:

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول:

١ـ (**الموصول**)، وهو الذي لا تطوى فيه النتائج؛ بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر، كقولك:

أـ كل شاعر حساس

ب ـ وكل حساس يتألم

∴ كل شاعر يتألم.

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الأصلي الذي سقت لأجله القياس المتقدم، فنقول من رأس:

أـ كل شاعر يتألم

ب ـ وكل من يتألم قوي العاطفة

∴ كل شاعر قوي العاطفة.

٢ـ (**المفصول**)، وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر كما تقول في المثال المتقدم:

أـ كل شاعر حساس.

ب ـ وكل حساس يتألم.

ج ـ وكل من يتألم قوي العاطفة.

∴ كل شاعر قوي العاطفة.

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول. والمفصول أكثر استعمالا في العلوم عتمادا على وضوح النتائج المتوسطة فيحذفونها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويرا للاذهان. منها:

قياس الخلف

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين: مرة في أول تنبيهات الشكل الثالث وسميناه (**طريقة الخلف**) وشرحناه هناك بعض الشرح. وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث. ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراني الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية اذ قلنا إن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطي من هذا القسم. ومن الخير للطالب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيلات الآتية.

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة. فيحتال الى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقيضين لا يكذبان معا. وابطال النقيض لاثبات المطلوب هو المسمى (**بقياس الخلف**)، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبيهات الشكل الثالث الى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر. ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بانه:

«**قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه**».

أما انه قياس مركب فلأنه يتألف من قياسين: اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي.

كيفيته:

اذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه، فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق، ولنختر منها للمثال (**الضرب الرابع من الشكل الثاني**)، فنقول:

المفروض صدق　　１ـ س ب م　　و ٢ـ كل حـ م

المدعى صدق النتيجة: س ب حـ

و (**خلاصة البرهان**) بالخلف أن نقول: لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف، فيجب ان يكون المطلوب صادقا. وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزوم الخلف. ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيا وتاليها نقيض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق.

و (**تفصيل البرهان**) بالخلف نتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اخترناه.

١- نأخذ نقيض المطلوب (**كل ب حـ**) ونضمه الى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبرى وهي (**كل حـ م**) فيتألف منها قياس من الشكل الاول.

كل ب حـ ، كل حـ م

ينتج كل ب م

٢- ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة الصدق وهي (**س ب م**) فنجد انهما نقيضان: فأما ان تكذب (**س ب م**) والمفروض صدقها. هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها، واما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي (**كل ب م**). وهذا هو المتعين.

٣- ثم نقول حينئذ: لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئا من كذب احدى المقدمتين، لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق، فلا بد ان يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي (**نقيض المطلوب**) كل ب حـ، فيثبت المطلوب (**س ب حـ**).

٤- وبالاخير يوضع الاستدلال هكذا:

أ- من قياس اقتراني شرطي.

(١) الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب حـ فكل ب حـ)

(٢) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا (كل حـ م)

فينتج حسبما ذكرناه في أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي:

(لو لم يصدق س ب حـ فكل ب م).

ب- من قياس استثنائي.

(١) الصغرى نتيجة الشرطي السابق وهى:

لو لم يصدق س ب حـ فكل ب م.

(٢) الكبرى قولنا: و **(لكن كل ب م كاذبة)**

لانه نقيضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض

فينتج: «يجب أن يكون (س ب حـ) صادقا» وهو المطلوب

قياس المساواة

من القياسات المشكلة التي يمكن ارجاعها الى القياس المركب **(قياس المساواة)** وانما سمي قياس المساواة لأن الأصل فيه المثال المعروف **(أ مساو لب وب مساو لج ينتج أ مساو لج)**. والا فهو قد يشتمل على المماثلة والمشابهة ونحوهما كقولهم: الانسان من نطفة والنطفة من العناصر، فالانسان من العناصر. وكقولهم: الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان، فالجسم جزء من الانسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهي نحو مساوي المساوي مساو، وجزء الجزء جزء، والمماثل للمماثل مماثل... وهكذا. ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو: **(الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية)**، فانه لا ينتج: الاثنان نصف الثمانية. لأن نصف النصف ليس نصفا.

تحليل هذا القياس:

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج، اذ لا شركة فيه

في تمام الوسط، لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الأولى وهو (مساو لب)، فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس منتظم يضم تلك المقدمة الخارجية المحذوفة الى مقدمتيه ليصير على هيئة القياس. وفي بادىء النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية، فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات في تمام الوسط، وانه من أي انواع القياس ولذا عد عسر الانحلال الى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة، وبعضهم عده من المركبة.

والأصح أن نعده من المركبات، فنقول انه مركب من قياسين.

(القياس الأول):- صغراه- المقدمة الأولى **(أ مساو لب)**

وكبراه- **(كل مساو لب مساو لمساوي ج)**

«وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي **(ب مساو لج)** لأنه بحسبها يكون **(ما يساوي ج)** عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت: كل ما يساوي ب يساوي ب، تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة **(ما يساوي ج)** بحرف (ب) فنقول مكانها **(مساو لب مساو لمساوي ج)**. وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول الحملي والأوسط فيه: مساو لب».

فينتج **(أ مساو لمساوي ج)**

(القياس الثاني):- صغراه- النتيجة السابقة من الأول **(أ مساو لمساوي ج)**.

وكبراه- المقدمة الخارجية المذكورة وهي **(المساوي لمساوي ج مساو لج)** فينتظم قياسا من الشكل الأول الحملي أيضا والأوسط فيه **(مساو لمساوي ج)**.

فينتج أ مساو لج **(وهو المطلوب)**

٢ـ الاستقراء

تعريفه:

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو «**أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما**» كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ، فنستنبط منها قاعدة عامة، وهي: ان كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة، لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون الا بعد فحص الجزئيات واستقرائها فاذا وجدناها متحدة في الحكم نلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي. فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام، وعكسه القياس، وهو الاستدلال بالعام على الخاص، لأن القياس لا بد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.

أقسامه:

والاستقراء على قسمين تام وناقص لأنه اما ان يتصفح فيها حال الجزئيات بأسرها أو بعضها.

والأول (**التام**)، وهو يفيد اليقين. وقيل بأنه يرجع الى القياس المقسم[1] المستعمل في البراهين، كقولنا: كل شكل اما كروي واما مضلع وكل كروي متناه وكل مضلع متناه، فينتج (**كل شكل متناه**).

---

(١) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ولكن له حمليات بعدد اجزاء المنفصلة، ولا تحول فيه المنفصلة الى متصلة بل تبقى على حالها، وبشبه ان ينحل الى عدة قياسات حملية بعدد اجزاء المنفصلة.

والثاني- (الناقص) وهو الا يفحص المستقري الا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ، بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه. وقالوا انه لا يفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم، كما قيل ان التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

شبهة مستعصية

ان القياس الذي هو العمدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال، فان الاساس فيه لا محالة هو الاستقراء، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لا تحصل لنا الا بطريق فحص جزئياتها.

ولا شك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد، فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها.

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التي نعتمد عليها لتحصيل الاقيسة ظنية، فيلزم أن تكون اكثر اقيستنا ظنية وأكثر أدلتنا غير برهانية في جميع العلوم والفنون. وهذا ما لا يتوهمه أحد.

فهل يمكن أن ندعي ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني، فنخالف جميع المنطقيين الاقدمين. ربما تكون هذه الدعوى قريبة الى القبول، اذ نجد انا نتيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها، كحكمنا قطعا بأن الكل أعظم من الجزء، مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما هو جزء، وكحكمنا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين وكل أربعة، وكحكمنا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان... وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهية فضلا عن النظرية.

حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء:

-١- أن يبنى على صرف المشاهدة فقط، فاذا شاهد بعض الجزئيات أو اكثرها

أن لها وصفا واحدا، استنبط ان هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات كمثال استقراء بعض الحيوانات انها تحرك فكها الاسفل عند المضغ. ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقيين القدماء في بحثهم.

-٢- أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضا. بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف انما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعلة أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل ان العلة لا يتخلف عنها معلولها أبدا. فيجزم المشاهد المستقري حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وان لم يشاهدها. كما اذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال فبحث عن علة هذا التأثير وحلل ذلك الشيء الى عناصره، فعرف تأثيرها في الجسم الاسهال في الاحوال الاعتيادية، فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الاثر دائما.

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع، وليست هذه الاحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية، كحكمنا بأن الماء ينحدر من المكان العالي، فانا لا نشك فيه مع انا لم نشاهد من جزئياته الا أقل القليل، وما ذلك الا لأنا عرفنا السر في هذا الانحدار. نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه انه علة وان للوصف علة أخرى فلا بد أن يتغير حكمه وعلمه.

-٣- أن يبنى على بديهة العقل، كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فان تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم. وليس هذا في الحقيقة استقراء لأنه لا يتوقف على المشاهدة، فان تصور الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

-٤- أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات، كما اذا اختبرنا بعض جزئيات نوع من الثمر فعلمنا بأنه لذيذ الطعم مثلا فانا نحكم حكما قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف، وكما اذا برهنا مثلا على أن مثلثا معينا تساوي زواياه

قائمتين فانا نجزم جزما قاطعا بأن كل مثلث هكذا، فيكفي فيه فحص جزئي واحد، وما ذلك الا لأن الجزئيات متماثلة متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين الا اذا كان مبنيا على المشاهدة المجردة، ويسمى القسم الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (**بطريق الاستنباط**) أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.

٣- التمثيل

تعريفه:

هذا ثالث انواع الحجة وبه تنتهي مباحث **(الباب الخامس)**. والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو «**أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما**». وبعبارة أخرى هو: «**اثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له**».

و **(التمثيل)** هو المسمى في عرف الفقهاء **(بالقياس)** الذي يجعله أهل السنة من أدلة الاحكام الشرعية. والإمامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محقا للدين وتضييعا للشريعة.

مثاله: اذا ثبت عندنا ان النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة، فلنا أن نستنبط ان النبيذ أيضا حرام او على الاقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار.

اركانه:

وللتمثيل أربعة أركان:

١- **(الأصل)** وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في المثال.

٢- **(الفرع)** وهو الجزئي الثاني المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ في المثال.

٣- **(الجامع)** وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع. كالاسكار في المثال.

٤- **(الحكم)** المعلوم ثبوته في الأصل والمراد اثباته للفرع، كالحرمة في المثال.

فاذا توفرت هذه الاركان انعقد التمثيل، فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو

فاقدا للجامع المشترك لا يحصل التمثيل. وهذا واضح.

قيمته العلمية:

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي لا تفيد الا الاحتمال. لأنه لا يلزم من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور ان يتشابها من جميع الوجوه، فاذا رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في طوله او في ملامحه أو في بعض عاداته وكان أحدهما مجرما قطعا فانه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضا، لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الافعال.

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظنا. والقيافة من هذا الباب، فانا قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لأنا كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيرا في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريرا. ولكن كل ذلك لا يغني عن الحق شيئا.

غير انه يمكن أن نعلم ان (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم في الأصل، وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع لوجود علته التامة فيه، لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة. ولكن الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم. لأنه يحتاج الى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الأمور الطبيعية. والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقا، بل هو نفسه.

اما اثبات أن الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم في المسائل الشرعية، فليس لنا طريق اليه الا من ناحية الشارع نفسه، ولذا لو كانت العلة منصوصا عليها من الشارع فانه لا خلاف بين الفقهاء جميعا في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع، كقوله عليه السلام. «ماء البئر واسع لا يفسده شيء. . . لأن له مادة»، فانه يستنبط منه ان كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء

وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد لليقين، اذ يكون فيه الجامع حدا أوسط والفرع حدا أصغر والحكم حدا أكبر، فنقول في مثال الماء:

١ـ ماء الحمام له مادة.

٢ـ وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (**بمقتضى التعليل في الحديث**).

ينتج ماء الحمام واسع لا يفسده شيء.

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم.

تمرينات
على الاقيسة

١- استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحرارة والبرودة ومستقيما ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله. والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه.

٢- استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم، فبين نوع هذا الاستدلال ونظمه.

٣- المروي ان العلماء ورثة الانبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والاخلاق، فهل هذا استدلال منطقي؟ وبين نوعه.

٤- استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال: «لا شك في أنا نحكم حكما ايجابيا على بعض الاشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغاير اجتماع الضدين. والموجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب. مع العلم ان قوله: «ولما لم يكن هذا الوجود.. الخ» عبارة عن قياس استثنائي.

٥- واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له، فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا.

٦- ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله «صاحب الحجة البرهانية لا يغلب» لأنه «كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». واذا كانت القضية الاولى شرطية على هذه الصورة: «اذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا

يغلب» فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ.

٧- ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه: «انما يخشى الله من عباده العلماء» ولكن «لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

٨- ما الشكل الذي ينتج جميع المحصورات الاربع.

٩- افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الا جزئية.

١٠- في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجا.

١١- اذا كانت احدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كلية.

١٢- اذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا؟

١٣- كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: «الانسان اما عالم أو جاهل» حقيقية. و «الانسان اما جاهل أو سعيد» مانعة خلو.

١٤- هل يمكن أن نؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياسا منتجا: «اما ان يسعى الطالب اولا ينجح في الامتحان» مانعة خلو. و «الطالب اما أن يسعى أو يتهاون» مانعة جمع.

١٥- جاء سائل الى شخص وألحّ بالطلب كثيرا فاستنتج المسؤول من إلحاحه انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه؟

١٦ - البراهين في قاعدة نقض المحمول (من صفحة ١٨٦ الى ١٩٠) الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب.

١٧- حاول أن تطبق أيضا البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس.

١٨- البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية (صفحة ١٨٦) يمكن إرجاعه الى قياس المساواة والى قياس شرطي من متصلتين، فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره.

انتهى الجزء الثاني

المنطق

بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمّد رضا المظفر

الجزء الثالث
الصناعات الخمس

البابُ السادِس

الصّناعات الخمس

تمهيد:

تقدم أن للقياس مادة وصورة. والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين. وما تقدم في **(الباب الخامس)** كان بحثا عنه من جهة صورته، أي هيئة تأليفه، على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته **(أي مواده)** مسلمة صادقة كان منتجا لا محالة، أي كانت نتيجته صادقة تبعا لصدق مقدماتها. ومعنى ذلك أن القياس اذا احتفظ بشروط الهيئة فان مقدماته لو فرض صدقها فان صدقها يستلزم صدق النتيجة.

ولا يبحث هناك عما اذا كانت المقدمات صادقة في أنفسها ام لا، بل انما يبحث عن الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة، على تقدير فرض صدق المقدمات.

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة مادته. والمقصود من المادة مقدماته في انفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها بعضها مع بعض. وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتسليم بصدقها وعدمها، وان كانت صورة القياس واحدة لا تختلف: فقد تكون القضية التي تقع مقدمة مصدقا بها وقد لا تكون. والمصدَّق بها قد تكون يقينية وقد تكون غير يقينية، على التفصيل الذي سيأتي.

وبحسب اختلاف المقدمات، وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج، وبحسب اغراض تأليفها، ينقسم القياس الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. والبحث عن هذه الاقسام الخمسة أو استعمالها هي **(الصنعات الخمس)**. فيقال

مثلا: صناعة البرهان. صناعة الجدل. . . وهكذا

وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة نذكر من باب المقدمه انواع القضايا المستعملة في القياس وأقسامها. او فقل حسب الاصطلاح العلمي (مبادىء الاقيسة). ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول:

المقدمة
في مبادىء الاقيسة

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس: أنه لا يجب في كل قضية أن تطلب بدليل وحجة، بل لا بد من الانتهاء في الطلب الى قضايا مستغنية عن البيان واقامة الحجة.

والسر في ذلك ان مواد الاقيسة سواء كانت يقينية او غير يقينية إما أن تكون فى حد نفسها مستغنية عن البيان واقامة الحجة، بمعنى انه ليس من شانها ان تكون مطلوبة بحجة، وإما ان تكون محتاجة الى البيان. ثم هذه الاخيرة المحتاجة لا بد أن ينتهي طلبها الى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان والاَّ لزم التسلسل في الطلب الى غير النهاية. أو نقول: انه يلزم من ذلك الا ينتهي الانسان الى علم أبدا، ويبقى في جهل الى آخر الآباد. والوجدان يشهد على فساد ذلك.

وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى **(مبادىءالمطالب)** او **(مبادىء الاقيسة)**. وهي ثمانية اصناف: يقينيات، ومظنونات، ومشهورت، ووهميات، ومسلمات، ومقبولات، ومشبهات، ومخيلات. ونذكرها الآن بالتفصيل:

١ـ اليقينيات

تقدم في أول الجـزء الاول ان لليقيـن معنييـن: اليقين بالمعنى الأعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض لا عن تقليد. والمقصود باليقين هنا هو هذا المعنى الاخير، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان كان معه جزم.

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقوم من عنصرين: **(الاول)** أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثانـ اما بالفعل او بالقوة القريبة من الفعلـ أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه. وهذا الاعتقاد الثاني هو المقوم لكون الاعتقاد جازما أي اليقين بالمعنى الاعم. و (الثاني) ان يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله. وإنما يكون كذلك إذا كان مسببا عن علته الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها. وبهذا يفترق عن التقليد لأنه ان كان معه اعتقاد ثان فان هذا الاعتقاد يمكن زواله لأنه ليس عن علة توجبه بنفسه، بل انما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإيمانا بقوله فيمكن فرض زواله، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للأول واجبة في نفس الامر.

ولإجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضرا لدى العقل او غائبا يحتاج الى الكسب. تنقسم القضية اليقينية الى بديهية، ونظرية كسبية تنتهي لا محالة الى البديهيات، فالبديهياتـ اذنـ هي أصول اليقينيات، وهي على ستة أنواع بحكم الاستقراء: اوليات، ومشاهدات، وتجربيات، ومتواترات، وحدسيات، وفطريات

١ـ الاوليات:

وهي قضايا يصدّق بها العقل لذاتها، أي بدون سبب خارج عن ذاتها، بأن

يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بنهما[1] كافيا في الحكم والجزم بصدق القضية، فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية- الطرفين- على حقيقتها وقع له التصديق بها فورا عندما يكون متوجها لها. وهذا مثل قولنا «الكل أعظم من الجزء» و «النقيضان لا يجتمعان».

وهذه (**الاوليات**) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلا لهم جميعا كالمثالين المتقدمين، ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصّور الحدود، ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم.

ونحن ذاكرون هنا مثالا دقيقا على ذلك مستعينين بنباهة الطالب الذكي على ايضاحه. وهو قولهم «الوجود موجود» فان بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود، اذ يتصور أن معناه (**انه شيء له الوجود**)، فقال: لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود، والا لكان للوجود وجود آخر، وهذا الآخر أيضا موجود، فيلزم ان يكون له وجود ثالث... وهكذا، فيتسلسل الى غير النهاية. ولأجله أنكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب الى اصالة الماهية.

ولكن نقول: ان هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معنى (**موجود**) فانه قد يتضح للفظ موجود معنى آخر اوسع من الأول. وهو المعنى المشترك الذي يشمله ويشمل معنى ثانيا، وهو ما لا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا، لا أن له وجودا آخر، وذلك بان يكون معنى موجود منتزعا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه. فانه يقال- مثلا-: الانسان موجود وهو صحيح، ولكن باضافة الوجود الى الانسان، ويقال أيضا: الوجود موجود. وهو صحيح أيضا، ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه، وهو أحق بصدق الموجود عليه. كما يقال: الجسم أبيض باضافة البياض اليه. ويقال: البياض أبيض، ولكنه بنفسه لا ببياض آخر، وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار

---

(١) تقدم في الجزء الاول بيان معنى توجه النفس والحاجة اليه. وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق اليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل.

أبيض بتوسط اضافة البياض اليه.

وعلى هذا يكون المشتق منتزعا من نفس الذات المتصفة بدلا من اضافة شيء خارج عنها اليها. فتكون كلمة ابيض **(وكذلك كلمة موجود ونحوها)** معناها اعم مما كان منتزعا من اتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها ومما كان منتزعا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ

فاذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى كلمة **(موجود)** لا يتردد في صحة حملها على الوجود، بل يراه اولى في صدق الموجود عليه من غيره، كما لم يتردد في صحة حمل الابيض على البياض. ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي **(الوجود موجود)** الى البرهان، بل هي من الاوليات، وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفيه ويبني عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة.

٢ـ المشاهدات:

وتسمى أيضا **(المحسوسات)**، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحسّ، ولا يكفي فيها تصوّر الطرفين مع النسبة، ولذا قيل: من فقد حسّاً فقد فَقَدَ علما.

والحسّ على قسمين: **(ظاهر)** وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس. والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى **(حسيات)** كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الثمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة... وهكذا. وحسّ **(باطن)**، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى **(وجدانيات)**، كالعلم بأن لنا فكرة وخوفا وألما ولذة وجوعا وعطشا... ونحو ذلك.

٣ـ التجربيات:

أو المجربات، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منا في احساسنا، فيحصل بتكرر المشاهدة ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه، كالحكم بأن كل نار حارة، وان الجسم يتمدد بالحرارة. ففي المثال الأخير عندما

نجرّب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرّات متعددة ونجدها تتمدد بالحرارة فانا نجزم جزما باتّاً بان ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه، كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه. وواكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من نوع المجربات.

وهذا الاستنتاج في التجربيات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم. وفي الحقيقة أن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين: استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غالبا.

والقياس الاستثنائي هكذا:

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقيا لا لعلة توجبه لما حصل دائما.

ولكنه قد حصل دائما (بالمشاهدة)

∴ حصول هذا الاثر ليس اتفاقيا بل لعلة توجبه.

والقياس الاقتراني هكذا:

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) حصول هذا الاثر معلول لعلة

الكبرى (بديهية أولية) كل معلول لعلة يمتنع تخلفه عنها

∴(ينتج من الشكل الاول) هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بديهيتان، وكذا كبرى الاقتراني، فرجع الحكم في القضايا المجربات الى القضايا الاولية والمشاهدات في النهاية.

ثم لا يخفى انا لا نعني من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكما يقينيا مطابقا للواقع، فان كثيرا من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها، اذ يحسبون ما ليس بعلة علة، او ما كان علة ناقصة علة تامة، او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للاشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي

لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم، لأنه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائميا فظن المجرب أنه دائمي اعتماداً على اتفاقات حسبها دائمية اما لجهل او غفلة أو لقصور ادراك او تسرع في الحكم، فأهمل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الأثر. وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الاثر مع ما فرضه علة، وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتخلف الاثر فيها. ولو استمر في التجربة وغيرَّ فيما يجر به لوجد غير ما اعتقده أولا.

مثلا- قد يجرب الانسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة، فيعتقد ان ذلك خاصية في الخشب والماء، فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء. ولكنه لو جرَّب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو في الماء العذب، بل قد يرسب الى القعر او الى وسط الماء، فانه لا شك حينئذ يزول اعتقاده الاول. ولو غيَّر التجربة في عدة اجسام غير الخشب، ودقق في ملاحظته ووزن الاجسام والوسائل بدقة وقاس وزن بعضها ببعض، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب اخف وزنا من الماء. وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان أخف وزنا منه، ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزنا، والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلا يرسب في الماء، ويطفو في الزئبق لأنه أخف وزنا منه.

٤- المتواترات:

وهي قضايا تسكن اليها النفس سكونا يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع. وذلك بواسطة اخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة[١]، كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم نشاهدها وبنزول القرآن

---

(١) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والاصوليين. وذكره -فيما أرى- لازم، نظرا الى أن الناس المجتمعين كثيرا ما يخطئون في فهم الحادثة على وجهها، حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة. وقوانين علم الاجتماع تقضي بأن الجمهور لا تتأتى فيه الدقة في الملاحظة اذ سرعان ما تسري فيه العدوى والمحاكاة بعضهم لبعض، فاذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين بالتأثر من حيث لا يشعر فيسري الى الآخرين. وعليه لا يحصل

آلكريم على النبي محمد صلى الله عليه وآله وبوجود بعض الأمم السالفة او الاشخاص.

وبعضٌ حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين. وهو خطأ، فان المدار انما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع. ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان.

٥ـ الحدسيات:

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جدا يزول معه الشك ويذعن الذهن بمضمونها، مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائرالكواكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس، وان انعكاس شعاع نورها الى الارض يضاهي انعكاس الأشعة من المرآة الى الاجسام التي تقابلها. ومنشأ هذا الحكم او الحدس اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قربا وبعدا. وكحكمنا بأن الارض على هيئة الكرة، وذلك لمشاهدة السفن ـ مثلا ـ في البحر اول ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدريج كلما قربت من الشاطىء. وكحكم علماء الهيئة حديثا بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة الى الشمس والينا، على وجه يثير الحدس بذلك.

والحدسيات جارية مجرى المجربات في الامرين المذكورين، اعني تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي، فانه يقال في القياس مثلا: هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن. ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف، فيحدس

الذهن من إخبار جماعة يحتمل خطأهم في الملاحظة وان حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب.

لا ترى ان المشعودين يأتون باعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها المتفرجون لانهم لم يرزقوا ساعة الإجتماع دقة الملاحظة ولو انفرد الشخص وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لا يشاهده بطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبرا او يطعن نفسه مدية ولا يخرج الدم، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة.

الذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه.

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد، وليس كذلك المجربات فان لها قياسا واحدا لا يختلف، لأن السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه سببا فقط. وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد.

وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسيات أن المجربات انما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائما من غير تعيين لماهية السبب. اما في الحدسيات فانها بالاضافة الى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب انه أي شيء هو. وفي الحقيقة ان الحدسيات مجربات مع اضافة، والاضافة هي الحدس بماهية السبب، ولذا ألحقوا الحدسيات بالمجربات. قال الشيخ العظيم خواجا نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات: «ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين».

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكنه اقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها. كما لا يسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين الا أن يرشد الطالب الى الطريق التي سلكها. فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه الى الاعتقاد اذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس. فلذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد فان الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل للجاحد نفس الطريق الى الحدس.

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر. ولهذا يختلف الناس في الحدسيات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها من أقسام البديهيات. وليس كذلك الاوليات فان الناس في اليقين بها شرع سواء، وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس. ومثلها الفطريات الآتي ذكرها.

٦- الفطريات:

وهي القضايا التي قياساتها معها، أي ان العقل لا يصدق بها بمجرد تصور

طرفيها كالاوليات، بل لا بد لها من وسط، الا ان هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج الى طلب وفكر، فكلما أحضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه.

مثل حكمنا بأن الاثنين خمس العشرة، فان هذا حكم بديهي الا انه معلوم بوسط، لأن الاثنين عدد قد انقسمت العشرة اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه، وكل ما ينقسم عدد اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد، فالاثنان خمس العشرة. ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد الى آخر، غير ان هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن الى المطلوب وعدمها بسبب قلة الاعداد وزيادتها، أو بسبب عادة الانسان على التفكر فيها وعدمه. فانك ترى الفرق واضحا في سرعة انتقال الذهن بين نسبة ٢ الى ٤ وبين نسبة ١٣ الى ٢٦، مع ان النسبة واحدة وهي النصف. أو بين نسبة ٣ الى ١٢ وبين نسبة ١٧ الى ٦٨ مع ان النسبة واحدة هي الربع... وهكذا.

تمرينات

١ـ بينّ أي قسم من البديهيات الست يشترك في معرفتها جميع الناس، وأي قسم منها يجوز ان يختلف في معرفتها الناس.

٢ـ هل يضر في بداهة الشيء ان يجهله بعض الناس؟ ولماذا؟ **(راجع بحث البديهي في الجزء الاول).**

٣ـ ارجع الى ما ذكرناه في الجزء الاول من أسباب التوجه لمعرفة البديهي. وبين حاجة كل قسم من البديهيات الست الى أي سبب منها ضع ذلك في جدول.

٤ـ عين كل مثال من الامثلة الآتية انه من أي الاقسام السنة وهي:

أـ ان لكل معلول علة.

بـ لا يتخلف المعلول عن العلة.

جـ يستحيل تقدم المعلول على العلة.

دـ يستحيل تقدم الشيء على نفسه.

هـ الضدان لا يجتمعان.

وـ الظرف اوسع من المظروف.

زـ الصلاة واجبة في الاسلام.

حـ السماء فوقنا والارض تحتنا.

طـ اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

يـ الثلاثة لا تنقسم بمتساويين.

ياـ انتفاء الملزوم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه اعم.

يبـ نقيضا المتساويين متساويان.

٥ـ يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الاول بديهي فمن أي البديهيات هو؟

٦ـ بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادىء بسيطة يدركها العقل لأول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها، فبين انها من أي اقسام البديهيات الست، وهي :-

ـأـ اذا أضفنا اشياء متساوية الى اخرى متساوية كانت النتائج متساوية.

ـبـ اذا طرحنا اشياء متساوية من أخرى متساوية كانت البواقي متساوية.

ـجـ المضاعفات الواحدة للاشياء المتساوية تكون متساوية، فان كان شيئان متساويين كان ثلاثة امثال احدهما مساويا لثلاثة امثال الآخر.

ـدـ اذا انقسم كل من الاشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية.

ـهـ الاشياء التي يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقا تاما فهي متساوية.

راجع بحث البديهة المنطقية آخر الباب الرابع (في الجزء ٢) تجد توضيح بعض هذه البديهيات الرياضية).

٢ـ المظنونات

مأخوذة من (الظن). والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقيين هنا، فان المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد استعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان، سواء كان اعتقادا جازما مطابقا للواقع ولكن غير مستند الى علته كالاعتقاد تقليدا للغير، او كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب، أو كان اعتقادا غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقيين المقابل لليقين بالمعنى الاعم.

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الأخير فقط، وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو الظن بالمعنى الاخص.

فالمظنونات ـ على هذا ـ هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجوير نقيضه، كما يقال مثلا: فلان يسارُّ عدوِّي فهو يتكلم عليَّ، أو فلان لا عمل له فهما سافل. او فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص.

٣ـ المشهورات

وتسمى (**الذايعات**) أيضا.

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم او طائفة خاصة. وهي على معنيين:

١ـ المشهورات بالمعنى الأعم، وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها اراء العقلاء كافة، وان كان الذي يدعو الى الاعتقاد بها كونها اولية ضرورية في حد نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها. فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتية وتشمل مثل الاوليات والفطريات التي هي من قسم اليقينيات البديهية.

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (**الكل اعظم من الجزء**) في اليقينيات من جهة، وفي المشهورات من جهة أخرى.

٢ـ المشهورات بالمعنى الاخص او المشهورات الصرفة. وهي احق بصدق وصف الشهرة عليها، لأنها القضايا التي لا عمدة لها في التصديق الا الشهرة وعموم الاعتراف بها، كحسن العدل وقبح الظلم، وكوجوب الذب عن الحرم واستهجان ايذاء الحيوان لا لغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها، بل واقعها ذلك. فلو خلي الانسان وعقله المجرد وحسه ووهمه ولم تحصل له اسباب الشهرة الآتية، فانه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضي عقله او حسه او وهمه فيهابشيء. ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها. وليس كذلك حال حكمه بأن الكل أعظم من الجزء كما تقدم فانه لو خلي ونفسه كان

له هذا الحكم. وعلى هذا فكون الفرق بين المشهورات واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما ـ أن المعتبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الامر المعبر عنه بالحق واليقين، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها، إذ لا واقع لها غير ذلك. وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا.

ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب، بل الذي يقابله الشنيع وهو الذي ينكره الكافة او الاكثر. ومقابل الكاذب هو الصادق.

اقسام المشهورات:

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين[١]. وتنقسم أيضا الى جملة أقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة. وهي حسب الاستقراء يمكن عد اكثرها كما يلي:

١ـ الواجبات القبول:

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقاً جلياً، فينطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالاوليات والفطريات ونحوهما. وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الأعم كما تقدم، من جهة عموم الاعتراف بها.

٢ـ التأديبات الصلاحية:

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة. وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع، كقضية حسن العدل وقبح الظلم. ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاء. ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم. وهذا يحتاج الى التوضيح والبيان، فنقول:

إن الانسان اذا أحسن اليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في

---

(١) وتنقسم أيضا الى حقيقية وظاهرية وشبيهة بالمشهورات. وسيأتي بيانها في صناعة الجدل (المبحث السابع من الباب الاول) كما سيأتي هنا زيادة توضيح عن المشهورات.

نفسه الرضا عنه، فيدعوه ذلك الى جزائه، واقل مراتبه المدح على فعله. واذا أساء اليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في نفسه السخط عليه، فيدعوه ذلك الى التشفي منه والانتقام، واقل مراتبه ذمّه على فعله.

وكذلك الانسان يصنع اذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الانساني، فانه يدعوه ذلك الى جزائه وعلى الاقل يمدحه ويثني عليه، وان لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح، وانما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناله بوجه. واذا أساء احد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع، فان ذلك يدعو الى جزائه بذمه على الأقل، وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام، وانما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجه.

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة. وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (**الآراء المحمودة**) والتاديبات الصلاحية. وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء. وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعا بما في ذلك من مصلحة عامة.

وهذا هو معنى التحسين والتقبيح العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية، فنفتهما الفرقة الاولى واثبتتهما الثانية. فاذ يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأديبات الصلاحية، وليس لها واقع وراء تطابق الآراء[1].

والمراد من (**العقل**) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه هو (**العقل العملي**) ويقابله (**العقل النظري**). والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات،

---

(١) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب (**اصول الفقه**) للمؤلف في مبحث الملازمات العقلية، ففيه غنى للطالب ان شاء الله تعالى.

فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم (الكل أعظم من الجزء) الذي لا علاقة له بالعمل، يسمى ادراكه (عقلاً نظرياً). وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتى به اولا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم، يسمى ادراكه (عقلا عمليا).

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفى الحسن والقبح في استدلالهم على ذلك، بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء، لان العلوم الضرورية لا تتفاوت. ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل.

وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل اعظم من الجزء. وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات، مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصة، والحاكم بها هو العقل العملي. وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولية والحاكم بها هو العقل النظري. وقد تقدم الفرق بين العقلين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات. فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم، والتفاوت واقع بينهما لا محالة، ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين، فانه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في مثل هذه القضايا، فظنوه شيئا واحدا، كما لم يفرقوا بين المشهورات واليقينيات فحسبوهما شيئا واحدا، مع انهما قسمان متقابلان.

٣ـ الخلقيات:

وتسمى الآراء المحمودة أيضا وهي ـ حسب تعريف المنطقيين ـ ما تطابق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك؛ كالحكم بوجوب محافظة الحرم او الوطن، وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل.

والخلق ملكة في النفس تحصل من تكرر الافعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة، كالكرم فانه لا يكون خلقا للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

(أقول): هكذا عرفوا الخلقيات والخلق. فجعلوا السبب في حصول الشهرة

فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعيا للعقل العملي الى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله او مما ينبغي تركه. ولكنا ـ اذا وقفنا ـ نجد أن الاخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور، بل القليل منهم من يتحلى بها، مع انه لا ينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل، فان الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه اذا رجع الى نفسه وأصغى اليها، ولكنه يجبن في موضع الحاجة الى الشجاعة، وكذلك البخيل والمتكبر والكاذب. ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساك، والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب... وهكذا.

والصحيح في هذا الباب أن يقال: إن الله تعالى خلق في قلب الانسان حسّاً وجعله حجة عليه يدرك به محاسن الافعال ومقابحها، وذلك الحسُّ هو (الضمير) بمصطلح علم الاخلاق الحديث، وقد يسمى بالقلب او العقل العملي او العقل المستقيم او الحسّ السليم عند قدماء الاخلاق. وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم.

فهذا الحسّ في القلب او الضمير هو صوت الله المدوّي في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه. ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة. وهو موجود في قلب كل انسان، وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند استجوابها عن الافعال، فهي تشترك جميعا في التمييز بين الفضيلة والرذيلة، وان اختلفت في قوة هذا التمييز وضعفه، كسائر قوى النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفا.

ولأجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات، وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر، بل هي من خاصة الخاصة.

نعم الاصغاء الى صوت الضمير والخضوع له لا يسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه. كما أن الخلق عامة لا يحصل له وان كان له ذلك الاصغاء الا بتكرر العمل واتخاذه عادة حتى تتكوّن عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل وبالاخص الخلق الفاضل، فان افعاله التي

تحققه تحتاج الى مشقة وجهاد ورياضة، لانها دائما في حرب مع الشهوات والرغبات. وليس الظفر الا بعد الحرب.

٤ـ الانفعاليات:

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفساني عام، كالرقة والرحمة والشفقة والحياة والانفة والحمية والغيرة، ونحو ذلك من الانفعالات التي لا يخلو منها انسان غالبا.

فترى الجمهور يحكم ـ مثلا ـ بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة، وذلك اتباعاً لما في الغريزة من الرقة والرحمة. بل الجمهور بغريزته يحكم بقبح تعذيب ذي الروح مطلقا وان كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرايع والعادات.

والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعني برعاية الايتام والمجانين لانه مقتضى الرحمة والشفقة، كما يحكم بقبح كشف العورة لانه مقتضى الحياء، ويمدح المدافع عن الاهل والعشيرة او الوطن والأمة لأنه مقتضى الحمية والغيرة... الى غير ذلك من الاحكام العامة عند الناس.

٥ـ العاديات:

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم، كاعتيادهم احترام القادم بالقيام، والضيف بالضيافة، والرجل الديني او الملك بتقبيل يده، فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها.

والعادات العامة كثيرة. وقد تكون عادة لأهل بلد فقط أو قطر او أمة أو جميع الناس، فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة، فتكون مشهورة عند أهل بلد او قطر او أمة غير مشهورة عند غيرهم، بل يكون المشهور ضدها.

والناس يمدحون المحافظ على العادات، ويذمون المخالف المستهين بها. سواء كانت العادات سيئة او حسنة، فنراهم يذمون من يرسل لحيته اذا كانوا اعتادوا حلقها، ويذمّون الحليق لانهم اعتادوا ارسالها. ونراهم يذمون من يلبس غير المألوف لمجرد انهم لم يعتادوا لبسه.

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرَّم (**لباس الشهرة**)، والظاهر ان سر التحريم ان لباس الشهرة يدعو الى اشمئزاز الجمهور من اللابس وذمهم له. واهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم. وورد عنه (**رحم الله امرءاً جبّ الغيبة عن نفسه**).

كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروّة مضرة في العدالة كالاكل حال المشي في الطريق العام او السوق والجلوس في الاماكن العامة كالمقاهي لشخص ليس من عادة صنفه ذلك. وما منافيات المروّة الا منافيات العادة المألوفة.

٦ـ الاستقرائيات:

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرائهم التام او الناقص، كحكمهم بان تكرار الفعل الواحد ممل، وان الملك الفقير لا بد أن يكون ظالما، الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعية والاخلاقية ونحوها.

وكثيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو اكثر للقضية، فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها، كتشاؤم الاوربيين من رقم (١٣) لان واحداً منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا الرقم، وكتشاؤم العرب من نعاب الغراب وصيحة البومة كذلك. ومثل هذا كثير عند الناس.

٤ـ الوهميات

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة. وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاء شديد القوة، فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها. فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه، ممتنعا من قبول خلافه.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات:

ألا ترى أن وهم الاكثر يستوحش من الظلام ويخاف منه، مع ان العقل لا يجد فرقا في المكان بين ان يكون مظلما أو منيرا، فان المكان هو المكان في الحالين، وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو الهلاك. ويخاف أيضا من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع، ولو عادت اليه الحياة ـفرضاـ فهو انسان مثله كما كان حيا، وقد يكون من أحب الناس اليه.

ومع توجه النفس الى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند، فيستولي على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت، لان البديهة الوهمية أقوى تأثيرا على النفس من البرهان.

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأل اصدقاءك: كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة؟ تأمل ما أريد ان أقول لك. فان الانسانـ على الاكثرـ لا بد أن يتوهم دورة شهور السنة أو ايامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية (**تأمل في نفسك جيدا**) انه لا بد ان نتوهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة، او غير منتظمة، او مضرسا بعدد الشهور، أو شكلا مضلعا متساوي الاضلاع أو غير منتظم في اضلاع اربعة او اكثر او اقل. مع ان السنة ودورة ايامها

وشهورها من المعاني المجردة غير المحسوسة. وهذا واضح للعقل، غير ان الوهم اذا خطرت له السنة تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر، ويبقى وهمه معاندا مصرا على هذا التمثل الكاذب. ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سرّه. وانما أذكر هذا المثال لانه يسير لا خطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره.

والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومكبل به، فما لا يقبله الحسّ لا يقبله الوهم الا لابسا ثوب المحسوس، وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات.

فاذا كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم، كما في الاحكام الهندسية، ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يحلان في مكان واحد بوقت واحد، فان العقل أيضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك، فيتطابقان.

واذا كانت احكامه في غير المحسوسات، وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرفة، فلا بد أن تكون كاذبة لاصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات. وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها، كما سبق في الامثلة المتقدمة، فان العقل هو الذي ينزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم.

ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد ان يكون مشاراً اليه وله وضع وحيز. ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك، حتى انه يتمثل الله تعالى في مكان مرتفع علينا، وربما كانت له هيئة انسان مثلا. ويعجز أيضا عن تمثيل القبلية والبعدية غير الزمانية، ويعجز عن تمثيل اللانهائية، فلا يتمثل عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شيء حتى الزمان،وأنه سرمدي لا اول لوجوده ولا آخر. وان كان العقل- حسبما يسوق اليه البرهان- يستطيع ان يؤمن بذلك ويصدق به تصديقا لا يتمثل في النفس، لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة.

فان كان الوهم مسيطرا على النفس على وجه لا يدع لها مجالا للتصديق بوجود

مجرد عن الزمان والمكان، فان العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجىء الى أن تنكر وجوده رأسا شأن الملحدين.

ومن أجل هذا كان الناس ـ لغلبة الوهم على نفوسهم ـ بين مجسم وملحد. وقلّ من يتنور بنور العقل ويجرد نفسه عن غلبة اوهامها، فيسمو بها الى ادراك ما لا يناله الوهم. ولذا قال تعالى في كتابه المجيد: (**وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين**) فنفى الايمان عن أكثر الناس. ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم: (**وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون**) يعني انهم في حين ايمانهم هم مشركون. وما ذلك الا لانهم لغلبة الوهم انما يعبدون الاصنام التي ينحتونها بأوهامهم، والا كيف يجتمع الايمان والشرك في آن واحد اذا اريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للاصنام الظاهرية.

والخلاصة، ان القضايا الوهمية الصرفة التي نسميها (**الوهميات**) هي عبارة عن احكام الوهم في المعاني المجردة عن الحسّ. وهي قضايا كاذبة لا ظل لها من الحقيقة، ولكن بديهة الوهم لا تقبل سواها. ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته، كما سيأتي في (**صناعة المغالطة**). الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه، فيكشف كذب احكامه للنفس.

٥ـ المسلمات

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة، سواء كانت صادقة في نفس الامر، أو كاذبة كذلك، او مشكوكة.

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه. وان مسترشدا فإنه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقي البرهان وفهمه.

ثم ان المسلمات إما (**عامة**) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملّة او علم خاص. وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (**الاصول الموضوعة**) لذلك العلم، عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم. وهذه الاصول الموضوعة هي مبادىء ذلك العلم التي تبتني عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر، واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجاراة مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ(**المصادرات**).

وإما (**خاصة**) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والمخاصمة، كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم، ليبتني عليها الاستدلال في ابطال مذهبه او دفعه.

٦- المقبولات

وهي قضايا مأخوذة ممن يوثق بصدقه تقليدا، اما لأمر سماوي. كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والامام المعصوم، واما لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنيين من آراء في الطب أو الاجتماع او الاخلاق او نحوها، وكأبيات تورد شواهد لشاعر معروف، وكالامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين، وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليدا عن المجتهد.

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات. والاعتقاد بها قد يكون على سبيل القطع او الظن الغالب، ولكن- على كل حال- منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدمنا. وبهذا تفترق عن اليقينيات والمظنونات.

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين، كما قد تكون من المشبهات او المسلمات باعتبار ثالث أو رابع... وهكذا.

٧ـ المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها، لأنها تشبه اليقينيات او المشهورات في الظاهر، فيغالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره، او لقصور نفس المستدل، او لغير ذلك.

والمشابهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركا أو مجازا فاشتبه الحال فيه، واما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك. وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في (**صناعة المغالطة**)، لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهميات. وأهمها المشبهات.

٨ـ المخيلات

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا، الا انها توقع في النفس تخييلات تؤدي الى انفعالات نفسية، من انبساط في النفس او انقباض، ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير، ومن سرور وانشراح او حزن وتألم، ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام.

وتأثير هذه القضايا (التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشىء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلاباً وان كان لا واقع له.

وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في النفس، لأن هذه المزايا تضفي على الالفاظ والمعاني جمالا يستهوي المشاعر ويثير التخيلات. واذا انضم اليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها. ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقا ومشتملا على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل.

كل ذلك يدل على أن المخيلات ليس تأثيرها في النفس لأجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها، بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها. وما ذلك الا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس ويؤثر فيها. وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر.

وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة. ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الاجمال؛ فنقول:

أقسام الاقيسة بحسب المادة

تقدم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها، ينقسم الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

بيان ذلك: إن القياس- بحسب اختلاف المقدمات من جهة **كونها** يقينية أو غير يقينية- اما ان يفيد تصديقاً واما تأثيراً آخر غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما.

ثم **(الاول) إما** ان يفيد تصديقا جازما لا يقبل احتمال الخلاف او تصديقا غير جازم يجوز فيه الخلاف أي **(ظنيا)**. ثم ما يفيد تصديقا جازما اما أن يعتبر فيه ان يكون تأليفه لغرض ان ينتج حقا أم لا. ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق **إما** ان تكون النتيجة حقا واقعا ام لا.

فهذه خمسة أنواع:

١- ما يفيد تصديقا جازما وكان المطلوب حقا واقعا، وهو **(البرهان)** والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعا.

٢- ما يفيد تصديقا جازما، وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا ولكنه ليس بحق واقعا. وهو **(المغالطة)**.

٣- ما يفيد تصديقا جازما ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقا، بل المعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم، وهو **(الجدل)**. والغرض منه افحام الخصم والزامه.

٤- ما يفيد تصديقا غير جازم. وهو **(الخطابة)** والغرض منه اقناع الجمهور.

٥ـ ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر) والغرض منه حصول الانفعالات النفسية.

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة على استعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة)، فيقال: صناعة البرهان وصناعة المغالطة... الخ.

والصناعة اصطلاحا ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الاغراض، صادرا ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب الامكان، كصناعة الطب والتجارة والحياكة مثلا. ولذا من يغلط في اقيسته لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة، بل من عنده الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح من غيره ويغالط في اقيسته عن عمد وبصيرة.

والصناعة على قسمين علمية وعملية، وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها.

الخلاصة:

القياس

- ما يفيد تصديقا
  - ما يفيد تصديقا جازماً
    - ما يعتبر أن يكون حقاً
      - مايكون حقاً واقعاً (البرهان)
      - ما لا يكون حقاً واقعاً (المغالطة)
    - ما لا يعتبر أن يكون حقاً (الجدل)
  - ما يفيد تصديقا غير جازم (الخطابة)
- ما يفيد غير التصديق (الشعر)

فائدة الصناعات الخمس على الاجمال:

اما منافع هذه الصناعات الخمس والحاجة اليها، فان صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدتها على الاكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية، ولكن منفعة صناعة البرهان له فبالذات كمعرفة الأغذية في نفعها لصحة الانسان، ومنفعة صناعة المغالطة له فبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها.

واما الثلاث الباقية، فان فائدتها عامة للبشر وتدخل في اكثر المصالح المدنية والاجتماعية. واكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الاديان وعلماء الفقة وأهل المذاهب السياسية لحاجتهم الى المناظرة والنقاش.

واكثر ما تظهر فائدة صناعتي الخطابة والشعر للسياسيين وقواد الحروب ودعاة الاصلاح لحاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية. بل كل رئيس وصاحب دعوة حقة او باطلة لا يستغني عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتأثير على أتباعه ومريديه ولتكثير أنصاره.

ومن العجب اهمال اكثر المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات، تفريطا بغير وجه مقبول، الا اولئك الذين ألفوا المنطق مقدمة للفلسفة، فان من حقهم ان يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطة، كما صنع صاحب الاشارات والحاج هادي السبزواري في منظومته، اذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات.

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث: البرهان والجدل والخطابة. وقد ورد في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالى: «وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن»، فان الحكمة هي البرهان، والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة، ومن آداب الجدل ان يكون بالتي هي احسن.

هذا كل ما أردنا ذكره في المقدمة. وقد آن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة فصول. وعلى الله التكلان.

الفَصْلُ الأَوّلُ

صناعة البرهان

-١-
حقيقة البرهان

ان العلوم الحقيقية التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الا سبيل البرهان، لانه هو وحده- من بين أنواع القياس الخمسة- يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع. والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق، سواء كان سعي الانسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفة، أو لغيره لتعليمه وارشاده الى الحق.

ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألا يتبع الا البرهان، وان استلزم قولا لم يقل به احد قبله.

وقد عرفوه بأنه: «**قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينا بالذات اضطرارا**» وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر.

ومن الواضح ان كل حجة لا بد ان تتألف من مقدمتين، والمقدمتان قد تكونان من القضايا الواجبة القبول، وهي اليقينيات التي مرّ ذكرها، وقد لا تكونان منها، بل تكون واحدة منهما او كلتاهما من انواع القضايا الاخرى السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب.

ثم المقدمة اليقينية إما أن تكون في نفسها بديهية من احدى البديهيات الست المتقدمة، وإما ان تكون نظرية تنتهي الى البديهيات.

فاذا تالفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سميت (برهانا). **ولا بدّ أن ينتجا قضية يقنية لذات القياس المؤلف منها اضطرارا، عندما يكون تأليف القياس في صوره يقينيا أيضا، كما كان في مادته، فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحالة**

تخلف المعلول عن علته. فيعلم بها اضطرارا لذات المقدمتين، بما لهما من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح.

وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية. ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى (الضرورة) في الموجهات، على ما سيأتي.

والخلاصة ان البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة، وغايته ان ينتج اليقين الواجب القبول، أي اليقين بالمعنى الاخص.

-٢-

البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بانه (قياس)، وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا. وعلل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين، ويجب في البرهان أن يفيد اليقين.

والحق ان الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في بابهما في الجزء الثاني، بل تقدم ان أساس اكثر كبريات الاقيسة هو الاستقراء المعلل، ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا. والسر في ذلك ان الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل انما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس، كما شرحناه في التجريبات. واشرنا في الجزء الثاني الى أن الاستقراء التام يرجع الى القياس المقسم فراجع. اما الاستقراء الناقص المبني على المشاهدة فقط فانه لا يفيد اليقين لأنه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه. فاتضح بالاخير ان المفيد لليقين هو القياس فقط.

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغني عن الاستقراء والتمثيل او التقليل من شأنهما في العلوم، بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبتني على المجربات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل، ولكن انما تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس. فرجع الامر كله الى القياس.

-٣-

البرهان لِمّي وانّي

ان العمدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه، **لأنه** هو الذي يؤلف العلاقة بين الاكبر والاصغر، فيوصلنا الى النتيجة (**المطلوب**). وفي البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الاوسط علة لليقين بالنتيجة، اي لليقين بنسبة الاكبر الى الاصغر، والا لما كان الاستدلال به اولى من غيره. ولذا يسمى الحد الأوسط (**واسطة في الاثبات**).

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون- مع كونه واسطة في الاثبات- واسطة في الثبوت أيضا، أي يكون علة لثبوت الاكبر للاصغر، واما ان لا يكون واسطة في الثبوت.

فان كان الاول (**أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا**) فان البرهان حينئذ يسمى (**برهان لِمّ**) او (**البرهان اللمي**)، لانه يعطي اللمية[1] في الوجود والتصديق معا، فهو معط للمية مطلقا فسمي به، كقولهم: «هذه الحديدة ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهي متمددة فينتج هذه الحديدة متمددة» فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول. فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الذهن للحديدة كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها.

وان كان الثاني (**أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في الثبوت**)، فيسمى (**برهان إن**) أو (**البرهان الإنّي**)، لانه يعطي الانية[1]. والانية مطلق الوجود.

---

(١) اللمية بتشديد الميم: هي العلية مصدر صناعي مأخوذ من كلمة(لم)راجع ص ١١٠ الجزء الاول.

(١) الانية بتشديد النون: مصدر صناعي كاللمية مأخوذة من كلمة (إنّ) المشبهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود!

-٤-

اقسام البرهان الانيّ

والبرهان الإنيّ على قسمين:

١ـ أن يكون الأوسط معلولاً للاكبر في وجوده في الاصغر، لا علة، عكس (برهان لم)، كما لو قيل في المثال المتقدم: «هذه الحديدة متمددة، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها». فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة. فيقال فيه: انه يستكشف بطريق الإن من وجود المعلول على وجود العلة، فيكون العلم بوجود المعلول سبباً للعلم بوجود العلة. فلذلك يكون المعلول واسطة في الاثبات أي علة للعلم بالعلة، وان كان معلولا لها في الخارج. ويسمى هذا القسم من البرهان الإنيّ **(الدليل)**.

٢ـ أن يكون الأوسط والاكبر معاً معلولين لعلة واحدة، فيستكشف من وجود احدهما وجود الآخر، فكل منهما اذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر، ولكن لا لأجل ان احدهما علة للآخر، بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكهما في علة واحدة اذا وجدت لا بد أن يوجدا معا فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علته لاستحالة وجود المعلول بلا علة، واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالة تخلف المعلول عن العلة. فيكون العلم ـ على هذا ـ بأحد المعلولين مستلزما للعلم بالآخر بواسطة.

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص. وبعضهم لا يسميه البرهان الإنيّ، بل يجعل البرهان الإنيّ مختصا بالقسم الاول المسمى بالدليل، ويجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللمي. فتكون اقسام البرهان ثلاثة: لميّ وإنيّ وواسطة بينهما.

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالان: استدلال بالمعلول على العلة المشتركة، ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر، كما تقدم، ففيه خاصة البرهان الإنيّ في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللمّي في الاستدلال

الثاني. فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين. والاحسن جعله قسما ثانيا للإنيّ- كما صنع كثير من المنطقيين- رعاية للاستدلال الاول فيه. والامر سهل.

-٥-

الطريق الاساس الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوليتان لا يشك فيهما الّا مكابر أو مريض العقل، لانهما اساس كل تفكير، ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما، حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما. وهما:

١- (ان كل ممكن لا بد له من علة في وجوده). ويعبر عن هذه البديهة أيضا بقولهم: (استحالة وجود الممكن بلا علة).

٢- (كل معلول يجب وجوده عند وجود علته). ويعبر عنها ايضا بقولهم: (استحالة تخلف المعلول عن العلة).

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده، بناء على البديهة الاولى. وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

(الاول)- ان تكون من الداخل. ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية (طرفي النسبة) علة للحكم والعلم بالنسبة، كقولنا: «الكل اعظم من الجزء» وقولنا: «النقيضان لا يجتمعان». والبديهتان اللتان مرَّ ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب، فان نفس تصور الممكن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممكن بلا علة، ونفس تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن علته. فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شيء آخر وراء نفس تصوّر طرفي القضية. ولذا تسمى هذه القضايا بـ (الاولية) كما تقدم في بابها، لانها اسبق من كل قضية لدى العقل. ولاجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي العمدة في مبادىء البرهان.

(الثاني)- ان تكون العلة من الخارج. وهذه العلة الخارجة على نحوين:

١- أن تكون احدى الحواس الظاهرة او الباطنة، وذلك في المشاهدات

والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست. وقضاياها من الجزئيات، فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة، ولكن ادراكه لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقلية. وانما بتوسط احدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات ونحوها، فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع... وهكذا، ثم يدرك بقوة أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا الطعم الحامض.

وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات، فان غرضهم انه لا يدرك الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية، والا فليس المدرك للكليات والجزئيات الا القوة العاقلة. ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما وجود وادراك مع قطع النظر عنها، غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس.

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط الآلة في خصوص الجزئيات، لان الحسَّ بانفراده لا يفيد رأياً كليا، لأن حكمه مخصوص بزمان الاحساس فقط، وإذا أراد ان يتجاوز الأدراك الى الامور الكلية فلا بد أن يستعين بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي. فالمشاهدات وكذلك المتواترات تصلح لان تكون مبادىء يقتنص منها التصورات الكلية والتصديقات العامة، بل لو لا تتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم الكلية والآراء العلمية. ولذا قيل **(من فقد حسا فقد علما)**. وتفصيل هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب.

٢ـ ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي. وهذا القياس على قسمين:

(القسم الاول)ـ ان يكون حاضرا لدى العقل لا يحتاج الى إعمال فكر، فلا **بد أن يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجة حاضراً أيضا ضروري الثبوت. وهذا شأن المجربات والحدسيات والفطريات التي هي من أقسام البديهيات، اذ قلنا سابقا ان المجربات والحدسيات تعتمد على قياس خفي حاضر لدى الذهن، والفطريات**

قضايا قياساتها معها. وانما سميت (**ضرورية**) لضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب.

وإلى هنا انتهى بنا القول إلى استقصاء جميع البديهيات الست (**التي هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتاجر العلوم**)، والى استقصاء أسباب اليقين بها. فالاوليات علة يقينها من الداخل، والمشاهدات والمتواترات علتها من الخارج وهي الآلة الحاسة، والثلاث الباقية علتها من الخارج أيضا وليست هي الا القياس الحاضر.

(**القسم الثاني**) ان لا يكون القياس حاضراً لدى العقل، فلا بد للحصول على اليقين من السعي لاستحضاره بالفكر والكسب العلمي، وذلك بالرجوع الى البديهيات (**وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان**)، فاذا حضر هذا القياس انتظم البرهان **إما** على طريق اللم او الإنّ. فاستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج إلى النظر والفكر. والذي يدعو الى هذا الاستحضار البديهة الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود الممكن بلا علة، واذا حضرت العلة انتظم البرهان ـ كما قلنا ـ أي يحصل اليقين بالنتيجة، وذلك بناء على البديهة الثانية، وهي استحالة تخلف المعلول عن العلة.

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه، وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري لتحصيل كل برهان.

ـ٦ـ

البرهان اللمي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللمي ما كان الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر ومعنى ذلك انه علة للنتيجة. وهذا على نحوين:

١ ـ ان يكون علة لوجود الاكبر في نفسه على الاطلاق، ولاجل هذا يكون علة

لثبوته للاصغر، باعتبار ان المحمول الذي هو الاكبر هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الاصغر، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه، كالمثال المتقدم، وهو مثال علية ارتفاع الحرارة لتمدد الحديدة. ويسمى هذا النحو (**البرهان اللمي المطلق**).

٢ـ ان لا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق، وانما يكون علة لوجوده في الاصغر. ويسمى هذا النحو (**البرهان اللمي غير المطلق**). وانما صح ان يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة لنفس الاكبر فباعتبار أن وجود الاكبر في الاصغر شيء وذات الاكبر شيء آخر، فتكون علة وجود الأكبر في الاصغر غير علة نفس الاكبر. والمقتضي لكون البرهان لمّياً ليس الا علية الأوسط لوجود الاكبر في الاصغر، سواء كان علة أيضا لوجود الاكبر في نفسه، كما في النحو الاول أي البرهان اللمي المطلق، او كان معلولاً للاكبر في نفسه، او كان معلولاً للاصغر، او ليس معلولاً لكل منهما.

مثال الاول ـ وهو ما كان معلولاً للاكبر ـ قولنا: «هذه الخشبة تتحرك اليها النار. وكل خشبة تتحرك اليها النار توجد فيها النار» فوجود النار أكبر، وحركة النار أوسط، والحركة علة لوجود النار في الخشبة، ولكنهّا ليست علة لوجود النار مطلقا، بل الامر بالعكس فان حركة النار معلولة لطبيعة النار.

ومثال الثاني ـ وهو ما كان معلولا للاصغر ـ قولنا: «المثلث زواياه تساوي قائمتين. وكل ما يساوي قائمتين نصف زوايا المربع» فالاوسط (**مساواة القائمتين**) معلول للاصغر وهو (**زوايا المثلث**): وهو في الوقت نفسه علة لثبوت الاكبر (**نصف زوايا المربع**) للاصغر (**زوايا المثلث**).

ومثال الثالث ـ وهو ما لم يكن معلولا لكل من الاصغر والاكبر ـ نحو: «هذا الحيوان غراب. وكل غراب أسود» فالغراب وهو الأوسط ليس معلولا للاصغر ولا للاكبر، مع انه علة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان.

-٧-

معنى العلة في البرهان اللمي

قلنا: ان البرهان اللمي ما كان فيه الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر، وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية، ولكن في الواقع ان العلة تقال على اربعة أنواع والبرهان اللمي يقع بجميعها، وهي:

١- **(العلة الفاعلية)** أو الفاعل او السبب او مبدأ الحركة. ما شئت فعبر. وقد يعبر عنها بقولهم **(ما منه الوجود)**، ويقصدون المفيض والمفيد للوجود[١] او المسبب للوجود كالباني للدار والنجار للسرير والأب للولد ونحو ذلك.

ومثال أخذ الفاعل في البرهان: «لم صار الخشب يطفو على الماء؟ فيقال: لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي». ومثاله أيضا ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة.

٢- **(العلة المادية)** أو المادة التي يحتاج اليها الشيء ليتكوّن ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة. وقد يعبر عنها بقولهم **(ما فيه الوجود)** كالخشب والمسمار للسرير، والجص والآجر والخشب ونحوها للدار، والنطفة للمولود. ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم: «لم يفسد الحيوان؟ فيقال: لأنه مركب من الاضداد».

٣- **(العلة الصورية)** أو الصورة. وقد يعبر عنها بقولهم: **(ما به الوجود)**، اي الذي يحصل به الشيء بالفعل، فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء ولم يتحقق، كهيئة السرير والدار وصورة الجنين التي بها يكون انسانا. ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم: «لم كانت هذه الزاوية قائمة؟ فيجاب: لأن ضلعيها متعامدان»

٤- **(العلة الغائية)** أو الغاية. وقد يعبر عنها بقولهم: **(ما له الوجود)**، أي التي

---

(١) قد يقصد بعضهم من تعبير (ما منه الوجود) خصوص المفيض للوجود أي الخالق المصور. والفاعل بهذا المعنى هو خصوص الباري تعالى. وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقه وهو ما عدا الله تعالى من الاسباب، فيعبر عنه (ما به الوجود).

لاجلها وجد الشيء وتكوّن، كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت. ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم: «. أنشأت البيت؟ فيجيب: لكي اسكنه» و «. يرتاض فلان؟ فيجاب: «لكي يصح». وهكذا.

-٨-

تعقيب وتوضيح في أخذ العلل حدودا وسطى

لا شك انما يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم الذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العلة، اذا كانت العلة على وجه اذا حصلت لا بد أن يحصل المعلول عندها. ومعنى ذلك ان العلة لا بد أن تكون كاملة تامة السببية، والاّ اذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به.

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق، فيقول: ان العلة التامة التي لا يتخلف عنها المعلول هي الملتئمة من العلل الاربع في الكائنات المادية، أما كل واحدة منها فليست بعلة تامة، فكيف صح ان تفرضوا وقوع البرهان اللمي في كل واحدة منها؟

وهذا كلام صحيح في نفسه، ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللمي في واحدة من الاربع ففي موضع تكون العلل الباقية مفروضة الوقوع متحققة وان لم يصرح بها، فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حدا أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلل. لا لأنه يكتفى باحدى العلل الاربع مجردة في التعليل، ولا لأن الواحدة منها هي مجموع العلل، بل لانها- حسب الفرض- لا ينفك وجودها عن وجود جميعها، فتكون كل واحدة مشتملة على البواقي بالقوة وقائمة مقامها. ولنتكلم عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضا للبواقي فنقول:

أما العلة الصورية فانه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لأن فعلية الصورة فعلية لذيها، فلا بد- مع فرض وجود المعلول- ان تكون العلل كلها حاصلة والاّ لما وجد وصار فعليا.

وكذا (العلة الغائية) فانما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول، لان الغاية في وجودها الخارجي متأخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له، وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي.

وأما (العلة المادية) فانه في كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل، كما لو وضعت البذرة -مثلا- في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقيت الماء فلا بد أن يحصل النبات، باعتبار ان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن الا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام، لأنه اذا طلبت المادة- عند استعدادها- بلسان حالها أن يفيض باريء الكائنات عليها الوجود، فانه- تعالى- لا بخل في ساحته، فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها. واذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول، لأن معنى حصول الصورة- كما سبق- حصول المعلول بالفعل.

نعم بعض الامور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل. وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محركة خارجة، كاستعداد النخلة للثمر، فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح، والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح. ومن هذا الباب الامور الصناعية فان مجرد استعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب. وعليه لا يقع البرهان اللمي في امثال هذه المواد، فلا تقع كل مادة حداً اوسط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسيا بقولنا: لأنه خشب.

وأما (العلة الفاعلية)، فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الاشياء وجود المعلول، بل لا يؤخذ حداً اوسط الا اذا كان فاعلا تاما، بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره، كما اذا دل على استعداد المادة ووجود جميع الشرائط، فيما اذا كان المعلول من الامور الطبيعية المادية. وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد، فالفاعل بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تاما، كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل.

ومن هذا الكلام يعلم ويتضح أنه ليس على المطلوب الواحد- في الحقيقة- الا برهان لّمي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة، وان تعددت البراهين- بحسب الظاهر- بتعدد العلل حسب اختلافها، فالسؤال بلمَ انما يطلب به معرفة العلة التامة، فاذا أجيب بالعلة الناقصة فانه لا ينقطع السؤال بلم. وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة. وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع.

-٩-

شروط مقدمات البرهان

ذكروا لمقدمات البرهان شروطا ارتقت في أكثر عباراتهم الى سبعة، وهي:

١- أن تكون المقدمات كلها يقينية (وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معنى اليقين هنا). فلو كانت احدى مقدمتيه غير يقينية لم يكن برهانا، وكان إما جدليا أو خطابيا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمة. ودائما يتبع القياس في تسميته أخس مقدماته.

٢- أن تكون المقدمات اقدم واسبق بالطبع من النتائج لانها لا بد أن تكون عللا لها بحسب الخارج. وهذا الشرط مختص ببرهان (لمَ).

٣- أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها الى النتائج. فان الاقدم في نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شيء والاقدم بالنسبة الينا وبحسب عقولنا شيء آخر، فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة الى عقولنا بأن يكون العلم بالمعلول أسبق واقدم من العلم بها، فانه لا يجب في كل ما هو اقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة.

٤- أن تكون اعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها. لان المعرف يجب أن يكون اعرف من المعرَّف. ومعنى انها اعرف ان تكون أكثر وضوحا ويقينا لتكون سببا لوضوح النتائج، بداهة ان الوضوح واليقين يجب ان يكون اولا وبالذات للمقدمات، وثانيا وبالعرض للنتائج.

٥ـ ان تكون مناسبة للنتائج، ومعنى مناسبتها ان تكون محمولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها، على ما سيأتي من معنى الذاتي والاوَّلي هنا، لان الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما. وبعبارة أخرى -كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفا ص ٧٢- «فان الغريبة لا تكون عللا، ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادىء البرهان عللا، فلا تكون مبادىء البرهان عللا للنتيجة».

٦ـ أن تكون ضرورية اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف. وليس المراد من (**الضروري**) هنا المعنى المقصود منه في القياس، فانه اذا قيل هناك: (**كل حـ ب بالضرورة**) يعنون به أن كل ما يوصف بانه (حـ) كيفما اتفق وصفه به فهو موصوف بانه (ب) بالضرورة وان لم يكن موصوفا بأنه (حـ) بالضرورة. وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بانه (حـ) بالضرورة فانه موصوف بانه (ب)

٧ـ أن تكون كلية. وهنا أيضا ليس المراد من (**الكلية**) المعنى المراد في القياس. بل المراد أن يكون محمولها مقولا على جميع اشخاص الموضوع في جميع الازمنة قولا أوليّاً وان كان الموضوع جزئيا أو مهملا، فالكلية هنا يصح ان تقابلها الشخصية. والمقصود من معنى الكلية في القياس ان يكون المحمول مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان. ولم يكن الحمل أوليا فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملة.

وهذان الشرطان الاخيران يختصان بالنتائج الضرورية الكلية، فلو جوزنا ان تكون نتيجة البرهان غير صرورية وغير كلية، فما كان بأس في ان تكون احدى المقدمات ممكنة او غير كلية بذلك المعنى من الكلية، لانه ليس يجب في جميع مطالب العلوم ان تكون ضرورية او كلية، الا أن يراد من الضرورية ضرورية الحكم وهو الاعتقاد الثاني وان كانت جهة القضية هي الامكان، فان اليقين- كما تقدم يجب ان يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله. ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الاول.

معنى الذاتي في كتاب البرهان

تقدم انه يشترط في مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتية للموضوعات وللذاتي في عرف المنطقيين عدة معاني احدهما الذاتي في كتاب البرهان. ولا بأس ببيانها جميعا ليتضح المقصود هنا، فنقول:

١- الذاتي في باب الكليات، ويقابله (**العرضي**). وقد تقدم في الجزء الاول

٢- الذاتي في باب الحمل والعروض، ويقابله (**الغريب**)، اذ يقولون: «ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية». وهو له درجات وفي الدرجة الاولى ما كان موضوعه مأخوذا في حده، كالانف في حد الفطوسة حينما يقال (**الانف افطس**) فهذا المحمول ذاتي لموضوعه، لأنه اذا أريد تعريف الافطس أخذ الانف في تعريفه. ثم قد يكون موضوع المعروض له مأخوذا في حده، كحمل المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل. وقد يكون جنس المعروض له مأخوذا في حده، كحمل المبني على الفعل الماضي مثلا فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده. وقد يكون معروض الجنس مأخوذا في حده كحمل المنصوب على المفعول المطلق مثلا فان المفعول المطلق لا يؤخذ في حد المنصوب ولا جنسه، وهو المفعول يؤخذ في حده بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ في حده. ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال: (**المحمول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعا في حده**) لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لأنه يدخل في حده وكذا معروض جنسه كذلك.

٣- (**الذاتي**) في باب الحمل أيضا، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافيا لانتزاع المحمول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو الذي يقال له: (**المنتزع عن**

مقام الذات) ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمة، مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الابيض على البياض، لا مثل حمل الموجود على الماهية وحمل الابيض على الجسم فان هذا هو المحمول بالضميمة فان الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعروض الوجود عليها، والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعروضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود، وكذا حمل الابيض على البياض فانه ابيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له.

٤ـ (الذاتي) في باب الحمل أيضا. ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الاخيرين، فيقال الحمل الذاتي ويقال له الأوّلي أيضا. ويقابله الحمل الشايع الصناعي وقد تقدم ذلك في الجزء الاول.

٥ـ (الذاتي) في باب العلل. ويقابله (الاتفاقي)، مثل ان يقال اشتعلت النار فاحترق الحطب وابرقت السماء فقصف الرعد، فانه لم يكن ذلك اتفاقيا بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته، لا مثل ما يقال: فتح الباب فابرقت السماء، او نظر لي فلان فاحترق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذه وأمثالها تسمى أموراً اتفاقية.

اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثاني ويجمعهما في البيان ان يقال: «الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضوع أو احد مقوماته يؤخذ في حده».

ـ١١ـ
معنى الاوليّ

والمراد من الأوليّ هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لا يحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه، كما نقول: جسم ابيض وسطح ابيض فان حمل ابيض على السطح حمل أولي اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العروض، لان حمل الابيض على السطح أولاً وبالذات وعلى الجسم ثانياً وبالعرض

والتدقيق في معنى الذاتي والاولي له موضع آخر لا يسعه هذا المختصر

ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقة المتاخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب، بمعنى الأوَّلي المذكور هنا. فوقعت من أجل ذلك اشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي والاولي ولا نخلط احدهما بالاخر.

صناعة الجَدل أو آداب المُناظرة

ونضعها في ثلاثة مباحث: الاول في القواعد والاصول، الثاني في المواضع، الثالث في الوصايا.

المبحث الاول- القواعد والاصول

-١-

مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة- ككل صناعة- مصطلحات خاصة بها والآن نذكر بعضها في المقدمة للحاجة فعلا، ونرجىء الباقي الى مواضعه.

١ـ كلمة **(الجدل)**، إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام، مقارناً غالباً لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والانصاف. ولذا نهت الشريعة الاسلامية عن المجادلة، لا سيما في الحج والاعتكاف.

وقد نقل مناطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددها والتي تسمى باليونانية **(طوبيقا)**.

وهذه لفظة (الجدل) أنسب الالفاظ العربية الى معنى هذه الصناعة على ما سيأتي توضيح المقصود بها، حتى من مثل لفظ المناظرة، والمحاورة والمباحثة، وان كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في الجملة، كما استعملت كلمة **(المناظرة)** في هذه الصناعة أيضا، فقيل **(آداب المناظرة)** وألفت بعض المتون بهذا الاسم.

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضا على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة استعمالها، فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم

للغير والجاري على قواعد الصناعة. وقد يقال له أيضا: القياس الجدلي أو الحجة الجدلية أو القول الجدلي. أما مستعمل الصناعة فيقال له: (**مجادل**) و (**جدلي**).

٢- كلمة (**الوضع**). ويراد بها هنا (**الرأي المعتقد به أو الملتزم به**)، كالمذاهب والملل والنحل والاديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية، وما الى ذلك. والانسان كما يعتنق الرأي ويدافع عنه لانه عقيدته، قد يعتنقه لغرض آخر فيتعصب له ويلتزمه وان لم يكن عقيدة له، فالرأي على قسمين: رأي معتقد به ورأي ملتزم به، وكل منهما يتعلق به غرض الجدلي لاثباته أو نقضه، فأراد اهل هذه الصناعة ان يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة، فاستعملوا كلمة (**الوضع**) اختصاراً، ويريدون به مطلق الرأي الملتزم سواء أكان معتقدا به أم لا.

كما قد يسمون أيضا نتيجة القياس في الجدل (**وضعا**) وهي التي تسمى في البرهان (**مطلوبا**). وعلى هذا يكون معنى الوضع قريبا من معنى الدعوى التي يراد اثباتها أو ابطالها.

-٢-

وجه الحاجة الى الجدل

ان الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته، في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها، فتتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان: طائفة تناصره وتحافظ عليه، وأخرى تريد نقضه وهدمه وينجرُّ ذلك الى المناظرة والجدال في الكلام، فيلتمس كل فريق الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وافحام خصمه أمام الجمهور.

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب، ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ بهِ في جملة من المواقع، واللجوء الى سبيل آخر، وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده. وهنا تنبثق الحاجة الى الجدل، فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان. اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ بالبرهان فهي أمور.

١ـ إن البرهان واحد في كل مسالة لا يمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لان الحق واحد على كل حال، فاذا كان الحق مع أحد الفريقين فان الفريق الآخر يلتجيء الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه.

٢ـ إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم تكن من المشهورات الذايعات بينهم، وغرض المجادل على الاكثر افحام خصمه أمام الجمهور فيلتجيء هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه ويمكنه استعمال البرهان.

٣ـ إنه ليس كل أحد يقوى على اقامة البرهان أو ادراكه فيلتجيء المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن ادراكه.

٤ـ إن المبتديء في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يمرّن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان، كما قد يحتاج الى تحصيل القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها. وليس له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل.

وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن نحكم بأنه يجب لكل من تهمه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها. والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عني به متقدموا الفلاسفة من اليونانيين وأهمله المتأخرون في الدورة الاسلامية اهمالا لا مبرر له عدا فئة قليلة من أعاظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجة نصير الدين الطوسي إمام المحققين.

-٣-

المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال، وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان، فلا بد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول:

١ـ إن البرهان لا يعتمد الا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق، لتنتج الحق، أما (الجدل) فانما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة، ولا يشترط فيها أن تكون حقاً، وان كانت حقاً واقعاً، اذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق ـ كما قلنا ـ بل انما يطلب افحام الخصم وإلزامه بالمقدمات المسلمة سواء أكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات، أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم، أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة.

٢ـ إن الجدل لا يقوم الا بشخصين متخاصمين، اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل، وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق.

٣ـ إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين. اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه إلزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق، وما دام انه يعتمد على المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي. بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيرا من الادلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد، بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يتعدد في المسألة الواحدة، وان تعدد ظاهرا بتعدد العلل الاربع على ما تقدم في بحث البرهان.

٤ـ إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل، فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة، غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء.

ـ٤ـ

تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلي:

(انه صناعة علمية يقتدر معها- حسب الامكان- على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق، على وجه لا تتوجه عليه مناقضة).

وإنما قيد التعريف بعبارة (**حسب الامكان**) فلاجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة، كعجز الطبيب مثلا عن مداواة بعض الامراض فانه لا ينفي كونه طبيبا.

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي:

(الجدل صناعة تمكن الانسان من **اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من** ردها حسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة **في المحافظة على الوضع**).

-٥-

فوائد الجدل

مما تقدم تظهر لنا الفائدة الاصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات. وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن إلزام المبطلين والغلبة على المشعوذين، وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك. ولهذه الصناعة فوائد أخر تقصد منها بالعرض، نذكر بعضها:

١- رياضة الاذهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها، اذ يتمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها.

٢- **تحصيل الحق واليقين في المسألة التي تعرض على الانسان، فانه بالقوة** الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرفي **الايجاب والسلب في المسألة. وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيهما قد** يلوح الحق له، فيميز أنه في أي طرف منهما، ويزيف الطرف الآخر الباطل.

٣- التسهيل على المتعلم المبتدىء لمعرفة المصادرات في العلم الطالب له،

بسبب المقدمات الجدلية، اذ انه بادىء بدء قد ينكرها ويستوحش منها، لانه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها. والمقدمات الجدلية تفيده التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمئن اليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهينها.

٤- وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه، اذ يقوى على المحاورة والمخاصمة والمراوغة وان كان الحق في جانب خصمه، فيستظهر على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيهِ المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية.

٥- وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات.

٦- وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم، فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة، بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة.

-٦-

السؤال والجواب

تقدم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان: (**احدهما**) محافظ على وضع وملتزم له وغاية سعيه ألا يلزمه الغير ولا يفحمه و (**ثانيهما**) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه.

و (**الاول**) يسمى (**المجيب**). واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه، اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة. و (**الثاني**) يسمى (**السائل**) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهورة.

ولتوضيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول: ان الجدل انما يتم بأمرين سؤال وجواب، وذلك لأن المقصود الاصلي من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الاربع:

١ـ ان يوجه من يريد نقض وضعٍ ما أسئلةً الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام، بان يقول: (هل هذا ذاك؟) أو (أليس اذا كان كذا فكذا؟) ويتدرج بالاسئلة من البعيد عن المقصود، الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم، من دون أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه، أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أية ناحية يريد مهاجمته منها، حتى لا يراوغ ويحتال في الجواب.

٢ـ ان يستلَّ السائل من خصمه من حيث يدري ولا يدري الاعتراف والتسليم بالمقدمات التي تستلزم نقض وضعه المحـافظ عليه.

٣ـ ان يؤلف السائل قياسا جدليا مما اعترف وسلم به خصمه (المجيب) بعد فرض اعترافه وتسليمه، ليكون هذا القياس ناقضا لوضع المجيب.

٤ـ أن يدافع المحافظ (المجيب) ويتخلص عن المهاجمة ـ ان استطاع ـ بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والحذق في توجيه الاسئلة والتخلص من الاعتراف او الالزام. ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب، لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق. والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعة فيها.

ونحن يمكننا ان نتوسع في دائرة هذه الصناعة، فنتعدى هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها، بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع، لغرض افحام الخصوم، على أي نحو يتفق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الاربع بترتيبها. ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأبى هذه التوسعة.

بل يمكن ان نتعدى الى أبعد من ذلك حينئذ، فلا نخص الصناعة بالمشافهة،

بل نتعدى بها الى التحرير والمكاتبة. وفي هذه العصور لا سيما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثر ما تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة، وتبتني على المسلمات والمشهورات، على غير الطريقة البرهانية، من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب. ومع ذلك نسميها قياسات جدلية، أو ينبغي أن نسميها كذلك. وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا ضير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها.

-٧-
مبادىء الجدل

اشرنا فيما سبق الى ان مبادىء الجدل الاولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات، وإن المشهورات مبادىء مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب، والمسلمات مختصة بالسائل.

كما أشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلي ان يستعملها في قياسه. أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدلي لانه في استعمال أية قضية لا يدعي انها في نفس الامر حق. وانما يقول: ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد.

ثم انا أشرنا في بحث (المشهورات) ان للشهرة اسبابا توجبها، وذكرنا أقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة، فراجع. والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب ان شهرة المشهور ليست ذاتية، بل هي أمر عارض، وكل عارض لا بد له من سبب. وليست هي كحقية الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تعلل بعلة

وسبب الشهرة لا بد ان يكون أمرا تألفه الاذهان وتدركه العقول بسهولة. ولولا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشايعا بينهم.

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو: اذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب، فكيف جعلتم المشهورات من المبادىء الاولية أي ليست مكتسبة؟

والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور، فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها، وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظة سببه. وهذا من قبيل القياس الخفي في المجربات والفطريات التي قياساتها معها، على ما أوضحناه في موضعه، فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدّوها من المبادىء غير المكتسبة، نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعالم ومغفول عنه لوضوحه لديه.

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادىء الجدل، فان الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة. وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام:

١ـ المشهورات الحقيقية، وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها.

٢ـ المشهورات الظاهرية، وهي المشهورات في بادىء الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم: (**انصر أخاك ظالما أو مظلوما**)، فانه يقابله المشهور الحقيقي وهو: (**لا تنصر الظالم وان كان أخاك**).

٣ـ الشبيهة بالمشهورات، وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله، فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون حال، مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لاطلاق الشوارب تقليدا لبعض الملوك والامراء، فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان.

ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخيرين، أما الظاهرية فانما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي. وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة.

-٨-
مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة ان يكون من المبادىء، بل المقدمة اما أن تكون نفسها من المبادىء او تنتهي الى المباديء. وعليه فمقدمات القياس الجدلي يجوز أن تكون في نفسها مشهورة. ويجوز أن تكون غير مشهورة، ترجع الى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بديهية وتكون نظرية تنتهي الى البديهية.

والرجوع الى المشهورة على نحوين:

أ- أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقايسة الى المشهورة. وتسمى (**المشهورة بالقرائن**). والمقارنة بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها. وكل من التشابه والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احداهما الى تصور شهرة الثانية، وان لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجبا، وانما تكون شهرة احداهما مقرونة بشهرة الاخرى.

مثال التشابه: قولهم: اذا كان اطعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا، فان حسن اطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف. ومثال التقابل: قولهم: اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءة الى الاعداء حسنة، فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الأصدقاء والأعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقايسة.

ب- أن تكون المقدمة مكتسبه شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة. نظير المقدمة النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بديهية.

-٩-
مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها فانها تسمى **(مسألة الجدل)** وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءا من قياسه هي نفسها تسمى **(مقدمة الجدل)**.

اذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد نقضه تصلح أن تقع موردا لسؤال السائل، ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتجنبها نذكر بعضها:

(منها) أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات موردا لسؤاله، فان السؤال عنها معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفة المشهور. فلو التجأ السائل لإيراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد للقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المجيب. باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها.

و **(منها)** أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن لميتها **(عليتها)** لأن مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل والمغالبة، بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ، أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية، بأن يسأل هكذ . **(هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أو لا؟)** أو يسأل هكذا: **(لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حده اذن؟)**.

وكذلك السؤال في اللمية لا بد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل العلة.

-١٠-
مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية

والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به. ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل.

منها (**المشهورات الحقيقية المطلقة**) لانها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة. وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات فانها لا تطلب بالبرهان. ويجمعها انها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة.

ومن ينكر المشهورات لا تنفع معه حجة جدلية لأن معنى اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضا. ومثل هذا المنكر للمشهورات لا رد له الا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه: فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب. ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه. ومنكر مثل أن النار حارة يكوى بها ليحس بحرارتها.

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلي في مقابل المشاغب كما تطلب القضية الاولية بالبرهان في مقابل المغالط.

أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحجة الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها، لينبهه على شهرتها بما هو أعرف واشهر.

ومنها (**القضايا الرياضية ونحوها**) لانها مبتنية على الحس والتجربة. فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك.

-١١-

أدوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة (**بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات والمسلمات في**

وقت الحاجة عند الاحتجاج على خصمه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوبية) ليس بالامر الهين كما قد يبدو لأول وهلة. بل يحتاج الى مرانٍ طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة. ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكة اذا استطاع الانسان أن يحوز عليها فان لها الاثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدلي من بلوغ غرضه.

ونحن واصفون هنا هذه الادوات. وليعلم الطالب انه ليس معنى معرفة وصف هذه الادوات انه يكون حاصلا عليها فعلا، بل لا بد من السعي لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده، فان من يعرف معنى المنشار لا يكون حاصلا لديه ولا يكون ناشرا للخشب، بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب نعم معرفة اوصاف الآلة طريق لتحصيلها والانتفاع بها.

والادوات الأربع المطلوبة هي كما يلي:

(الاداة الاولى)- أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها، ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة، وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب، وأن يميز بين المشهورات الحقيقية وغيرها، وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية الى أخرى.

فاذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فان احتاج الى استعمال مشهور: كان حاضرا لديه متمكنا به من الاحتجاج على خصمه.

وهذه الاداة لازمة للجدلي، لأنه لا ينبغي له أن ينقطع امام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأنى ويطلب التذكر أو المراجعة فانه يفوت غرضه ويعد فاشلا لان غايته آنية، وهي الغلبة على خصمه أمام الجمهور. فيفوت غرضه بفوات الاوان، على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان، فان تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين.

ومما ينبغي أن يعلم ان هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز

أن تتبعض، بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص به: فالمجادل في الامور الدينية مثلا يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة، ومن يجادل في السياسة انما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط... وهكذا في سائر المذاهب والآراء. وعليه فلا يجب في الجدلي المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والآراء.

(الاداة الثانية)- القدرة والقوة على التمييز بين معاني الالفاظ المشتركة والمنقولة والمشككة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة وما اليها من أحوال الالفاظ، والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرأ من غموض واشتباه فيها، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حججه، بل يتبين وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال.

وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللفظي وتمييزه عن المشترك المعنوي ولمعرفة باقي أحوال اللفظ: لا يسعها هذا الكتاب المختصر. ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثالا لذلك، فنقول:

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركا لفظيا أو معنويا فانه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات، مثل كلمة (قوة) فانها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوة المشي والقيام مثلا، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الاخرس ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة. فلو شككنا في أنها موضوعة لمعنى أعم او لكل من المعنيين على حدة، فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابله فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد، فمقابل القوة بالمعنى الاول الضعف ومقابلها بالمعنى الثاني الفعلية. ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لا معنى واحدا والا لكان لها مقابل واحد.

وكذلك يمكن ان تستظهر ان للفظة معنيين على نحو الاشتراك اللفظي، اذا تعدد جمعها بتعدد معناها، مثل لفظة (أمر) فانها بمعنى شيء تجمع على (أمور) وبمعنى

طلب الفعل تجمع على (اوامر). فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد.

ثم ان كثيرا ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ، فينحو كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما. ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين. ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله، فيمكن ان يريد من يجيز الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيلها هي الرؤية بمعنى الادراك بالبصر. فتفصيل معنى الرؤية وبيان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة. وهكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الابحاث. وهذا من فوائد هذه الاداة.

(الاداة الثالثة)- القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو بغيرها. وتحصل هذه القوة (الملكة) بالسعي في طلب الفروق بين الاشياء المتشابهة تشابها قريبا لا سيما في تحصيل وجوه اختلاف احكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباينة بين الاشياء المتشابهة بالجنس.

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفصول والخواص للاشياء، فيستعين بذلك على الحدود والرسوم. وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعى خصمه مثلا ان شيئين لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر. او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما، فانه أي المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحكامهما ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلا: ان قياسك الذي ادعيته قياس مع الفارق.

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح العقليين اذ استدل على ذلك بانه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر. فاعتقد المستدل أن حكمي العقل في المسألتين نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح. وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقلين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياسا مع

الفارق. وهذا المثال احد موارد الانتفاع بهذه الاداة.

(**الاداة الرابعة**)- القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثه. سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات. وتحصل هذه القدرة (**الملكة**) بطلب وجوه التشابه بين الامور المتباعدة جدا أو المتجانسة، وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان امرا عدميا.

ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة. والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة: أما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوبا أو منسوبا اليه في الطرفين، أو انه في أحد الطرفين منسوبا وفي الثاني منسوبا اليه، فهذه ثلاثة أقسام: (**مثال الاول**) ما لو قيل: نسبة الامكان الى الوجود كنسبته الى العدم. و (**مثال الثاني**) ما لو قيل: نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها. و (**مثال الثالث**) ما لو قيل: نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى السطح.

أما المنفصلة ففيما اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلا كما لو قيل: نسبة الاربعة الى الثمانية كنسبة الثلاثة الى الستة.

وفائدة هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة. فان هذه الاداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس، والاداة السابقة تنفع في تحصيل الفصول والخواص كما تقدم.

وتنفع هذه الاداة في إلحاق بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم اخر، ببيان ما به الاشتراك في موضوعيهما، بعد أن يعلل الحكم بالامر المشترك كما في التمثيل.

وتنفع هذه الاداة أيضا الجدلي فيما لو ادعى خصمه الفرق في الحكم بين شيئين، فيمكنه أن يطالب بايراد الفرق، فاذا عجز عن بيانه لا بد أن يسلم بالحكم العام ويدعن. وان كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن ايراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضيا لالحاق شيء بشبيهه في الحكم.

المبحث الثاني- المواضع

-١-

معنى الموضع

للتعبير (بالموضع) أهمية خاصة في هذه الصناعة، فينبغي ان نتقن جيدا معنى هذه اللفظة قبل البحث عن احكامه، فنقول:

الموضع- باصطلاح هذه الصناعة- هو الاصل او القاعدة الكلية التي تتفرع منها قضايا مشهورة.

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا، الموضع: كل حكم كلي تنشعب منه وتتفرع عليه احكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة الى ذلك الكلي الاصل لها، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبة مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلي بسبب شهرته.

ولا يشترط في الاصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهورا، فقد يكون وقد لا يكون. وحينما يكون في نفسه مشهورا صح ان يقع- كالحكم المنشعب منه- مقدمة في القياس الجدلي، فيكون موضعا باعتبار ومقدمة باعتبار آخر.

مثال الموضع قولهم: «اذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمى موضعا، لانه تنشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم: «اذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاعداء حسنة أيضا»، وقولهم: «اذا كانت معاشرة الجهال مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة»، وقولهم: «اذا جاء الحق زهق الباطل» وقولهم: «اذا كثرت الاغنياء قلّت الفقراء»... وهكذا. فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام، وفي نفسها احكام كلية مشهورة.

(مثال ثان للموضع): قولهم: «اذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع او نافع أو جميل فهو مطلقا ممكن أو نافع أو جميل» فهذه القاعدة تسمى موضعا، لانه تنشعب منها عدة احكام مشهورة، مثل ان يقال: «اذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقا» و «اذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا» و «اذا صبر الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا» و «اذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا» ومثل ان يقال: «اذا أمكن الطالب ان يجتهد في مسألة فقهية فالاجتهاد ممكن له مطلقا» و «اذا كان الصدق نافعا في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا» و «اذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا»... وهكذا تتشعب من ذلك الموضع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته.

وأكثر المواضع ليست مشهورة. وانما الشهرة لجزئياتها فقط. والسر في ذلك:

١ـ ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص، فلا بد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه. لأن صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق. وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وان لم تمنعها فانها تقللها على الاقل.

٢ـ ان العام يكون في معرض النقض اكثر من الخاص، لان نقض الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس. ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع.

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الاول المذكور آنفا:

فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد، مع أنهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم، لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم مثلا والسواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضع.

اذن هذا الموضع كاذب لا قاعدة كلية فيه. فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام.

اما الاحكام المشهورة المنشعبة منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى

الاعداء، فان النقض المتقدم للموضع لا يستلزم نقضها، لما قلناه أن نقض العام لا يستدعي نقض الخاص. مثلا نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرة زوجا ومرة فردا، فكون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد يجوز تعاقبهما على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك، فجاز أن يكون الاحسان والاساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض.

وحينئذ يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضع، فاذا لاحظناها ولم نعثر فيها بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابله، فلا بد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى الخارجة عنه.

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور.

-٢-
فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من المواضع في هذه الصناعة اذا كانت الشهرة ليست له!

والجواب: ان الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع ان يعد المواضع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامة، ليستنبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للابطال او الاثبات. واحصاء المواضع **(القواعد العامة)** أسهل وأجدى في التذكر من احصاء جزئياتها **(المشهورات المنشعبة منها)**.

ولذا قالوا ينبغي للمجادل ألا يصرح بالموضع الذي استنبط منه المشهور؛ بل يحتفظ به بينه وبين نفسه، حتى لا يجعله معرضا للنقض والرد، لأن نقضه ورده- كما تقدم- أسهل واسرع.

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعا لانه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار.

وقيل: انما سمي موضعا لانه يصلح ان يكون موضع بحث ونظر. وهو وجيه أيضا. وقيل غير ذلك، ولا يهم التحقيق فيه.

-٣-

اصناف المواضع

جميع المواضع في المطالب الجدلية انما تتعلق باثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، أي تتعلق بالاثبات والابطال.

وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد المواضع بحسبه. فلذلك وجب على من يريد اعداد المواضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه.

والتصنيف في هذا الباب انما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بها في هذه الصناعة. وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب المناسب لهذه الصناعة، وان اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات.

ونحن لاجل ان نضع خلاصة لابحاثهم وفهرسا لمباحثهم في هذا الباب نسلك طريقتهم في التقسيم، فنقول:

ان المحمول إما أن يكون مساويا للموضوع في الانعكاس[١] وإما ان لا يكون:

و (الاول) لا يخلو عن أحد امرين:

(أ)- ان يكون دالا على الماهية. والدال على الماهية أحد شيئين حدّ او اسم. والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لان حمله على الموضوع حمل لفظي لا حقيقي، فلا يتعلق به غرض المجادل. فينحصر الدال على الماهية في (الحدّ) فقط.

(ب)- ان لا يكون دالا على الماهية. ويسمى هنا (خاصة) وقد يسمى أيضا

(١) معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس انه يصدق المحمول كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه الموضوع، ويصدق الموضوع كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه المحمول

(رسما)، لانه يكون موجبا لتعريف الماهية بتمييزها عما عداها.

و (الثاني) لا يخلو- أيضا عن احد امرين:

(أ)- ان يكون واقعا في طريق ما هو. ويسمى هنا (جنسا). والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات، اذ لا فائدة تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل.

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع، فلانه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة، وان كان فعلا لا يقع الا على الأشياء المتفقة الحقيقة، فان الناطق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق، فلا يمتنع فرض صدقه على غير الانسان. فلم يكن مفهوما مساويا للانسان. وبهذا الاعتبار يسمى هنا (جنسا).

(ب)- ان لا يكون واقعا في طريق ما هو، ويسمى (عرضا). والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع، اذ أن كلا منهما غير مساو للموضوع، كما انه غير واقع في جواب ما هو.

وعلى هذا فالمحمولات اربعة: حد، وخاصة، وجنس، وعرض. اما (النوع) فلا يقع محمولا، لانه اما أن يحمل على الشخص أو على الصنف، ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا، لان موضوعات مباحث الجدل كليات. واما الصنف فحمل النوع عليه بمثابة حمل اللوازم، لان النوع ليس نوعا للصنف، فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض.

وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولا في القضية. بل انما يقع موضوعا فقط.

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهم الجدلي- فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها، فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله، اما انه جنس أو خاصة او أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه.

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد المواضع لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة. واعداد هذه المواضع في هذه الصناعة يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من المواضع.

وعليه فالمواضع منها ما يخص الحد- مثلا- فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجودا لموضوعه وانه مساو له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع.

ومنها ما يخص الخاصة، فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو... وهكذا باقي اقسام المحمولات.

فتكون المواضع- على ما تقدم- اربعة اصناف:

ثم ان هناك مواضع عامة للاثبات والابطال لا تخص أحد المحمولات الأربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات. وتسمى **(مواضع الاثبات والإبطال)**. فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة، فتكون خمسة.

ثم لاحظوا ان كثيرا ما يهم الجدلي اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف او اولى وغير اولى. وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لانها هي التي تقبل التفاوت. فزادوا صنفا سادسا وسموه **(مواضع الأولى والآثر)** ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلي الى بحث آخر، وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض أو الوجود؛ فسموا المواضع في ذلك **(مواضع هو هو)**.

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة، وتفصيل هذه المواضع يحتاج الى فن مستقل لا تسعه هذه الرسالة المختصرة. على ان كل مجادل مختص بفن كالفقيه والمتكلم والمحامي والسياسي لا بد أن يتقن فنه قبل ان يبرز الى الجدال فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات. فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة المواضع في علم المطق وتحضيرها من طريقه.

ولاجل ألا نكون قد حرمنا الطالب من التنبه للمقصود من المواضع نذكر بعض المواضع لبعض الاصناف السبعة المتقدمة، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزادة، فنقول.

-٤-

مواضع الإثبات والإبطال

مواضع الاثبات والابطال نفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم، واثبات وابطال الاعراض داخلة في هذا الباب أيضا. واشهر المواضع في هذا الباب عدّوها عشرين موضعا، وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هي من مواضع الاثبات والابطال. ونذكر الان مثالا واحدا غيرها، وهو:

ان العارض على المحمول عارض على موضوعه، فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله، فمثلا يقال: الجمهور عاطفي. فالجمهور موضوع وعاطفي محمول. وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بانه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة.

ويقال أيضا: السياسي نفعي. ثم ان هذا المحمول، وهو النفعي، يوصف بانه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة. فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة.

ويقال أيضا: الصادق عادل. ثم ان هذا المحمول، وهو العادل. لا يوصف بكونه ظالما أي لا يعرض عليه الظلم. فيبطل بذلك كون الصادق ظالماً.

ومعنى هذا الموضع انك تستنبط من مشهورين مشهورا ثالثا. والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين الاولين، فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع. أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفة كالمثال الاخير، فتستنبط منهما

المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع بتلك الصفة.

-٥-

مواضع الأولى والآثر

اصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض الوجوه. والالفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة آثر واولى وافضل واكثر وأزيد واشد واشرف واقدم وما يجري مجرى ذلك. وما يقابل كل واحد منها، مثل الانقص والاخس والاقل والأضعف وهكذا. ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها.

وانما يحتاج الى المواضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها التفاضل لاول وهلة، والا فما هو ظاهر التفاضل فيه مثل ان الشمس اكثر ضوءا من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشوا ولغوا.

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص او شيء على شيء، من مأكولات وملبوسات ومسكونات ومراتب ووظائف واخلاق وعادات ... وهكذا.

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة، كأن يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي اكثر كرما ام معن بن زائدة مع الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وانه قد اتصفا بها معا. ومثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تأريخية تكشف لمن الافضلية وليس على هذا الفن.

وأخرى يكون النزاع في وجه الافضلية كأن يتنازعا في أنه ايهما اولى بأن يوصف بالكرم، مع الاتفاق على ان معناً ـ مثلاـ يجود بفضل ما له وحاتما يجود بكل ما يملك، ومع الاتفاق أيضا على ان ما جاد به معن اكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم. وحينئذ يكون النزاع في العبرة في الافضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الايثار فيكون حاتم افضل.

ويمكن ان يتمسك القائل الاول **بموضع في هذا الباب**، وهو **(ان ما يفيد خيرا أكثر فهو آثر وأولى بالفضل)**، فيكون معن افضل. ويمكن ان **يتمسك القائل الثاني** بموضع آخر فيه، وهو «ان ما ينبعث من تضحية أكثر بالحاجة والنفس **فهو آثر وأولى** بالفضل» فيكون حاتم افضل. فهذان موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان.

هذا اقصى ما أمكن بيانه من المواضع. وعليك بالمطولات في استقصائها ان أردت، ومن الله تعالى التوفيق.

•

المبحث الثالث ـ الوصايا

ـ ١ ـ

تعليمات للسائل

تقدم في الباب الاول من هو (السائل). وعليه ـ لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف (المجيب) ـ أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية :ـ

١ ـ ان يحضر لديه ـ قبل توجيه السؤال ـ الموضع او المواضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له.

٢ ـ أن يهيىء في نفسه ـ قبل السؤال أيضا ـ الطريقة والحيلة التي يتوسل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها.

٣ ـ لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضمره في نفسه من المطلوب الذي يستلزم نقض وضع الخصم ـ فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه، بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار.

هذه هي الخطوط الاولى الرئيسة التي يجب ان يتبعها السائل في مهمته. ثم لاخذ الاعتراف طرق كثيرة، ينبغي ان يتبع احدى الوصايا[1] الآتية لتحقيقها:

١ ـ ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لنقض وضعه. وبعبارة ثانية: ينبغي ألا يقتحم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن

---

(١) ان الناس ليختلفون كثيرا في اخلاقهم وامزجتهم: فمنهم الخجول الحيي، والوقح الصلف، وبينهما درجات كثيرة. ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل، والضعيف المستخذي، وبينهما درجات كثيرة أيضا. ومنهم اللبق اللسن، والعي المتلعثم، وبينهما درجات. ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته، والمقلد المطواع لغيره، وبينهما درجات. وكل واحد من هذه الاصناف له شان يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه، بعد ان يعرف منزلة خصمه بين هذه المنازل، حتى يتبع أية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه. ومن هنا قيل في المثل المشهور: «لكل مقام مقال».

نفس المقدمة المطلوبة له. والسر في ذلك ان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته وانتباهه، فقد يتنبه الى مطلوب السائل، فيسرع في الانكار ويعاند.

٢ـ واذا انتهى به السؤال عن المطلوب، فلا ينبغي أيضا أن يوجه السؤال رأسا عن نفس المطلوب، خشية ان يشعر الخصم فيفرَّ من الاعتراف، بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل[1] الآتية:ـ

(الاولى)ـ أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه، فاذا اعترف بالاعم ألزمه قهرا بالاعتراف بالاخص بطريقة القياس الاقتراني.

(الثانية)ـ ان يوجه السؤال عن أمر أخص، فاذا اعترف به، فبطريقة الاستقراء يستطيع ان يلزم خصمه بمطلوبه.

(الثالثة)ـ ان يوجه السؤال عن أمر يساويه، فاذا اعترف به، فبطريقة التمثيل يتمكن من إلزامه اذا كان ممن يرى التمثيل حجة.

(الرابعة)ـ ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه، مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للانتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلا ان الاب يغضب على ولده ولا يشتاق الى الانتقام منه، فيعدل الى السؤال عن نفس الغضب، فيقال: اليس الغضب هو شهوة الانتقام؟ فاذا اعترف به يقول له: اذن الغاضب مشتهٍ للانتقام.

(الخامسة)ـ ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد، كما لو أرادـ مثلا اثبات ان اللذة خير، فيقول: أليست اللذة ليست خيرا؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنقيض المطلوب، فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريده السائل.

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى. فعلى السائل الذكي أن يختار ما يناسب المقام.

---

(١) لا ضير في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار على الحق.

٣ـ ألا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسياقها الى المطلوب، بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم.

٤ـ ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة، بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصمه، لينخدع به الخصم المعاند فيطمئن اليه. وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدري ولا يدري.

٥ـ ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر، ويدعي في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العادة عليه، ليجد الخصم ان جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له، فيجبن عن انكارها.

٦ـ ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده، ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة بالخصوص. والافضل ان يجعل الحشو حقا مشهورا في نفسه، فانه يضطر الى التسليم به، واذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطرا الى التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز.

٧ـ ان من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه، فلا يبالي ان يسلم في مبدأ الامر بما يلقى عليه من الاسئلة، ظنا منه بأن السائل لا يتمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يتمكن حينئذ من اللجاج والعناد.

فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يمهد له بتكثير الاسئلة عما لا جدوى له في مقصوده، حتى اذا استنفذ غاية جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد او يخضع للتسليم.

٨ـ اذا انتهى الى مطلوبه من الاستلزام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والترديد، ولا يلقيه على سبيل الاستفهام، فان الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار

المشهور، فيرجع الكلام من جديد جذعا. وقد يشق عليه ان يوجه هذه المرة اسئلة نافعة في المقصود، فيغلب على أمره.

٩ـ ان يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة انها تنساق الى الاغراء وتتأثر ببهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها، والمفروض ان الغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور. وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم، ليسهل عليه ان يجرهم الى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم. وبهذا يستطيع ان يقهر خصمه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموا به، لان مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه أمامهم يشعر الانسان بالخجل والخيبة.

١٠ـ وهو آخر وصايا السائل ـ اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقدح فيه، بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه، فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة.

ـ٢ـ

تعليمات للمجيب

إن (المجيب) ـ كما قدمنا ـ مدافع عن مهاجمة خصمه (السائل). والمدافع ـ غالباً ـ اضعف كفاحا من المهاجم وأقرب الى المغلوبية، لان المباداة بيد المهاجم، فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئلة كيف يشاء، ويترك منها ما يشاء. والمجيب على الاكثر مقهور على مماشاة السائل في المحاورة.

وعلى هذه فمهمة المجيب أشق وأدق، واللازم له عدة طرق مترتبة يسلكها بالتدريج اولا فأولا، فان لم يسلك الاول أخذ بالثاني وهكذا. وهي حسب الترتيب:

اولا ـ ان يحاول الالتفاف على السائل، بأن يحور الكلام ـ ان استطاع ـ فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الاسئلة مهاجما ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع

المجيب. فينقلب حينئذ المهاجم مدافعا والمدافع مهاجما. وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكنا من الاخذ بزمام المحاورة، بل يصبح في الحقيقة هو السائل.

ثانيا- اذا عجز عن الطريقة الاولى، وهي الالتفاف، يحاول ارباك السائل واشغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسبا للوقت كيما يعد عدته للجواب الشافي، مثل ان يجد في اسئلته لفظا مشتركا فيستفسر عن معانيه ليتركه يفصلها ثم يناقشه فيها. أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح السؤال عنه وايها لا يصح. وفي هذه قد تحصل فائدة أخرى فانه بتفصيل المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزمه به السائل بان يعترف -مثلا- بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه.

ثالثا- اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك يحاول- ان استطاع- الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه. وينبغي ان يعلم انه لا ضير عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا حقيقيا، لانه- غالبا- لا ينتج المشهور الا مشهورا، فلا يتوقع من المشهورات ان تنتج ما يناقض وضعه المشهور.

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يمتنع من الاعتراف بكل شيء يلقى عليه. فان هذه الحالة قد تظهره امام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب فيصبح موضعا للسخرية والنقد، بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه.

رابعا- اذا وجد ان الطريقة الثالثة لا تنفع وهي طريقة الهرب من الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الاعتراف به مشهورا مطلقا، لأن العناد في مثله أكثر قبحا من الالتزام به)- فعليه الا يعلن عن انكاره له صراحة، لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام الحاضرين كرامة نفسه، وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له. فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقين:

(الاول)- أن يعلن الاعتراف. ولا ضير عليه في ذلك، لأنه ان دل على شيء فانما يدل على ضعف وضعه الذي يلتزمه لا على قصور نفسه وعلمه. وهذا وان كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه اذ يلتزم بما لا ينبغي الالتزام به، ولكن ينبغي له لتلافي ذلك في هذا الموقف (وهو ادق المواقف التي تمر على المجيب المنصف المحب

للحق والفضيلة) أن يعلن انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه. وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته.

(الثاني)- اذا وجد انه يعز عليه اعلان الاعتراف فإن آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف في اسلوب الامتناع من الاعتراف، وذلك بأن **يوري** في كلامه او يقول مثلا: ان اصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك، فيلقي تبعة الانكار على غيره. او يقول: كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودي، فيؤجل ذلك الى مراجعة او مشاورة، أو نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار او من التصريح بالاعتراف.

خامسا - بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف، ويعترف بالمشهور، فانه يبقى له طريق واحد لا غير. وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه، بأن يلحق المشهور- مثلا- بقيود وشرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع، او نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة. وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة.

-٣-

تعليمات مشتركة للسائل والمجيب
أو آداب المناظرة

(اولا)- ان يكون ماهرا في عدة اشياء:

١- في ايراد عكس القياس، بأن يتمكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.

٢- في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض ونقض المحمول والموضوع، فان هذا يفيده في التوسع بايراد الحجج المتعددة على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره.

٣- في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله. الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوة ايراد الحجج المتعددة.

(**ثانيا**)- ان يكون لسنا منطقيا يستطيع أن يجلب انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه، ويحسن ان يثير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية.

(**ثالثا**)- ان يتخير الألفاظ الجزلة الفخمة، ويتجنب العبارات الركيكة العامية، ويتقي التمتمة والغلط في الالفاظ والاسلوب، للسبب المتقدم.

(**رابعا**)- ألا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين وانتباههم له، لان استغلال الحديث في الاجتماع مما يعين على الظهور على الغير والغلبة عليه.

(**خامسا**)- ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة. وذلك عند الحاجة طبعا. بل ينبغي ان يكثر من ذلك ما وجد اليه سبيلا، فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والغلبة على خصمه. والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا تفعله الحجج المنطقية من الانصياع اليه والتسليم به.

(**سادسا**)- ان يتجنب عبارة الشتم واللعن، والسخرية والاستهزاء، ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء. فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتي هي أحسن.

(**سابعا**)- ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف، فان هذا لا يكسبه الا ضعفاً، ولا يكون الا دليلا على الشعور بالمغلوبية، بل الذي يجب عليه ان يلقي الكلام قوي الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والانهيار، وان اداه بصوت منخفض هادىء فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير أسلوب الصياح والصراخ.

(**ثامنا**)- ان يتواضع في خطاب خصمه، ويتجنب عبارات الكبرياء والتعاظم والكلمات النابية القبيحة.

(**تاسعا**)- ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه، ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده، فان الاستباق الى الكلام سؤالا وجوابا قبل ان يتم خصمه

كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة ويثير غضب الخصم من جهة أخرى.

(عاشرا)- ان يتجنب **(حد الامكان)** مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعي القوة والعظمة، فان هذا- من جهة- يعديه بمرضه فينساق بالاخير مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض. و- من جهة أخرى- لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة مرضية في المجادلة.

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم، فلا ضير عليه ان يستعمل الحيل في محاورته ويغالطه في حججه، بل لا ضير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واخجاله.

و **(الوصية الاخيرة)** لكل مجادل- مهما كان- ألا يكون همه الا الوصول الى الحق وايثار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه، ويتجنب العناد بالاصرار على الخطأ، فانه خطأ ثان، بل ينبغي ان يعلن ذلك ويطلبه من خصمه بالحاح حتى لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف.

وهذا أصعب شيء يأخذ الانسان به نفسه، فلذلك عليه ان يستعين على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه فانه تعالى مع المتقين الصابرين.

الفَصْلُ الثَالِث

صناعة الخطابة

وهو يقع في ثلاثة مباحث:

(١) في الاصول والقواعد

(٢) في الأنواع

(٣) في التوابع.

المبحث الاول- الاصول والقواعد

-١-

وجه الحاجة الى الخطابة

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادىء والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه، اذ تحقيق فكرتهم او دعوتهم لاتتم الا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها.

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به، كما لا يخضع للطرق الجدلية، لان الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من التعقل والتبصر، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الادلة والبراهين، وانما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق. تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة. ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه **فكرة** لا يتمكن من التفكيك بين صحيحها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها.

وعليه، فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين، فان الذي يبدو أن الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكمة فيهم.

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بما هو جمهور، فانكل فرد من أفراد

العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو ابعد ما يكون عن الاقتناع بالطرق البرهانية او الجدلية، بل اكثر الخاصة المثقفين- وان ظنوا في انفسهم المعرفة وحرية الرأي- ينجذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها. بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم، بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيلون انهم قد بلغوا بها الغاية.

فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعا بعيدا عن درجة مثله. ولذا قيل: «كلم الناس على قدر عقولهم».

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة، فان الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي. وكل شخص استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فانه هو الذي يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر.

فهذا وجه حاجتنا- معاشر الناس- الى صناعة الخطابة، ولزم على من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة، وهي عبارة عن معرفة طرق الاقناع.

فان الخطابة انجح من غيرها في الاقناع، كما ان الجدل في الالزام انفع.

-٢-

وظائف الخطابة وفوائدها

مما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي، وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور، والحض على الاقتناع بمبدأ من المبادىء، والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل والسيئات، واثارة شعور العامة وايقاظ الوجدان والضمير فيهم. وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لتقبل ما يريد الخطيب ان تقتنع به.

وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة، بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس العامة.

وهي- بعد- وظيفة شاقة، اذ أنها تعتمد- بالاضافة الى معرفة هذه الصناعة- على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتمرين والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا بغيرها، وانما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك المواهب واعداد ما يلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة، مع المران الطويل وكثرة التجارب. وسياتي التنصيص على حاجة الخطابة الى المواهب الشخصية.

-٣-

تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقيين: «انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع الجمهور في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان».

هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكة الخطابة التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور. والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك التصديق، او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقنعة اميل الى التصديق من خلافه. وهذا الاخير هو المسمى عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم في هذا الجزء.

ثم انه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر، وهو ان يقف الشخص ويتكلم بما يسمع المجتمعين بأي اسلوب كان، بل أسلوب البيان واداء المقاصد بما يتكفل اقناع الجمهور هو الذي يقوّم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاورة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة والحكام.

وهذه الصناعة تتكفل ببيان هذا الاسلوب، وكيف يتوصل الى اقناع الناس بالكلام، وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما الى ذلك مما سيأتي شرحه.

-٤-

اجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزءين: العمود والاعوان.

أ- (**العمود**). ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الاقناعية. وتسمى الحجة الاقناعية باصطلاح هذه الصناعة (**التثبيت**) على ما سيأتي. وبعبارة أخرى: العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب انتاجا بحسب الاقناع. وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقناع

ب- (**الاعوان**). ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجية عن العمود المعينة له على الاقناع المساعدة له على التأثير المهيئة للمستمعين على قبوله.

وكل من الامرين (**العمود والاعوان**) يعد في الحقيقة جزءاً مقوما للخطابة، لان العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الاقناع، بل على الاكثر يفشل في تحقيقه. والمقصود الاصلي من الخطابة هو الاقناع كما تقدم، فكل ما هو مقتض له دخيل في تحققه لا بد أن يكون في الخطابة دخيلا، وان كان سن الامور الخارجة عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة (**العمود**).

وقولنا هنا: «مقتض للاقناع» نقصد به أعم مما يكون مقتضيا لنفس الاقناع أو مقتضيا للاستعداد له. والمقتضي لنفس الاقناع ليس العمود وحده -كما ربما يتخيل- بل شهادة الشاهد أيضا تقتضيه مع انها من الاعوان.

وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال. فهذه اربعة أقسام ينبغي البحث عنها: العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضي للاستعداد للاقناع.

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول:

الخطابة تشتمل على عمود واعوان. ثم الاعوان على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة. والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى **(استدراجات)** فعلى ثلاثة اقسام: استدراجات بحسب القائل او بحسب القول أو بحسب المستمع. والثاني هو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى **(نصرة)** و **(شهادة)**. وهي- الشهادة- على قسمين شهادة قول وشهادة حال فهذه ستة أقسام:

١- العمود.
٢- استدراجات القائل.
٣- استدراجات بحسب القول.
٤- استدراجات بحسب المستمع.
٥- شهادة القول.
٦- شهادة الحال

فهذه الستة هي- بالاخير- تكون أجزاء الخطابه، فينبغي البحث عنها واحدة واحدة.

-٥-
العمود

(العمود)- وقد تقدم معناه- يتألف من المظنونات او المقبولات أو المشهورات أو المختلفة بينها. وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلا في مقدمة الصناعات الخمس، فلا نعيد.

واستعمال **(المشهورات)** في الخطابة باعتبار مالها من التأثير على السامعين في الاقناع. ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرية، وهي التي تحمد في بادىء الرأي وان لم تكن مشهورات حقيقية. وبهذا تفترق الخطابة عن الجدل، اذ الجدل لا يستعمل فيه الا المشهورات الحقيقية. وقد سبق ذلك في الجدل.

وقلنا هناك: «ان الظاهرية تنفع فقط في صناعة الخطابة» وانما قلنا ذلك فلأن

الخطابة غايتها الاقتناع ويكتفي بما هو مسهور أو مقبول لدى المستمعين وان كان مشهوراً في بادىء الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب، اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب، على العكس من الجدل المبني على المحاورة والمناقضة، فلا ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرية، اذ يعطى بذلك مجال للخصم لنقضها وتعقيبها بالرد.

اما المظنونات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة.

-٦-

الاستدراجات بحسب القائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم. ويتحقق ذلك على نحوين:

١ـ ان يثبت فضيلة نفسه ـ اذا لم يكن معروفا لدى المستمعين ـ اما بتعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء، بان يعرف نسبه وعلمه ومنزلته الاجتماعية أو وظيفته اذا كان موظفا او نحو ذلك.

ولمعرفة شخصية الخطيب الاثر البالغ ـ اذا كانت له شخصية محترمة ـ في سهولة انقياد المستمعين اليه والاصغاء له وقبول قوله، فان الناس تنظر الى من قال، لا الى ما قيل، وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة الانسان، لا سيما في محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واعجابه. ولا سيما في المجتمعات العامة، فان غرائز الانسان ـ وبالخصوص غريزة المحاكاة ـ تحيا في حال الاجتماع او تقوى.

٢ـ أن يظهر بما يدعو الى تقديره واحترامه، وتصديقه والوثوق بقوله. وذلك يحصل بأمور (منها) لباسه وهندامه، فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به، فقد يقتضي ان يظهر بأفخر اللباس وبأحسن بزة تليق بمثله وقد يقتضي ان يظهر بمظهر الزاهد الناسك. وهذا يختلف

باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين. وعلى كل حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يثير تهكمهم او اشمئزازهم او تحقيرهم له. و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه، فان هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبما يريده من البيان والاقناع. وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون ممثلا في مظهره، فيبدو حزينا في موضع الحزن وقد يلزم له ان يبكي او يتباكى، ويبدو مسرورا مبتشا في موضع السرور، ويبدو بمظهر الصالح الواثق من قوله المؤمن بدعوته في موضع ذلك. . . وهكذا.

وكثير من الواعظين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر اليهم قبل انيتفوهوا،وكم من خطيب في مجالس ذكرى مصرع سيد الشهداء عليه السلام يدفع الناس الى البكاء والرقة بمجرد مشاهدة هيئته وسمته قبل ان يتكلم.

-٧-
الاستدراجات بحسب القول

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده اما برفع صوته أو بخفضه او ترجيعه او الاسترسال فيه بسرعة او التأني به أو تقطيعه. كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين.

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح. وذلك في أصله موهبة ربانية يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوى وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع المواهب الشخصية. وليس هناك قواعد عامة مدونة يمكن بها ضبط تغييرات الصوت ونبراته حسب الحاجة، وانما معرفة ذلك تتبع نباهة الخطيب في اختياره للتغيرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة والتمرين مؤثرة في المستمعين.

ولإجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء، لانه يحاول المسكين تقليد

خطيب ناجح في لهجته وإلقائه، فيبدو نابيا سخيفا، اذ يظهر بمظهر المتصنع الفاشل. والسر ان هذا أمر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير.

-٨-

الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب. وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهيأوا للاصغاء اليه: مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسبا لغرضه كالرقة والرحمة، أو القوة والغضب، او يضحكهم بنكتة عابرة لتنفتح نفوسهم للاقبال عليه. ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون باخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم او الانصاف والعدل او ايثار الحق، أو يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحية في سبيل بلادهم، أو نحو ذلك مما يناسب غرضه. وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محمودة لهم أو لآبائهم أو اسلافهم.

واذا اضطر الى التعريض بخصومه الحاضرين فيظهر بأنهم الاقلية القليلة فيهم، أو يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون في الاجتماع، أو انهم لا قيمة لهم ولا وزن عند الناس.

وليس شيء أفسد للخطيب من التعريض بذم المستمعين أو تحقيرهم او التهكم بهم او اخجالهم، فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا، وان كان يأتي بذلك بقصد اثارة الحمية والغيرة فيهم، لان هذه الامور -بالعكس- تثير غضبهم عليه وكرهه والاشمئزاز من كلامه. ولاثارة الحمية طرق أخرى غير هذه.

وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط أساسي في التأثر بكلامه، فاذا ذمهم او تهكم بهم بعّدهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي. وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار الممل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما الفوا استماعه.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن

يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء، وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم، وبأنه يحبهم ويحترمهم، لا سيما الخطيب السياسي والقائد في الحرب.

-٩-

شهادة القول

وهي من اقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة، ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع. وهي تحصل اما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبي والامام، او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر. واما بقول الجماهير أو الحاكم او النظارة، وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بهتاف او تصفيق او نحوها. واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها.

وهذه الشهادة- على انها من الاعوان- تفيد بنفسها الاقناع. وقد تكون بنفسها عموداً لو صح أخذها مقدمة في الحجة الخطابية، وتكون حينئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا ان الحجة الخطابية قد تتألف منها.

-١٠-

شهادة الحال

وهي أيضا من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع. وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول.

١- ما هي بحسب القائل: إما لكونه مشهورا بالفضيلة من الصدق والامانة والمعرفة والتمييز، أو معروفا بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به، كأن يكون معروفا بالبراعة الخطابية أو الشجاعة النادرة او بالثراء الكثير او بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك. وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين، فكيف اذا كان محبوبا أو موضع الاعجاب أو

الثقة. وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد أثرا.

وإما لكونه تظهر عليه امارات الصدق- وان لم يكن معروفا بأنحاء المعرفة السابقة- مثل أن تطفح على وجهه اسارير السرور اذا بشر بخير، أو علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر، أو هيئة الحزن اذا حدث عما يحزن... وهكذا.

ولتقاطيع وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به أو غير مؤمن به. والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع. ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب. وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضي ام ابى، فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغريزته، فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعة المحاكاة والتقليد.

٢- ما هي بحسب القول: مثل الحلف على صدق قوله والعهد[١] أو التحدي كما تحدى نبينا الاكرم (ص) قومه أن يأتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد واذ عجزوا عن ذلك التجأوا الى الاعتراف بصدقه. ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له في صناعته بأن يأتي بمثل ما يعمل، ويقول له: ان عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلي عليك واخضع لقولي.

-١١-

الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الاشياء استدعى ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما، لئلا يقع الخلط بينهما:

أما اشتراكهما ففي الموضوع، فان موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم

---

(١) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعها شخصان او أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها او يتجاوزها.

ومسألة، كما قلنا في الجدل: انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف. والخطابة كذلك، وما يستثنى هناك يستثنى هنا. ويشتركان أيضا في الغاية، فان غاية كل منهما الغلبة، ويشتركان في بعض مواد قضاياهما، اذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم.

اما افتراقهما ففي هذه الامور الثلاثة نفسها:

١ـ في الموضوع، فان الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين، فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بها الخاصة، وان جاز استعمال الاسلوب الجدلي لالزام الخصم وافحامه أو لتعليم المبتدئين. كما انه ـ على العكس ـ لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض الاقناع.

٢ـ في الغاية، فان غاية الجدلي الغلبة بالزام الخصم وان لم تحصل له حالة القناعة. وغاية الخطابة الغلبة بالإقناع.

٣ـ في المواد، فقد تقدم في الكلام عن العمود بيان الفرق فيها، اذ قلنا: ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية، وفي الجدل لا تستعمل الا الحقيقية.

وهناك فروق أخرى لا يهمنا التعرض لها. وسيأتي في باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك.

ـ١٢ـ

اركان الخطابة

اركان الخطابة المقومة لها ثلاثة: القائل (وهو الخطيب)، والقول (وهو الخطاب). والمستمع.

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الاكثر: مخاطب وحاكم ونظارة، وقد يكون مخاطبا فقط:

١ـ (المخاطب)، وهو الموجه اليه الخطاب، وهو الجمهور أو من هو الخصم في المفاوضة والمحاورة.

٢ـ (الحاكم)، وهو الذي يحكم للخطيب او عليه، اما لسلطة عامة له في الحكم شرعية او مدنية، او لسلطة خاصة برضا الطرفين اذ يحكمانه ويضعان ثقتهما به، وان لم تكن له سلطة عامة.

٣ـ (النظارة)، وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الا تقوية الخطيب أو توهينه، مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه، حسبما هو عادة شعبهم في تأييد الخطباء، ومثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا أرادوا توهينه. والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغربية في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم (العدول) أو (المعدلين).

وليس وجود الحاكم والنظارة يلازم في جميع اصناف الخطابة، بل في خصوص المشاجرات كما سيأتي.

-١٣-

اصناف المخاطبات

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية ـ على الاغلب ـ اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته، أو اثبات نفعه أو ضرره. ولكن لا اي شيء كان، بل الشيء الذي له نفع او ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم.

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث:

١ـ ان يكون حاصلا فعلا، فالخطابة فيه تسمى (منافرة).

٢ـ ان يكون غير حاصل فعلا ولكنه حاصل في الماضي، فالخطابة فيه تسمى (مشاجرة).

٣ـ ان يكون غير حاصل فعلا أيضا ولكنه يحصل في المستقبل فالخطابة فيه تسمى (مشاورة). وهي أهم الاصناف.

فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف.

١ـ (المنافرات) المتعلقة بالحاصل فعلا، فان قرر الخطيب فضيلته أو نفعه سميت (مدحا)، وان قرر ضد ذلك سميت (ذما).

٢ـ (المشاجرات) وتسمى (الخصاميات) أيضا، وهي المتعلقة بالحاصل سابقا. ولا بد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعا، ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان. فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة (شكرا) اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره. وانما سميت كذلك لان تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم. ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة (شكاية) أما عن نفسه أو عن غيره. والمدافع يسمى (معتذرا) والمعترف به (نادما).

٣ـ (المشاورات) المتعلقة بما يقع في المستقبل. ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده، أو عدمه، فان هذا ليس شأن هذه الصناعة. بل لا بد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل، فتكون الخطابة فيه ترغيبا وتشويقا واذنا في فعله. أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل، فتكون الخطابة فيه تحذيرا وتخويفا ومنعا من فعله.

* * *

فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصلية التي تقع للخطيب، وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول اليه ومعينة للاقناع وتسمى (التصديرات)، مثل ان يمدح شيئا أو شخصا، فينتقل منه الى المشاورة للتنظير بما وقع أو لغير ذلك.

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقا في صدر مدائحهم من هذا القبيل، فان الغرض الاصلي هو المدح، والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصل اليه. وكثيرا ما

لا يكون الشاعر عاشقا وانما يتشبه به اتباعا لعادة الشعراء.

وفي هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف ببيان أمور تأريخية أو اخلاقية او دينية من موعظة ونحوها. وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم وانفعالاتهم مقدمة للغرض الاصلي من ذكر الفاجعة.

-١٤-

صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل: ان المعول في تأليف صوره غالبا على القياس والاستقراء، وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتمثيل، وان استعمل الاستقراء احيانا.

ولا يجب في القياس وغيره عند استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية تأليفه، أي لا يجب أن يكون حافظا لجميع شرائط الانتاج، بل يكفي أن يكون تأليفه منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما، كما لو تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين، كما يقال: فلان يمشي متأنيا فهو مريض، فحذفت كبراه الموجبة وهي (كل مريض يمشي متأنيا) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل في الخطابة خاليا من جامع حيث يفيد الظن بأن هناك جامعا، مثل ان يقال: مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هارباً واليوم يمر مسرع آخر من هنا، فهو هارب.

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات، مثل أن يقال: الظالمون قصيرو الاعمار، لان فلان الظالم وفلان وفلان قصيرو الاعمار، فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحاق القليل بالاعم الاغلب.

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بيانها، فنقول:

١- (التثبيت). والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ويمكن فيه أن يوقع

التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن، سواء كان قياسا أو تمثيلا.

٢- (الضمير). والمقصود به التثبيت اذا كان قياسا. والضمير باصطلاح المناطقة في باب القياس كل قياس حذفت منه كبراه. ولما كان اللائق في الخطابة ان تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبرى من جهة أخرى، سموا كل قياس هنا (ضميرا)، لانه دائما أو غالبا تحذف كبراه.

٣- (التفكير). وهو الضمير نفسه، ويسمى (تفكيرا) باعتبار اشتماله على الحد الاوسط الذي يقتضيه الفكر.

٤- (الاعتبار). ويقصدون به التثبيت اذا كان تمثيلا، فيقولون مثلا: «يساعد على هذا الامر الاعتبار». وهذه الكلمة شايعة الاستعمال عند الفقهاء، وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها.

٥- (البرهان). وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان. فلا تغرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية.

٦- (الموضع). والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون جزء من التثبيت، سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمية. وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل. ومعنى الموضع هناك يسمى (نوعا) هنا وسيأتي في الباب الثاني. ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصارا هنا:

-١٥-

الضمير

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة، فان على الخطيب ان يكون متمكنا من اخفاء كبراه في اقيسته أو اهمالها. ان باقي الصناعات قد تحذف الكبرى في اقيستها ولكن لا لحاجة وغرض خاص، بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى، أما في الخطابة فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور:

١ـ اخفاء عدم الصدق الكلي فيها، مثل أن يقول: «فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب»، فانه لو صرح بالكبرى وهي «كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم» ربما لا يجدها السامع صادقة صدقا كليا، وقد يتنبه بسرعة الى كذبها، اذ قد يعرف شخصا معينا متمكنا من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس.

٢ـ تجنب ان يكون بيانه منطقيا وعلميامعقداً، فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة. والسر ان ذكر الكبرى يصبغه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصغاء اليه الجمهور. بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به.

٣ـ تجنب التطويل، فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه والجمهور اذا أحس ان الخطيب يذكر ما لا حاجة الى ذكره أو يأتي بالمكررات يسرع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه. وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله. فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار الممل فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشكوكهم في قولهم وضجرهم منه.

وبعد هذا، فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها يوجب ان يكون خطابه غامضاـ فينبغي ان يوردها مهملة حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة، وألا يوردها بعبارة منطقية جافة.

وصنعة الخطابة تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد الضمير أو اهمال الكبرى فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه. وهذا ما يحتاج الى مران وصنعة وحذق، والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب الملهم للمعرفة.

ـ١٦ـ
التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٤ : ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل. وفي الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر، نظرا الى انه اقرب الى أذهان العامة وأمكن في

نفوسهم. وهو في الخطابة يقع على انحاء ثلاثه:

١- أن يكون من اجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معنى عام يظن انه العلة للحكم في الممثل به. وهذا النحو هو التمثيل المنطقي الذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثاني.

٢- ان يكون من أجل التشابه في النسبة فيهما، كما يقال مثلا: كلما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة، كالارض كلما زاد انخفاضها انحدرت اليها المياد الكثيرة بسرعة.

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون بحسب الرأي الواقع، كقوله تعالى: «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا»، أو كقوله تعالى: «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة...».

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداده لاول وهلة، ويعلم عدم صحته بالتعقيب، كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة: «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن». والقرن بالتحريك الحبل الذي يقرن به البعيران، قال ذلك ردا على قول بعض الانصار: «منا امير ومنكم أمير»، بينما أن هذا القائل غرضه ان الامارة مرة لنا ومرة لكم لا على ان يجتمع أميران في وقت واحد حتى يصح تشبيهه باجتماع اثنين في قرن. على انه أية استحالة في الممثل به، وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين في آن واحد، فالاستحالة في الممثل نفسه لا في الممثل به.

٣- ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط، وقد ينطلي هذا أمره على غير المتنبه المثقف. وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها.

مثاله أن يحب الخطيب شخصا ويمدحه لان شخصا آخر محبوب ممدوح له هذا الاسم. أو يتشاءم من شخص ويذمه لان آخر له اسمه معروف بالشر والمساوىء.

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني:

يـزداد دمعي عـلى مقـدار بعـدهم   تزايد الشهب اثر الشمس في الافق

فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبة قياسا على تزايد الشهب بمقدار تزايد بعد الشمس في الافق، لاشتراك الدموع والشهب بالاسم اذ تسمى الدموع بالشهب مجازا ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمى الحبيب شمسا مجازا.

المبحث الثاني- الانواع

-١-

تمهيد

تقدم في الفصل ١٤ من الباب الاول: ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت. وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل.

بل ان ما هو بمنزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا (**نوعا**) وهو أي النوع: كل قانون تستنبط منه المواضع أي المقدمات الخطابية.

مثلا يقال لنقل الحكم من الضد الى ضده (**نوع**)، اذ منه تستخرج المواضع الموصلة الى المطلوب الخطابي، فيقال مثلا: اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءة فأخوه لما كان صديقا فهو يستحق الاحسان. فهذه القضية (**موضع**) وهي من (**نوع**) نقل الحكم من الضد الى ضده.

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار المواضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة- فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه ويعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المواضع (**المقدمات المقنعة**).

وكل خطيب في أي صنف من أصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه، فلذلك اقتضى ان ننبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتنبيه على نظائرها كما صنعنا في مواضع الجدل، فنقول:

-٢-

الانواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم في البحث ١٣ معنى (**المنافرات**) انها التي تثبت مدحا أو ذما، اما

للاشخاص او للاشياء، باعتبار ما هو حاصل في الحال، فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه في المدح او يقرر ضدهما في الذم. وانما سميت (**منافرات**) فلان بها يتنافر الناس ويختلفون، ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه.

ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل، وانما الفرق من وجهين:

١ـ انه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانه، وفي الجدل يكون الكلام للخصمين سؤالا وجوابا وردا وبدلا.

٢ـ ان غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الافعال الحسنة والتنفر من الافعال السيئة لا لمجرد المدح والذم، والمجادل ليس غرضه الا التغلب على خصمه، وليس همه ان يعمل به أحد أو لا يعمل. وبالاختصار غرض الخطيب اقناع الغير بفضل الفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضى ذلك، وغرض المجادل ارغام الغير على الاعتراف بذلك.

وبين الاسلوبين بون بعيد، فان الاول يتطلب الرفق واللين والاستحواذ على مشاعر المخاطب ورضاه، والثاني لا يتطلب ذلك فان غرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغما مقهورا.

اذا عرفت ذلك، فعلى الخطيب في المنافرات ان يكون مطلعا على أنواع جمال الاشياء وقبحها. ولكل شيء جمال وقبح بحسبه: ففي الانسان جماله بالفضائل وقبحه بالرذائل، وباقي الاشياء جمالها بكمال صفاتها اللائقة بها وقبحها بنقصها.

ثم الانسانـ مثلاـ فضيلته ان تكون له ملكة تقتضي فعل الخيرات بسهولة، كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعفة والكرم والمروة والهمة والحلم واصالة الرأي. وهذه أصول الفضائل، ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يدخل تحت نوع الكرم، أو مما يكون سببا لها كالحياء الذي يكون سببا للعفة، أو مما يكون علامة عليها كصبر الامين على تحمل المكارة في سبيل المحافظة على الامانة، فان هذا الصبر علامة على العدالة.

واما باقي الاشياء غير الانسان فكمالها بحصول الصفات المطلوبة لمثلها، وقد قلنا لكل شيء جمال وقبح بحسبه، فكمال الدار- مثلا- وجمالها باشتمالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجدة بنائها وملاءمة هندستها للذوق العام، وهكذا. وكمال المدينة- مثلا- وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيئة وسائل الراحة فيها والأمن، وحسن مائها وهوائها وجدة بناء دورها... وهكذا.

وعلى الخطيب بالاضافة الى ذلك ان يكون قادرا على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح والثناء، مثل ان يصور فسق الفاسق بانه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح. ويصور بلاهة الابله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها. ويصور متتبع عورات الناس الهماز الغماز بانه محب للصراحة أو انه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم. ويصور الحاكم المرتشي بأنه يسهل بالرشوة أمور الناس ويقضي حوائجهم...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور. وكذلك- على العكس- يمكن تحوير جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور، كوصف المحافظ على دينه بانه جاف متزمت أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأنه مجنون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذر... وهكذا. والكثير من هذا يحتاج الى حذلقة وبعد نظر.

واذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لانها اضدادها.

-٣-

الانواع المتعلقة بالمشاجرات

تقدم معنى المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقا. وذلك لبيان ما حدث كيف حدث؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم؟

فتكون المشاجرة شكراً أو شكاية أو اعتذاراً أو ندما واستغفاراً.

و (الشكر) انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته انسانا او غير انسان، على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكمالاتها في المنافرات، فلا حاجة الى اعادته.

وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص (بالشكاية) ثم الاعتذار والندم، فنقول:

لا تصح الشكاية الا من الظلم والجور. وحقيقة الجور: «هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد وارادة».

والمقصود من (الشرع) ما هو أعم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة، والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الإلهية والقوانين المدنية والدولية، وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء، أو آراء أمة بعينها وكان المعتدي منها، أو آراء قطره او عشيرته او نحو ذلك.

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة، والباقي هي من المشهورات الخاصة. ومثال الاخيرة (النهوة) باصطلاح عرب العراق في العصور الاخيرة، فانها عند غير المتحضرين منهم شريعة غير مكتوبة، وهي ان للرجل الحق في منع تزوج ابنة عمه من اجنبي، فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها واذنه عدُّوه في عرفهم جائرا غاصبا وقد يهدر دمه. وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها ظلما وجورا وان (الناهي) هو الجائر الظالم.

ثم (المخالفة للشرع) اما أن تقع في المال أو العرض أو النفس، ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين، أو تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والامة والعشيرة.

وعلى هذا فينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معنى الجور وبواعثه واسبابه وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته، ومتى يكون عن ارادة وقصد، وكيف يكون كذلك. وكل هذه فيها ابحاث واسعة تطلب من المطولات.

واما (الاعتذار) فحقيقته التنصل مما ذكره المتظلم المشتكي ودفع تظلمه. وهو يقع بأحد أمرين:

١ـ انكار وقوع الظلم رأسا.

٢ـ انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا، فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنة وظلما قبيحة بالوجوه والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه (**بالنهوة**).

واما (**الندم**) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم. وقد يسمى استغفارا. وذلك بأن يلتمس العفو عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها. وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها.

-٤-

الانواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم، والاقلاع عن المساوىء والشرور وما يضرهم- ناسب ألا يبحث الا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور، او ما له مساس باختيارهم وان كان في نفسه خارجا عن اختيارهم.

وهذا الثاني كالارض السبخة- مثلا- فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم، ولكن يمكن ان يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا، فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه.

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاور أن يتعرض له.

والانواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين:

(القسم الاول) ما يتعلق بالامور العظام، وهي اربعة.

١ـ (**الامور المالية العامة**)، من نحو صادرات الدولة ووارداتها، وما يتعلق في دخل الامة ومصروفاتها. فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها

وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها.

- **(الحرب والسلم)**. فالخطيب فيه لا يستغني عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية واصول تنظيم الجيوش وقيادتها، مع الاطلاع على تأريخ الحروب والوقائع، وسر نشوبها واخمادها، والوسائل اللازمة للهجوم والدفاع، وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة. كما ينبغي ان يكون عارفا بما يثير الغيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم، ويشحذ هممهم، ويهون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها. وان يكون عارفا بما يثير في نفوس الاعداء الخوف والرهبة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة، ونحو ذلك مما يسمى في الاصطلاح الجديد **(بحرب الاعصاب)**.

٣- **(المحافظة على المدن)**. والعلوم التي تخصها ولا يستغني الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع، وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها، ونحو ذلك.

٤- **(الاجتماعيات العامة)** كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية. ففي المصلحة الدينية- مثلا- ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشريعة السماوية، حافظا لآثارها مطلعا على تأريخها، ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة.

أما لو كان خطيبا في غاية سياسية أو نحوها، فينبغي ان يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تأريخ وحوادث وتقلبات. فالسياسي يحتاج الى العلوم السياسية والخبرة بأمورها، والاخلاقي يحتاج الى علم الاخلاق، والحاكم والمحامي الى القوانين الشرعية والمدنية.

وعلى الاجمال ان الخطيب في الامور الاجتماعية- لا سيما مريد المحافظة على سنة أو دولة- يلزم فيه أن يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين، وأعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم، لان موقفه مع الجمهور من أدق المواقف وأصعبها.

بل هذا الباب- باب المشاورة- على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها، فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمهور لاتفه الاسباب. وكم شاهدنا

وسمعنا رئيس دولة، أو مرشد قطر، أو مرجعا دينيا لفرقة: بينما هو في القمة من عظمته اذا به يهوي بين عشية وصحاها من برجه الرفيع محطما، لخطأة صغيرة ارتكبها، أو لامر فعله أو قاله معتقدا فيه الصلاح فاتهمه الجمهور بالخيانة أو الخطل، أو ظنوا فيما عمله أو رآه الفساد والضرر.

والجمهور لا صبر له على كتمان رأيه او تأجيل التعبير عنه الى وقت اخر، كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والمماشاة؛ ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوة تسكته أو السيف يفنيه.

* * *

هذا، وان حصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر، وكفى ما أشرنا اليه.

نريد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له ـ بعد معرفة كل ما يتعلق بفرعه المختص به ـ ان يكون مطلعا على علم الاجتماع وعلم النفس. وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقهما، وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له، ومعرفة تأريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضمة الى تجاربه الشخصية. وأهم من ذلك كنه المواهب الشخصية التي أشرنا اليها سابقا. فانه كم من خطيب موهوب يبز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع، اذ يسوقه ذكاوه وفطرته الى معرفة ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه، فيستطيع ان يهيمن عليه ويسخره ببيانه ويسخره بأسلوبه.

* * *

(القسم الثاني) الرئيسي ما يتعلق بالامور الجزئية

وهي غير محدودة ولا معدودة، فلذلك لا يمكن ضبطها. وانما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته. غير أنها تشترك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال. فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب ان يعرف:

(اولا)ـ معنى صلاح الحال، مثل ان يقال انه في الانسان استجماع الفضائل

النفسية والجسمية، أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة، أو الحصول على الملذات واشباع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة. . . وهكذا، على حسب اختلاف الآراء والانظار في معنى صلاح حال الانسان.

و (ثانيا)- الامور التي بها يتحقق صلاح الحال، مثل فضيلة النفس بالحكمة والاخلاق ونحوها مما تقدم، ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجمال واعتدال البنية، ومثل طهارة الاصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك.

و (ثالثا)- طرق اكتساب هذه الامور واحدة واحدة، وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها. مثل ان يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا، وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات، وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة أو الصناعة. . . وهكذا.

و (رابعا)- الامور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كالسعي وانتهاز الفرص والتضحية بكثير من الملذات، والصدق والامانة. وبعكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسل وايثار اللذة واللهو والبطالة ونحو ذلك.

و (خامسا)- ما هو الافضل من الخيرات والانفع، وبأي شيء تتحقق الافضلية، مثل ان الاعم الشامل أفضل مما هو دونه في الشمول، والدائم خير من غير الدائم، وما هو أكثر نفعا أحسن مما هو اقل، وما يستتبع نفعا آخر انفع مما لا يستتبع. . . وهكذا.

* * *

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة، وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها كأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بامكان الامور أضربنا عنها اختصارا.

* * *

المبحث الثالث ـ التوابع

ـ١ـ

تمهيد

تقدم ص ٣٧٢ معنى العمود والاعوان، وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاسندراجات التي هي خارجة عن نفس العمود. وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة.

وهناك وراء اجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتممة لها، باعتبار مالها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة. فلذلك تسمى **(بالتوابع)** وتسمى أيضا **(التحسينات)** و **(التزيينات)**.

وهي ثلاثة أنواع: (١) ما يتعلق بنفس الالفاظ (٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها (٣) ما يتعلق بالاخذ بالوجوه. ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب، فنقول:

ـ٢ـ

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق بهيئة اللفظ مفردا كان أو مركبا، والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها. وأهمها الامور الآتية:

١ـ ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره في نفوس المستمعين.

٢ـ ان تكون الالفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة، بأن لا تشتمل ـمثلاـ على المبالغات الظاهر عليها الكذب.

٣ـ ألا تكون ركيكة الاسلوب، ولا متكلفا بها على وجه تخرج عن المحاورة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور، بل ينبغي ان يكون أسلوبها معتدلا على نحو ترتفع به عن ركاكة الاسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاورة الخاصة الذي لا ينتفع به الجمهور.

٤ـ ان تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول، ولا نقصان مخلّ.

٥ـ ان تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها، أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه.

٦ـ ان يتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال اكثر من معنى، وإن كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري، ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في تنبوأتهم. ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب الا اذا كان سياسيا حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصريح.

٧ـ ان تكون معتدلة في الايجاز والاطناب، لان الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل. والحالات تختلف في ذلك، فقد يكون المستمعون كلهم أو اكثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز، وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الاذكياء. وعلى كل حال، ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع المواقع. وكذلك ايراد الالفاظ المترادفة لا يحسن الاكثار منه.

٨ـ ان تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة، ومن التعبيرات التي يشمئز منها المستمعون كالالفاظ الفحشية، فلو اضطر إلى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلها الكنايات.

٩ـ ان تكون مشتملة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات، فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحلاوته.

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة

وبعد على فهم الناس، فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أنْ يراعى فيها الاقرب الى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع المتكلف به. ويحسن ان نشبهها بالغرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لا بد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء.

١٠ـ ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع. ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به في الشعر، بل معادلتها على الوجوه الآتية، وهي على انحاء متفاوتة متصاعدة:

أـ ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر، وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية، مثل قوله: «بكثرة الصمت تكون الهيبة، وبالنصفة يكثر المواصلون».

بـ ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو: «العلم وراثة كريمة، والآداب حلل مجددة».

جـ ان تكون الكلمات بالاضافة الى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة نحو: «أقوى ما يكون التصنع في اوائله، واقوى ما يكون الطبع في أواخره».

دـ ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعادلة نحو: «طلب العادة افضل الافكار وكسب الفضيلة انفع الاعمال» فالافكار تعادل الأعمال في المد.

هـ ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو: «الصبر على الفقر قناعة، والصبر على الذل صراعة».

وأحسن الأوزان في الجمل ان تكون متعادلة مثنى أو ثلاث، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا، بل قد لا يستساغ ويكون من التكلف الممقوت.

-٣-

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابيا أو غير خطابي لا بد أن يتألف من

جزءين اساسين، هما الدعوى والدليل عليها. والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقناع العكس، وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم.

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب- بالاضافة الى ذينك الجزءين الاساسيين- أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى: تصدير واقتصاص وخاتمة. ونحن نبينها بالاختصار:

الاول- (التصدير). وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والايذان بالغرض المقصود للخطيب، والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض. وهو يشبه تنحنح المؤذن قبل الشروع، وترنم المغني في ابتداء الغناء. وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به.

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشعرا بالمقصود وملوحا به، لانه انما يؤتى به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الغرض المقصود. ولاجل هذا يفتتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلاة على الحسين عليه السلام والتظلم له. ويفتتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق الى المرسل اليه، وبما قد يشعر بالمراد، كما هو المألوف عند اصحاب الرسائل في العصور المتقدمة.

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب- اذا رأى ان التصدير مما لا بد منه- ان يلاحظ فيه أمرين:-

١- ألا يفتتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم، كأن يأتي -مثلا- بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهنئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن، أو يعبر بما يشعر بتعاظمه على المخاطبين، ونحو ذلك.

٢- ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بعبارة مفهمة متينة، فان الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتقض عليه الغرض قبل الوصول الى

مطلوبه، الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة، كما لو أراد أن يذم خصما او فعلا، او يثني على نفسه او رأيه.

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المألوف أو اطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب، وهو على العجز اكثر منه دليلا على المقدرة، كما ان الافضل في الاعتذار ان يترك التصدير اصلا. لانه قد يثير الظن بانه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع.

الثاني- (الاقتصاص) وهو ما يذكر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصة صغيرة تؤيده، فان القصة من أروع ما يعين على الاقناع ويقرب الغرض الى الاذهان، وكأنها من أقوى الادلة عليه لا سيما عند العامة. واصبحت القصة في العصور الاخيرة أدباً وفنا قائما برأسه يستعين بها دعاة الافكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم، وان كانت من صنع الخيال، والسر ان في طبيعة الانسان شهوة الاستماع الى القصة فيلتذ بها. وذلك لاشباع غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه، وقد يعتبرها شاهدا ودليلا باعتبارها تجربة ناجحة.

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغي ان يشرع في بيان ما يريد اقناع الجمهور به.

الثالث-(الخاتمة) وهي ان يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوهما حسبما هو مألوف.
ولا شك ان الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له، لا سيما في الرسائل والمكاتبات.

-٤-

الاخذ بالوجوه

المقصود بالاخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمور معبرة عن حاله ومؤثرة في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس الفاظه

وأحوالها، وتكون بصناعة وحيلة. ولذلك يسمى هذا الامر نفاقا ورياء، وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة النفاق والرياء.

وهذا الامر مع فرضه من الامور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه، فهو له تعلق بأحدهما فهو لذلك على نوعين:

١ـ ما يتعلق بلفظه، والمقصود به ما يخص هيئة اداء اللفظ وكيفية النطق به، فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه باصوات ونبرات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد ان يتظاهر به، ومناسبة لما يريد ان يحدثه في نفوس المخاطبين من انفعالات، وان يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهامه للمخاطبين: فيرفع صوته عند موضع الشدة والغضب مثلا ويخفضه عند موضع اللين، ويسرع به مرة ويتأنى أخرى، وبنغمة محزنة مرة ومفرحة أخرى... وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد.

وقد قلنا سابقا في الاستدراجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة، بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة.

وعلى كل حال ينبغي ان يكون الالقاء معبرا عما يجيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتكلفها، ومعبرا عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين، كما ينبغي ان يكون معبرا أيضا عن مقاصده واغراضه الكلامية، فان جملة واحدة قد تلقى بلهجة استفهام وقد تلقي نفسها بلهجة خبر من دون احداث أي تغيير في نفس الالفاظ، والفرق يحصل بالنغمة واللهجة.

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبر بلهجاته ونغماته ونبراته شرط اساس لنجاح الخطيب، اذ بذلك يستطيع ان يمتزج بارواح المستمعين ويبادلهم العواطف ويجذبهم اليه. والقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تتفتح له قلوبهم ولا عقولهم، بل يكون على العكس مملا مزعجا.

٢ـ ما يتعلق بالخطيب، وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره

الخارجي ليكون قوله مقبولا. وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدراجات. وهو على وجهين قولي وفعلي :-

أما القولي فمثل الثناء عليه أو على رأيه واظهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله.

واما الفعلي فمثل الصعود على مرتفع كالمنبر فان مشاهدة الخطيب لها اكبر الأثر في الاصغاء اليه وملاحقة تسلسل كلامه والانطباع بافكاره وانفعالاته النفسية. ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله فان لذلك أيضا أثره البالغ في نفوس المخاطبين. ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقاطيع الوجه وملامحه، فان كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب ان يضعها في مواضعها. وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه في الاستدراجات.

والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقي، ولهذا السبب تجد أن المتزهد المتقشف يسيطر على نفوسهم وان كان فاسد العقيدة أو غير مرضي القول او سيء التصرفات.

* * *

ثم انه ينبغي ان يجعل من باب الاخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو (الشعر)، فانه- كما سيأتي- آكد في التأثير على العواطف وامكن في القلوب. فلا ينبغي ان تفوت الخطيب الاستعانة بالشعر، فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه، لا سيما الامثال والحكم منه، ولا سيما ما كان مشهورا لشعراء معروفين.

وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر:

الفَصْلُ الرّابع

صناعة الشعر

تمهيد:

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها. والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها: من سرور وابتهاج، أو حزن وتألم، او اقدام وشجاعة، أو غضب وحقد، أو خوف وجبن، أو تهويل أمر وتعظيمه، أو تحقير شيء وتوهينه، او نحو ذلك من انفعالات النفس.

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في انفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخييل وتصوير، اذ للتخييل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل: ان قدماء المناطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط، ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية.

أما العرب- وتبعتهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك- فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين، واعتبروا أيضا القافية على ما هي معروفة في علم القافية، وان اختلفت هذه الامم في خصوصياتها. اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعرا وان اشتمل على القضايا المخيلات.

ولكن الذي صرح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر، حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم.

وهكذا يجب ان يكون، فإن للوزن اعظم الاثر في التخييل وانفعالات النفس، لان فيه من النغمة والموسيقى ما يلهب الشعور ويحفزه، وما قيمة الموسيقى الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم. بل القافية كالوزن في ذلك وان جاءت بعده في الدرجة.

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفى يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المنثور، سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفا عند العرب وشبههم وتربىٰ لديهم ذوق ثان غير طبيعي، أم- على الاصح- كان بسبب تأثر النفس بالوزن والقافية بالغريزة كتأثرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق. والعادة ليس شأنها أن تخلق الغرائز والاذواق، بل تقويها وتشحذها وتنميها.

بل حتى الكلام المنثور المقفى والمزدوج المعادلة جمله بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس ويهزها، كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متكلفا به- على النحو الذي ألفته القرون الاسلامية الاخيرة- افقدت الكلام رونقه وتأثيره.

وعلى هذا، فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته، لا من محسناته وتوابعه، ما دام المنطقي انما يهمه من الشعر هو التخييل، وكل ما كان أقوى تأثيرا وتصويرا كان أدخل في غرضه. ويصح- على هذا- ان يعد الوزن والقافية من قبيل (الاعوان) نظير التي ذكرناها في الخطابة. اما (العمود) فهو نفس القضايا المخيلات، فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان فكذلك الشعر.

نعم ان الكلام المنظوم المقفى اذا لم يشتمل على التصوير والتخييل لا يعد من الشعر عند المناطقة، فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التأريخية المجردة مثلا شعرا وان كان شبيها به صورة. وقد يسمى شعرا عند العرب أوبالاصح عند المستعربين.

ومما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية فلا نقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما، على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية بل كل ما له تفاعيل لها جرس وإيقاع في النفس- ولو مثل «البنود» وما له قوافي مكررة مثل (الموشحات والرباعيات)- فانه يدخل في عداد الشعر.

اما (الشعر المنثور) المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضا، ولكنه بالمعنى المطلق الذي قيل عنه انه مصطلح مناطقة اليونان، فقد فَقَد ركنا من اركانه وجزءاً من اجزائه.

والانصاف ان اهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخييلي في النفوس، وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضاياه تخييلية.

تعريف الشعر:

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغي ان نعرّف الشعر بما يأتي:

«انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة».

وقلنا: (متساوية)، لان مجرد الوزن من دون تساو بين الابيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره. فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الاثر في انفعال النفوس.

فائدته:

ان للشعر نفعا كبيرا في حياتنا الاجتماعية، وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها، لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها، في المسائل العامة: من دينية أو سياسية أو اجتماعية، أو في الامور الشخصية الفردية. ويمكن تلخيص أهم فوائده في الامور الآتية:

١ـ اثارة حماس الجند في الحروب.

٢ـ اثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية او سياسية، أو اثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة فكرية أو اقتصادية.

٣ـ تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء.

٤ـ هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور، كما في مجالس الغناء.

٥ـ اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم، كما في مجالس العزاء.

٦ـ اهاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية، كالتشبيب والغزل.

٧ـ الاتعاظ عن فعل المنكرات واخماد الشهوات، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات، كالحكم والمواعظ والآداب.

السبب في تأثيره على النفوس:

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين: (الاول) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات. و (الثانى) بماذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا؟

والجواب على السؤال الاول ان نقول:

ان الشعر قوامه التخييل، والتخييل- من البديهي- انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس، لان التخييل اساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى، والتصوير له من الوقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء معناه مجردا عن تصويره، فان الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تمثيله بالصورة أو بمحاكاته بشيء آخر يمثله. اذ التصوير والتمثيل يثير في النفس التعجب والتخييل فتلتذ به وترتاح له، وليس لواقع الحوادث المصورة والممثلة قبل تصويرها وتمثيلها ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدها الانسان.

واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد او حركة او نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا او ضحكنا، مع انه لا يحصل ذلك الاثر النفسي ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحكيين في واقعهم. وما سر ذلك الا التخييل والتصوير في المحاكاة.

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقا معبرا كان أبلغ أثرا في النفس. ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس، وهو سر نجاحها واقبال الجمهور عليها، لدقة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الاشياء التي يراد حكايتها.

والخلاصة: ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب، لانه بتصويره يثير الاعجاب والاستغراب والتخييل، فتلتذ به النفس وتتأثر به حسبما يقتضيه من التأثير. ولذا قالوا: ان الشاعر كالمصور الفنان الذي يرسم بريشته الصور المعبرة.

وحق ان نقول حينئذ: ان الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها، ليكون مؤثرا في مشاعر الناس، ولكنه تصوير بالالفاظ.

بماذا يكون الشعر شعرا:

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثاني، فنقول: بماذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا؟ والجواب: ان التصوير في الشعر كما ألمعنا اليه في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء:

١ـ (الوزن)، فان لكل وزن شأنا في التعبير عن حال من أحوال النفس ومحاكاته له، ولهذا السبب يوجب انفعالا في النفس، فمثلا بعض الاوزان يوجب الطيش والخفة، وبعضها يقتضي الوقار والهدوء، وبعضها يناسب الحزن والشجى، وبعضها يناسب الفرح والسرور.

فالوزن ـ على كل حال ـ بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يثير التخيل واللذة في النفوس. وهذا أمر غريزي في الانسان. واذا ادى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر ايقاعا وأشد تأثيرا في النفس، لا سيما ان لكل نغمة صوتية ايضا تعبيرا عن حال: فالنغمة الغليظة ـ مثلا ـ تعبر عن الغضب، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق، والنغمة الشجية عن الحزن. فاذا انضمت النغمة الى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخييل. ولذلك تجد الاختلاف الكثير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن، وباختلاف طرق الالحان وطرق الانشاد، حتى قد يبلغ الى درجة النشوة والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة.

٢ـ المسموع من القول يعني الالفاظ نفسها، فان لكل حرف أيضا نغمة وتعبيرا عن حال، كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها، فهناك ـ مثلا ـ ألفاظ عذبة رقيقة، وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع، وألفاظ متوسطة.

ثم ان للفظ المسموع ايضا تأثيرا في التخييل اما من جهة جوهره كأن يكون فصيحا جزلا، أو من جهة حيلة بتركيبه، كما في أنواع البديع المذكورة في علمه، وكالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان.

٣ـ نفس الكلام المخيل، أي معاني الكلام المفيدة للتخييل، وهي القضايا

المخيلات التي هي العمدة في قوام الشعر ومادته التي يتألف منها.

واذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملا، وحق أن يسمى (الشعر التام). وبها يتفاضل الشعراء وتسمو قيمته الى أعلى المراتب أو تهبط الى الحضيض. وبها تختلف رتب الشعراء وتعلو وتنزل درجاتهم: فشاعر يجري ولا يجرى معه فيستطيع ان يتصرف في النفوس، حتى يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير، وشاعر لا يستحق الا ان تصفعه وتحقره، حتى يكاد يكون اضحوكة للمستهزئين، وبينهما درجات لا تحصى.

اكذبه اعذبه:

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية قولهم: «الشعر اكذبه اعذبه» وقد استخف بعض الادباء المحدثين بهذا القول، ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستملحا، مضافا الى ان القيمة للشعر انما هي بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير لواقع الشيء.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا. غير ان مثل هذا الاخبار- كما تقدم- ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا. وانما الشعر بالتصوير والتخييل. ولكن يجب ان نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقعة بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تمثيله. ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتذاذ المطلوب.

وتارة أخرى، يكون بصورة تخييلية- على ما نوضحه فيما بعد- بأن تكون كالرتوش التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبيح، مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها، أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره او نحو ذلك.

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق، ومن جهة أخرى كاذب، ولكنه في عين كونه كاذبا هو صادق. وهذا من العجيب. ولكن معناه ان المراد الجدي- أي

المقصود بيانه واقعا وجدًّا ـ من هذا التخييل صادق، في حين ان نفس التخييل الذي ينبغي ان نسميه المراد الاستعمالي كاذب.

وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية، فان المصور قد يضفي على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هي حقيقية لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور، وهي مراد استعمالي كاذب. أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا، لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا. فاذن، انما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي.

وكذلك نقول في الشعر، ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخييل بالمبالغات، كالمبالغة بالمدح او الذم أو التحسين او التقبيح؛ والمبالغة ليست كذبا في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي. وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جديًّا يراد الاخبار عنه حقيقة.

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعرة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخصر. فان أزيد به الاخبار حقيقة وجدًّا عن ان الخصر دقيق كالشعرة أي أن المراد الجدي هو ذلك، فهو كذب باطل وسخيف، وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخييل، فلا يعد شعرا. ولكن في الحقيقة ان المراد الجدّي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه في دقته يتجاوز الحد المألوف في الناس، وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لان الواقع يخالف المراد الجدي. اما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشعرة فهو كاذب، ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية.

وبمثل هذا يكون التعبير تخييلا مستغربا وصورة خيالية قد تشبه المحال، فتجلب الانتباه وتثير الانفعال لغرابتها.

وكلما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثرا في التذاذ النفس واعجابها. ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقا في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك

المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة وهذا معنى (اكذبه اعذبه) لا كما ظنه بعض من لا قدم له ثابتة في المعرفة. على ان التخييل وان كان كاذبا حقيقة أي في مراده الجدي أيضا فانه يأخذ أثره من النفس، كما سنوضحه في البحث الآتي:

القضايا المخيلات وتأثيرها:

ونزيد على ما تقدم فنقول:

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها، بل حتى لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها، لانه ما دام ان القصد منها هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة، اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها.

والجمهور والنفوس غير المهذبة تتأثر بالمخيلات اكثر من تأثرها بالحقائق العلمية، لان الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفي أكثر من أن يكون متبصرا، وهو اطوع للتخييل من الاقناع.

الا ترى ان الكلام المخيل الشعري قد يحبب أمرا مبغوضا للنفس، وقد يبغض شيئا محبوبا لها. واعتبر ذلك في اشمئزاز بعض الناس من أكلة لذيذة قد أقبل على أكلها فقيل له: انه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالخنفساء مثلا، أو شبهت له ببعض المهوّعات. فان الخيال حينئذ قد يتمكن منه فيعافها حتى لو علم بكذب ما قيل.

ولا تنس القصة المشهورة لملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه الربيع وقد كان يأكل معه، فجاءه لبيد الشاعر، وهو غلام، مع قومه للانتقام من الربيع في قصة مشهورة في مجامع الامثال، فقال لبيد مخاطبا للنعمان:

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ان استه من برص ملمعه
وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتى يواري اشجعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا، وأبى ان يستكشف صدق هذا

القول فيه، بالرغم على الماحه، وقال له ما ذهب مثلا من أبيات:

قد قيل ذلك ان حقا و ن كذبا   فما اعتذارك من قول اذا قيلا

واعتبر ذلك أيضا في تصوير الانسان بهذه الصورة اللفظية البشعة (**أوله نطفة مذرة، وآخره جيفة قذرة. وهو ما بين ذلك يحمل العذرة**). فان هذه صورة حقيقية للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور، وللنفس على كل حال محاسنها التي ينبغي ان يعجب بها، لا سيما من صاحبها، واعجاب المرء بنفسه وحبه لها أساس حياته كلها. ولكن مثل ذلك التصوير البشع يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشمئزاز، حتى لو كان أبعد شيء في التأثير في التصديق والاعتقاد بحقارة النفس. وسبب هذا التأثر النفسي هو التخيل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه. وهذا هو المقصود من مثل هذه الكلمة.

واعتبر أيضا بالشعر العربي، فكم رفع وضيعا أو وضع رفيعا، وكم اثار الحروب واورى الاحقاد. وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين. ورب بيت صارسبة لعشيرة وآخر صار مفخرة لقوم. على ان كل ذلك لم يغير واقعا ولا اعتقادا. ومرد ذلك كله الى الانفعالات النفسية وحدها، وقد قلنا إنها اعظم تأثيراً على الجمهور الذي هو عاطفي بطبعه وعلى الافراد غير المهذبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر.

والخلاصة: ان التصوير والتخييل مؤثر في النفس وان كان كاذبا بل ـوقد سبق ـ كلما كانت الصورة أبعد واغرب كانت ابلغ أثرا في اعجاب النفس والتذاذها. وأحسن مثال لذلك قصص الف ليلة وليلة، وكليلة ودمنة، والقصص في الادب الحديث.

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخيلات الاستغراب الذي يحصل لها بتخييلها، على ما أشرنا اليه فيما تقدم.

ألا ترى ان المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ اثرها في النفس من ناحية اللذة والانبساط اكثر مما لو تكررت وألفت الآذان سماعها. بل قد تفقد مزيتها

وتصبح تافهة باهتة لا تهتز النفس لها. بل قد يؤثر تكرارها الملل والاشمئزاز.

وإذا قيل في بعض الشعر انه «هو المسك ما كررته يتضوع» فهو من مبالغات الشعراء. واذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين: (الاول) ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا يتضح لاول مرة أولا يتمثل للنفس جيدا، فاذا تكررت قراءته استمري أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجلى فتتجدد قيمته بنظر المستمع. (الثاني) ان عذوبة اللفظ وجزالته لا تفقد مزيتها بالتكرار وليست كالتخييل.

هل هناك قاعدة للقضايا المخيلات؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة أمور: الوزن والالفاظ والمعاني المخيلة، فلا بد لمن يريد أن يتقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور، فنقول:

أما (الوزن والألفاظ) فلها قواعد مضبوطة في فنون معروفة يمكن الرجوع اليها، وليس في علم المنطق موضع ذكرها، لان المنطق انما يهمه النظر في الشعر من ناحية تخييلية فقط.

واما (الوزن) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى. ومن ناحية استعماله وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض.

واما (الالفاظ) فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع.

وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون اما بالسليقة أو بالتعلم والممارسة، مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ وفصاحته، ويفرق بين الالفاظ من ناحية عذوبتها وسلاستها. والناس تتفاوت تفاوتا عظيما في أذواقها، وان كان لكل امة ولكل أهل لغة ذوق عام مشترك. وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصقله.

أما (القضايا المخيلات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع اليها، لانها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونات يمكن حصرها وبيان أنواعها، اذ القضايا المخيلات ـ كما سبق ـ كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة

كانت أكثر تأثيرا في التخييل والتذاذ النفس. وقد سبق ايضا بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا.

وعليه فالقضايا المخيلات لا يمكن حصرها في قواعد مضبوطة، بل« الشعراء في كل وادٍ يهيمون». وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

من أين تتولد ملكة الشعر؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل امة. بل لا تجد من كل امة من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فينبغ فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا النادر القليل وفي فترات متباعدة قد تبلغ القرون.

ومن العجيب أن هذه الملكة- على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفا- لا تتولد في أكثر الناس، وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه.

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهبه تعالى التي يختص بها بعض عباده، كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التمثيل... وما الى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها.

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابغ البشر. وقد وجدنا العرب كيف كانت تعتز بشعرائها، فاذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الاخرى. ولو كان يتمكن اكثر الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدّوه نبوغا.

غير أن هذه الموهبة- كسائر المواهب الاخرى- تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها، فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو، حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤتي اكلها كل حين. ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالامر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه. وقد تذوي وتموت المواهب في كثير من النفوس اذا أهملت في السن المبكر لصاحبها.

صلة الشعر بالعقل الباطن:

والحق أن الشاعر البارع كالخطيب البارع يستمد في ابداعه من عقله الباطن اللاشعوري، فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدري ولا يدري، على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية.

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الاخرى التي يبدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائما. والى هذا أشار صحار العبدي، لما سأله معاوية: ما هذه البلاغة فيكم؟ فقال: «شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر» وهذه لفتة بارعة من هذا الاعرابي ادركها بفطرته وصورها على طبع سجيته.

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يواتيه الشعر، وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه. قال الفرزدق[1]: «قد يأتي عليّ الحين وقلع ضرس عندي اهون من قول بيت شعر».

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تحضير فكري، والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم.

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراؤهم خاصة ان لكل شاعر شيطانا أو جنيا يلقي عليه الشعر. والغريب أن بعضهم تخيله شخصا يمثل له وأسماه باسم مخصوص. وكل ذلك لانهم رأوا من انفسهم ان الشعر يواتيهم على الاكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن.

وعلى كل حال فان قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج -كما تقدم- من خد القوة الى حد الفعلية اعتباطا من دون سابق تمرين وممارسة للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نظمه مرة بعد أخرى. وقد أوصى بعض الشعراء ناشئا ليتعلم الشعر ان يحفظ قسما كبيرا من المختار منه، ثم يتناساه مدة طويلة، ثم يخرج الى الحدائق الغناء، ليستلهمه، وكذلك فعل ذلك الناشيء فصار شاعرا كبيرا.

---

(١) راجع العقد الفريد الجزء ٣ ص ٤٢١.

ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته: ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن، لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانشراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وانفتاح المجرى النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور، أو بالاصح احدى ساعات اتحاد المنطقتين. بل هي من أفضل تلك الساعات. وما أعز انفتاح هذا المجرى على الانسان الا على من خلق ملهما فيؤاتيه بلا اختيار.

الفصْلُ الَخامس

صناعة المغالطة

وفيها ثلاثة مباحث: المقدمات، واجزاء الصناعة الذاتية، واجزاء الصناعة العرضية.

المبحث الاول ـ المقدمات

ـ١ـ

معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضا لوضع من الاوضاع يسمى باصطلاح المنطقيين (تبكيتا)[1]، باعتبار انه تبكيت لصاحب ذلك الوضع

فاذا كانت مواده من اليقينيات قيل له **(تبكيت برهاني)**.

واذا كانت من المشهورات والمسلمات قيل له **(تبكيت جدلي)**.

واذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلمات، أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه ـ فلا بد أن يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور مادة أو هيئة، فيلتبس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفلة، والا فلا يستحق ان يسمى قياسا.

وعلى هذا، فهو ان كان شبيها بالبرهان سمي **(سفسطائيا)**، وصناعته **(سفسطة)**.

وان كان شبيها بالجدل سمي **(مشاغبيا)** وصناعته **(مشاغبة)**.

(١) التبكيت لغة: التعنيف والتقريع اما بالسوط او السيف. ويستعمل في التعنيف بالكلام مجازا.

وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين: إما الغلط حقيقة من القايس، وإما تعمد تغليط الغير وايقاعه في الغلط مع انتباهه إلى الغلط. وعلى كل منهما يقال له (**مغالط**)، وقياسه (**مغالطة**)، باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضا لوضع ما.

وعلى هذا فـ (**المغالطة**) **التي** نعنيها هنا تشمل القسمين: الغلط وتعمد التغليط. ومن أجل ذلك الاعتبار (**أي اعتبار نقضه لوضع ما**) قيل له (**تبكيت مغالطي**)، وان كان في الحقيقة تضبيلا لا تبكيتا، كما قد يقال له بحسب غرض آخر (**امتحان او عناد**) كما سيأتي.

* * *

واعلم ان سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياسا هو رواجها على العقول. وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور. ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لو لا قلة التدبير وضعف الانتباه، فيخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص باحدهما للآخر، من غير أن يشعر بذلك، سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القايس أو من قبل المخاطب اذ يروج عليه ذلك.

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه، فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما.

مثلا، لو أن احدا تمثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له، وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر. فلا محالة يعطي للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر، فيغلط وقد يتعمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي التمييز.

والخلاصة: انه لولا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة.

ومن سوء الحظ ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات، بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه انسان- ولو قليلا- الا من خصه

الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس كالنقطة في البحر الخضم.
(ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات).

-٢-

اغراض المغالطة

و (المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل اختباره وامتحان معرفته، فتسمى (امتحانا)، أو مدافعته وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله، فتسمى (عنادا).

وقد تقع عن غرض فاسد، مثل الرياء بالعلم و لمعرفة والتظاهر في حبهما، ومثل طلب التفوق على غيره.

والذي يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص. واذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقية يلتجىء الى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه.

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبر والتعاظم، أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالطعن في الناس وغيبتهم.

ولذلك يلتجىء هذا الانسان- الذي فيه مركب النقص- الى أن يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم، ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير، فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها، لتكون له ملكة ذلك والقدرة على المصاولة الخادعة. ولم يدر- هذا المسكين- أن الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالالتجاء الى التكبر ونقد الناس تعبير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه- خداعا لنفسه- ان يستر على نقصه ويظهر بالكمال.

أعاذنا الله تعالى من الاباطيل والاحابيل، وهدانا الصراط المستقيم.

-٣-

فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم، وذلك من ناحيتين:

١- انه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ نفسه من الباطل، لانه اذا عرف مواقع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق الى الهرب من الغلط والاشتباه

٢- انه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم. وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفائدة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها، فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها، ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها.

ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى، وهي أن يقدر بها على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم، كما قيل في المثل المشهور: «ان الحديد بالحديد يفلح»[1].

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات، فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح على الماء من رواسب غلطات الماضين، بمعرفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام.

ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غنى عن معرفة مواضع الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة، فان لهم بمواهبهم الشخصية الكفاية وان كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم.

---

(١) الفلح بفتحتين: الشق ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الارض.

-٤-

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدودا بشيء خاص، بل تتناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل: فموضوعاتها بازاء موضوعاتهما، ومسائلها بازاء مسائلهما، بل ان مباديها بازاء مباديهما، أي ان مباديها مشابهة لمباديهما.

غير أن هاتين الصناعتين حقيقيتان، وهذه صورية ظاهرية، لان المشابهة بحسب الرواج والظاهر، كما قلنا سابقا، من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني.

ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهميات على ما بيناه في مقدمة الصناعات. والوهميات من وجه داخلة في المشبهات، باعتبار التوهم فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات.

-٥-

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزءان كالجزءين في صناعة الخطابة: **(احدهما)** كالعمود في الخطابة، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة، وهي نفس التبكيت، ولنسمه (اجزاء الصناعة الذاتية).

(ثانيهما) كالاعوان في الخطابة، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض من الامور الخارجة عن التبكيت. كالتشنيع على المخاطب وتشويش افكاره والاستهزاء به، ونحو ذلك مما سيأتي. ولنسمها: (**اجزاء الصناعة العرضية**).

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الاجزاء الذاتية والمبحث الثالث في الاجزاء العرضية:

* * *

المبحث الثاني
اجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد:

إعلم ان الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياسي المغالطي، اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات، أو من جهة صورته وهي التأليف بينها، أو من الجهتين معا. ثم ان هناك غلطا يقع في القضايا وان لم تؤلف قياسا.

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع:

١ـ من جهة كذبها في نفسها وقد ألبست بالصادقة، أو شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة.

٢ـ من جهة انها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم أنها غيرها، فتكون مصادرة على المطلوب.

٣ـ من جهة انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها أعرف.

ثم ان النوع الاول (وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة أو المشهورة) أهم الانواع واكثر ما تقع المغالطات من جهته. وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى.

فهذه جملة أنواع الغلط.

ثم يمكن ارجاع الانواع الاخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعنى. فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسين:

١ـ المغالطات اللفظية

٢ـ المغالطات المعنوية (فنعقدهما في بحثين)

-١-
المغالطات اللفظية

ان الغلط من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب:

(**الاول**)- ما في اللفظ المفرد. وهو على ثلاثة أنواع:

١- ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين اكثر من معنى. ويسمى (**اشتراك الاسم**).

٢- ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه. وذلك للاشتباه بسبب اتحاد شكله.

٣- ما يكون في حال اللفظ وهيئته، ولكن بسبب أمور خارجة عنه عارضة عليه. وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الاعراب والاعجام.

(**الثاني**)- ما في اللفظ المركب. وهو على ثلاثة أنواع أيضا:

١- ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة. ويسمى (**المماراة**).

٢- ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها. وذلك بأن يكون التركيب معدوما فيتوهم أنه موجود. ويسمى (**تركيب المفصل**).

٣- ما يكون توهم عدمه يقتضيها. وذلك بان يكون التركيب موجودا فيتوهم انه معدوم. ويسمى (**تفصيل المركب**).

فالمغالطات اللفظية- اذن- تنحصر في ستة أنواع. فلنشر اليها بالترتيب المتقدم:

١- المغالطة باشتراك الاسم:

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول ص بل المراد منه ان يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معنى واحد، بأي نحو

من انحاء الدلالة، سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل او المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك.

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع الى هذه الناحية اللفظية، حتى انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي اجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقي الاقسام.

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للباحثين أن يوضحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث، حتى لا يلقى الكلام على عواهنه. فان لكل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون، بل الاشخاص.

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم. وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة، وكلمة الحسن والقبح والرؤية في علم الكلام، وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات... وهكذا. ونستطيع ان نلتقط من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك.

٢ـ المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية:

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيثه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول. ولعدم تمييز احدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط، فيوضع حكم أحدهما للآخر. مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدرا مرة وصفة أخرى. ولفظ (تقوم) من جهة كونه خطابا للمذكر مرة وللمؤنث الغائبة أخرى. ولفظ (المختار) و (المعتاد) اسم فاعل مرة واسم مفعول أخرى... وهكذا.

٣ـ المغالطة في الإعراب والإعجام:

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته، بأن يصحف اللفظ نطقا أو خطا باعجام أو حركات في صيغته أو اعرابه. مثل

ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه: ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحت وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده.

(تنبيه) ان النوعين الاخيرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ غير انهما من جهة هيئته لا جوهره. ولما كان النوع الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم. بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ.

٤ـ مغالطة المماراة:

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ. وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه. مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام، فصعد المنبر وقال: أمرني معاوية ان اسب عليا. ألا فالعنوه!. وهذا الايهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير، فأظهر انه استجاب لدعوة معاوية وانما قصد لعنه. ومثل هذا جواب من سئل: من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده؟ فقال: «من بنته في بيته».

ومن قسم المماراة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع.

٥ـ مغالطة تركيب المفصل:

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهم وجود تأليف بين الالفاظ المفردة وهو ليس بموجود. وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقا، ومع ملاحظته كاذبا، فيصدق الكلام مفصلا لا مركبا، فلذلك سمي هذا النوع (**مغالطة تركيب المفصل**). وسماه الشيخ الطوسي (**المغالطة باشتراك القسمة**).

وهو على نحوين: اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول.

(الاول)ـ ان يكون الموضوع لهُ عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص، والاحكام بحسب كل جزء صادقة، واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو

مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبة. كما يقال مثلا:

الخمسة زوج وفرد.

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج

(مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو اصفر)

∴ الخمسة زوج.

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. والسر في ذلك انه في (الصغرى) الموضوع- وهو الخمسة- اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثة صح الحكم عليه- بحسب كل جزء- بأنه زوج وفرد، أي الاثنان زوج والثلاثة فرد. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هي خمسة الا فردا، فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذبا.

وكذلك في (الكبرى) الموضوع- وهو ما كان زوجا وفردا- ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر، صح الحكم عليه بأنه زوج. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب، لان المركب من الزوج والفرد فرد.

أما الموضوع في النتيجة (الخمسة زوج) فلا يصح أن يؤخذ الا بحسب التركيب، لان الحكم على أي عدد بانه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح الا اذا لوحظ بما هو مركب، ولا يصح ان يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل الا اذا حكم عليه بهما معا أو بانه زوج وزوج أو بانه فرد وفرد. ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذبا.

فتحصل ان الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل، ولذا كانتا صادقتين. وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة.

فاذا اشتبه الامر على القايس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان الغلط.

(**الثاني**)- ان يكون المحمول له عدة اجزاء، وكل جزء اذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا، واذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها -أي المركب بما هو مركب- كان كاذبا.

مثاله:

اذا كان زيد شاعرا غير ماهر في شعره، وكان ماهرا في فن آخر، وهو الخياطة مثلا- فانه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقا، ويصح أيضا ان يحكم عليه بانفراد بأنه ماهر مطلقا. فاذا جمعت بين الحكمين في عبارة واحدة وقلت: زيد شاعر وماهر، فان هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين، أي انه شاعر ماهر في شعره. وهو حكم كاذب حسب الفرض. ولكن اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى حكمين احدهما غير مقيد بالآخر كان صادقا.

٦- مغالطة تفصيل المركب:

وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب، مع فرض وجوده. وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا، وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا. فلذا سمي هذا النوع (**مغالطة تفصيل المركب**). وسماه الشيخ الطوسي (**المغالطة باشتراك التأليف**).

مثاله: «الخمسة زوج وفرد».

فانه انما يصح اذا حمل الجزءان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الاجزاء، كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب، أي انها مركبة من مجموع هذه الاجزاء. واما اذا حمل كل من الجزءين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا، كالحكم على شخص بانه شاعر وكاتب، لان عدد الخمسة ليس الا فردا، بل يستحيل ان يكون عدد واحد فردا وزوجا معا.

فمن لاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهم عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا.

الخلاصة :

- المغالطة اللفظية
  - في المفرد
    - في جوهر اللفظ (المغالطة باشتراك الاسم) -١-
    - في هيئة اللفظ
      - الذاتية (المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية) -٢-
      - العرضية (المغالطة في الاعراب والاعجام) -٣-
  - في المركب
    - بتوهم وجود التركيب -٥-
    - بتوهم عدم التركيب (تفصيل المركب) -٦-
    - باقتضاء نفس التركيب (المماراة) -٤-

-٢-

المغالطات المعنوية

نقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا. وهي على سبعة أنواع، لانها تنقسم بالقسمة الاولية الى قسمين:

أ- ما تقع في التأليف بين جزأي[1] قضية واحدة.

ب- ما تقع في التأليف بين القضايا.

والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع. فهذه سبعة، لأن:

(الاول) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة الاولية الى قسمين، لانه اما ان يقع الخلل في الجزءين معا أو في جزء واحد، والثاني اما ان يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغي. فهذه ثلاثة أنواع:

١- **(ايهام الانعكاس)** وهو ان يقع الخلل في الجزءين معا. وذلك بأن يعكس موضعهما فيجعل الموضوع محمولا وبالعكس أو يجعل المقدم تاليا وبالعكس.

٢- **(اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات)** وهو ان يقع الخلل بجزء واحد، بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو بدله، اما عارضه أو معروضه، واما لازمه أو ملزومه.

٣- **(سوء اعتبار الحمل)** وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغي، اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده، أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه.

و **(الثاني)** وهو ما يقع في التأليف بين القضايا، ينقسم بالقسمة الاولية الى قسمين:

---

(١) الجزءان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي:

اما ان يكون التأليف غير قياسي أي لا تؤلف تلك القضايا قياسا، واما أن يكون التأليف قياسيا. و (الثاني) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل، واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى النتيجة. و (الثاني) اما لان النتيجة عين احدى المقدمات، واما لان النتيجة غير مطلوبة بالقياس. فهذه اربعة أنواع:

١ـ (جمع المسائل في مسألة واحدة). وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي ليس تأليفها قياسيا، بأن يتوهم ان تلك القضايا قضية واحدة.

٢ـ (سوء التأليف). وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول وقواعد القياس والبرهان والجدل.

٣ـ (المصادرة على المطلوب). وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها عين احدى المقدمات.

٤ـ (وضع ما ليس بعلة علة). وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها ليست مطلوبة منها.

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصيل:

الخلاصة :

- المغالطة المعنوية
  - في التأليف بين اجزاء القضية
    - ما يقع بين جزئي القضية (ايهام الانعكاس) -١-
    - ما يقع في جزء واحد
      - ان يحذف ويورد بدله (اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات) -٢-
      - ان يورد لا على ما ينبغي (سوء اعتبار الحمل) -٣-
  - في التأليف بين القضايا
    - تأليف غير قياسي (جمع المسائل في مسألة واحدة -٤-
    - تأليف قياسي
      - في نفس القياس (سوء التأليف) -٥-
      - باعتبار النتيجة
        - ان تكون نفس احدى المقدمات (المصادرة على المطلوب) -٦-
        - ألا تكون مطلوبة (وضع ما ليس بعلة علة) -٧-

١ـ ايهام الانعكاس:

وهو ـ كما قدمنا ـ ان يوضع المحمول والموضوع أو التالي والمقدم احدهما مكان الآخر. وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام. واكثر ما يقع ذلك في الامور الحسية.

مثلا: لما كان كل عسل أصفر وسيالا، فقد يظن الظان ان كل ما هو اصفر وسيال فهو عسل.

مثل آخر: قد يظن الظان ان كل سعيد لا بد أن يكون ذا ثروة، حينما يشاهد ان كل ذي ثروة سعيد.

وأمثال هذه الامور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامة. ولاجله اشترط المنطقيون في العكس المستوي للموجبة الكلية ان تعكس الى موجبة جزئية. تجنبا عن هذا الغلط وضمانا لصدق العكس.

٢ـ أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات:

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشتبه به. كعارضه ومعروضه، او لازمه وملزومه. ومن موارد ذلك:

١ـ ان تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له، فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر، بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعروضه.

مثلا يقال: ان كل ماء طاهر، وان كل ماء لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذا بلغ كرا فقد يظن الظان من ذلك: ان كل طاهر لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذا بلغ كرا.

يعني يظن أن خاصية عدم التنجس بملاقاة النجاسة عند بلوغ الكر هي خاصية للطاهر بما هو طاهر، لا للماء الطاهر، فيحسب ان الطاهر غير الماء من المايعات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء)، ووضع بدله عارضه وهو (طاهر).

٢ـ ان يكون لموضوع عارض، ولهذا العارض عارض آخر، فيحمل عارض

العارض على الموضوع، بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه.

مثلا يقال: الجسم يعرض عليه انه ابيض، والابيض يعرض عليه انه مفرق للبصر، فيقال: الجسم مفرق للبصر. بينما ان الابيض في الحقيقة هو المفرق للبصر، لا الجسم بما هو جسم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو الابيض، ووضع بدله معروضه وهو الجسم وان شئت قلت حذف المحمول وهو الابيض ووضع بدله عارضه وهو مفرق للبصر.

٣- سوء اعتبار الحمل:

وهو- كما تقدم- ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي، وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه.

فالاول- مثل ما قد يتوهمه بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعاني بما هي موجودة في الذهن، فأخذ في الموضوع قيد (**بما هي موجودة في الذهن**)، بينما ان الموضوع في قولنا: «المعاني وضعت لها الالفاظ» هي المعاني بما هي معان من حيث هي، لا بما هي موجودة في الذهن.

والثاني- يحصل في موارد اختلال احدى الوحدات الثمان المذكورة في شروط التناقض، مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتنجس بملاقاة النجاسة، بينما ان الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كراً له هذا الحكم. فحذف قيد (**اذا بلغ كرا**).

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم (**الجزئي ليس بجزئي**) من التناقض، اذ حذف قيد الموضوع، بينما أن المقصود في مثل هذا الحمل ان الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي، لانه كلي، لا مصداق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشايع.

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشايع وبين ما هو بالحمل الاولي أي بين المعنون والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل.

٤- جمع المسائل في مسألة واحدة:

وهو الخلل الواقع في قضايا ليست بقياس، بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار نقيضها، كان يورد السائل غير النقيض طرفا للسؤال مكان النقيض، بينما يجب ان يكون النقيض هو الطرف له، فتكثر الاسئلة عنده بذلك حقيقة مع انه ظاهرا لم يورد الا سؤالا واحدا، فتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة.

توضيح ذلك: ان السائل اذا سأل عن طرفي المتناقضين فليس له الا سؤال واحد عن الطرفين الايجاب والسلب، مثل ان يقول: «أزيد شاعر ام لا؟» فلا تكون عنده الا مسألة واحدة وليس لها الا جواب واحد اما الاثبات أو النفي (نعم! أو لا!).

اما اذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل ان يقول: «ازيد شاعر ام كاتب» فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسألته الى مسألتين: احدهما أكاتب هو ام لا؟ ثانيهما اشاعر هو ام لا؟. فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة.

وكلما تعددت الاطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها.

وبقي أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول: ان ورود سؤال واحد ينحل الى عدة اسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب. وليس هذا التغليط من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل اليها السؤال قياسيا، بل هي بالفعل لا تؤلف قياسا، فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلا لانواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية:

نعم قد تنحل قضية الى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب)، فانها قضية واحدة ظاهرا، ولكنها تنحل الى قضيتين: زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب. ويمكن ان يقال عنها جمع المسائل في مسألة واحدة، باعتبار ان كل قضية يمكن ان تسمى مسألة باعتبار انها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو انك جعلت مثلها جزء قياس فان القياس الذي يتألف منها لا يكون سليما

يكون مغالطة، كما لو قيل: «الانسان وحده ضحاك. وكل ضحاك حيوان. ينتج الانسان وحده حيوان» والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. وما هذا الخلل الا لان احدى مقدمتيه من باب جمع المسائل في مسألة واحدة، اذ تصبح القضية الواحدة اكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاث قضايا. مع انه لا يتألف قياس بسيط من اكثر من مقدمتين.

وعليه يمكن ان يقال: ان جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة. ولاجل هذا مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم.

ولكن الحق ان هذا المثال ليس بصحيح وان وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة. لان هذا الخلل في الحقيقة يرجع الى (سوء التأليف) الآتي ولا يكون هذا نوعا مقابلا للانواع التي تخص التأليف القياسي. على ان الظاهر من تعبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي الحقيقي، لا القضية مطلقا وان كانت خبرا، والا لحسن ان يقولوا: جمع القضايا في قضية واحدة.

٥ـ سوء التأليف:

وهوـ كما تقدمـ ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته أو صورته، اذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل. ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس، فانه اذا عرفنا شرائطه وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها. وهذا قد يكون واضحا جليا، وقد يكون خفيا دقيقا. وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف الا للخاصة من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة، بل شبيه به. وكذا يكون شبيها بالبرهان والجدل. واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا على صورته الفوتوغرافية، فنقول: هذا فلان. وصورته في الحقيقة ليست اياه بل شبيهة به مباينة له وجودا وحقيقة.

وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت فيه الامور الآتية:

١ـ ان تكون له مقدمتان.

٢ـ ان تكون المقدمتان منفصلتين احداهما عن الاخرى.

٣ـ ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا انها تنحل الى أكثر من قضية واحدة، لان القياس لا يتألف من أكثر من مقدمتين الا اذا كان اكثر من قياس واحد أي قياس مركب.

٤ـ ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة، فلو كانا متساويين معرفة أو أخفى لا انتاج، كما في المتضائفين.

٥ـ ان تكون حدوده متمايزة (أي الاصغر والاكبر والاوسط).

٦ـ ان يتكرر الحد الاوسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب أن يشتركا في الحد الاوسط.

٧ـ ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا.

٨ـ ان تكون صورة القياس منتجة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة. من ناحية الكم والكيف والجهة.

فاذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمة، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة.

٦ـ المصادرة على المطلوب:

وهي أن تكون احدى المقدمات نفس النتيجة واقعا، وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها، كما يقال مثلا: «كل انسان بشر. وكل بشر ضحاك. ينتج: كل انسان ضحاك» فان النتيجة عين الكبرى فيه. وانما يقع الاشتباه ـ لو وقع في مثله ـ فلتغاير لفظي البشر والانسان، فيظن انهما متغايران معنى، فيروج ذلك على ضعيف التمييز.

والمصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية:

أما (**الظاهرة**) فعلى الاغلب تقع في القياس البسيط، كالمثال المتقدم.

واما (**الخفية**) فعلى الاغلب تقع في الاقيسة المركبة، اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة في الذكر. ولاجل هذا تكون اكثر رواجا على المخاطبين المغفلين. وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادرة أخفى واقرب الى القبول.

مثال ذلك قولهم في علم الهندسة:

اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحادثتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين... هذا هو مطلوب (**أي نتيجة**).

وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلا: لو لم يكن مجموعهما يساوي قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان. ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين. هذا خلف لان المثلث دائما مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين.

فانه بالاخير استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين. وهي مصادرة باطلة قد تخفى على المغفل لتركب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها.

واعلم أن المصادرة انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين، فلا بد ان تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئا واحدا حقيقة. أما المقدمة الثانية فلا بد أن تكون نفس المطلوب (**النتيجة**). كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط.

والمصادرة- على هذا- ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفا من مقدمة واحدة.

٧- وضع ما ليس بعلة علة:

تقدم في بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط علة للعلم بثبوت الاكبر للاصغر، كما انه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات، وضرورية المقدمات.

فان اختل أحد هذه الامور ونحوها بان يظن ان الحد الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو انها ضرورية، وليست هي في الواقع كما ظن وتوهم- فان كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة. ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهانا مغالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي.

مثاله:

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب، فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء. واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء انقلب ماء، وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة عليه، فظنوا ان الماء انقلب هواء.

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة، اذ حسبوا ان العلة في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء، بينما ان ما حسبوه علة ليس بعلة، فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء والبخار هو ذرات الماء، فالماء لا الهواء تحول الى ماء، أي ان الماء تجمع. وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي البخار، فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء، أي ان الماء تفرق.

المبحث الثالث
اجزاء الصناعة العرضية

وهي الامور الخارجة عن نفس متن التبكيت، ومع ذلك موجبة لوقوع الغير في الغلط.

ويلتجىء اليها غالبا من يقصر باعه عن مجاراة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل. والحقد على الخصم والتعصب الاعمى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة الى اتخاذ هذه السبل في المغالطة، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبكيتي.

ومن نافلة القول ان نذكر أن اكثر من يتصدى للخصام والجدل في العقائد، والنقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية، هم من اولئك خفيفي الميزان، والا فالعلماء والمثقفون اكثر ادبا وصونا لكلامهم وحرصا على سلامة بيانهم، وان تعصبوا وغالطوا. اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم، لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق، رحمة بالناس وشفقة على عقائدهم، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائم.

وعلى كل حال، فان هذه الامور الخارجة عن التبكيت الموجبة للمغالطة يمكن ارجاعها الى سبعة أمور:

١ - التشنيع على الخصم بما هو مسلَّم عنده أو بما اعترف به. وذلك بأن ينسبه الى القول بخلاف الحق أو المشهور، سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلا به.

وهذا لا فرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره اليه

بسؤال أو نحوه، مثل ان يوجه اليه سؤالا يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم. ولا شك ان الترديد بين شيئين فقط يوهم لاول وهلة الحصر فيهما، فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه. كأن يقول له مثلا: هل تعتقد ان طاعة الحكومة لازمة في كل شيء أو ليست لازمة أبدا فان قال بالاول فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره او واجبه الديني أو الوطني، وهذا شنيع، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه. وان قال بالثاني فان هذا قد يوجب الاخلال بالنظام أو الوقوع في المهالك، وهذا شنيع أيضا، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينقذ نفسه من هذه الورطة.

وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته، فيغلط في اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب.

٢- ان يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل، فيوقعه في الغلط، اما بسؤال أو محاورة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور.

٣- ان يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه، مثل ان يشتمه أو يقدح فيه أو يخجله أو يحقره أو يستهزىء به او يسفهه او يسأله عن اشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية.

٤- ان يستعمل معه الالفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة والعبارات المغلقة فيحيره ولا يدري ما يجيب به، فيغلط.

٥- أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد، أو الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مملا. بما يجعله يفقد الاحاطة بجميع الكلام وربط صدره بذيله.

٦- ان يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصراخ وحركات اليدين وضرب احدهما بالاخرى والقيام والقعود، ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة.

٧ـ ان يعيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها. وهذا أمر يستعمله اكثر المتخاصمين من القديم. مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة. وتعبير ذوي السلطات عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق او نحو ذلك. وتعبير دعاة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمة بالخرافات. وتعبير المتمسكين بالقديم دعاة الاصلاح بالمتجددين أو الكافرين أو الزنادقة... وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة ومعبرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه.

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول!

انتهى الجزء الثالث

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعة الاولى للجزء الاول، ونشرت كثير من الصحف تعاليق مطولة حوله. والمؤلف يعتز بهذه الرسالة التي وردته من العلامة الجليل حجة الاسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان يومئذ بالكاظمية، فنفضل نشرها فقط في آخر الكتاب:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضل التحية والسلام.

وبعد فلا اكتمك ايها الاخ الكريم ان طبعي لم يعد ذلك الطبع الفاره الذي يتسع أفقه لاصطناع الكلام، أو التفنن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة الى مواجهتها برأيه واضحا صريحا، على الرغم من ان هذا الانكماش الطبعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات، ولكن ماذا اصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار، فزهدني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من التذوق والرغبة. لذلك فاني اعتذر اليك مما ساضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طيعا، حين استحوذ عليه الشعور بالواجب، فاندفع اليها اندفاعا يسجل بها الحقيقة الراهنة، ويقرر بها الامر الواقع لا أقل ولا أكثر، دون ان يكون للمجاملة فيها أي أثر يذكر.

وخلاصتها اني ما كدت ان أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» -الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا احتسب- حتى وجدتني قد امتلأت اعجاباً به وتقديرا لمؤلفه، واكبارا للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شؤونه.

فقلت اذ ذاك مخاطبا اياك كأني اراك: ما أجدرك منذ اليوم ان تدعى «المظفر» حقا، اذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين. وعسى ان يكون لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والادب، حتى يتواصل الفتح ويتلاحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر. والسلام عليك وعلى شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته.

١٦- ٢ ١٣٦٧ هـ

مرتضى آل يس

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقى
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com
twitter مكتبة لسان العرب
facebook مكتبة لسان العرب
instagram مكتبة لسان العرب

فهرس

كتاب (المنطق)

(الجزء الاول)

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

الجزء الثاني

الباب الخامس- مباحث الاستدلال ١٩٩

الجزء الثالث

الباب السادس (الصناعات الخمس)

المبحث الثاني- الانواع

المبحث الثالث- التوابع

(الفصل الرابع- صناعة الشعر)

(الفصل الخامس- صناعة المغالطة)